مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

# الدكتور عبد الوهاب حومد

١٣٣٣ - ١٤٢٢هـ

١٩١٥ - ٢٠٠٢م

تأليف

الدكتور محمود أحمد السيد

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

الدكتور عبد الوهاب حومد

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

# الدكتور عبد الوهاب حومد

١٣٣٣ - ١٤٢٢ هـ

١٩١٥ - ٢٠٠٢ م

تأليف

الدكتور محمود أحمد السيد

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

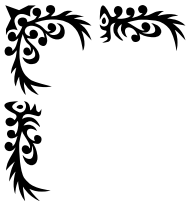

مجمع اللغة العربية بدمشق

كل الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م

الدكتور عبد الوهاب حومد

١٣٣٣ - ١٤٢٢هـ

١٩١٥ - ٢٠٠٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

# المحتويات


- **تقديم للدكتور مازن المبارك ..... ١٣**
- **تصدير المؤلف ..... ١٩**

## الفصل الأول

- **حياة الدكتور عبد الوهاب حومد نشأة ودراسة وعملًا ونشاطًا علميًّا ... ٢٣**

أولًا- النشأة ..... ٢٥

ثانيًا- دراسته ..... ٢٥

ثالثًا- الأعمال التدريسية التي قام بها ..... ٢٨

رابعًا- نشاطه السياسي. ..... ٢٩

خامسًا- من المؤتمرات التي حضرها والندوات التي شارك فيها. ..... ٣٤

سادسًا- الأوسمة التي نالها. ..... ٣٦

سابعًا- لجان مجمع اللغة العربية التي شارك فيها. ..... ٣٧

ثامنًا- الاعتقالات التي حدثت له. ..... ٣٧

تاسعًا- حياته الأسرية. ..... ٣٨

عاشرًا- حفل تأبينه. ..... ٣٩

## الفصل الثاني


- **آثار الدكتور حومد.** ..... ٤١

أولًا- المجال القانوني:. ..... ٤٣

١- الإجرام السياسي. ..... ٤٣

٢- الموجز في المسطرة الجنائية المغربية. ..... ٤٥

٣- دراسات معمقة في الفقه الجنائي المقارن. ..... ٤٩

٤- أصول المحاكمات الجزائية. ..... ٥١

٥- المفصل في شرح قانون العقوبات. ..... ٥٣

٦- الإجرام السياسي في التشريع المقارن. ..... ٥٥

٧- الوسيط في شرح القانون الجزائي الكويتي. ..... ٥٧

ثانيًا- السيرة الذاتية. ..... ٦٠

ثالثًا- من محاضراته العامة. ..... ٦٣

١- حول مكافحة الجريمة. ..... ٦٤

٢- تطور الفكر القانوني في موضوع المسؤولية الدولية الجنائية. ..... ٦٥


## الفصل الثالث


- **الدكتور عبد الوهاب حومد الشاعر.** ..... ٧٣

١- في السجن. ..... ٧٥

٢- في رفيقة دربه (أمل). ..... ٨٠

٣- في الحنين إلى الوطن. ..... ٨٣

## الفصل الرابع


- **آراء ومواقف.** ..... ٩١

١- رأيه في مهنة التعليم..... ٩٣

٢- إسهامه في إقرار مجانية التعليم الثانوي والمهني. ..... ٩٦

٣- إسهامه في إيفاد البعثات العلمية ..... ٩٧

٤- رأيه في تعليم العربية واللغات الأجنبية ..... ٩٧

٥- رأيه في تيسير النحو والإملاء ..... ٩٩

٦- وقوفه إلى جانب عمود الشعر ومناهضته للشعر الحديث ..... ١٠٤

٧- إيمانه العميق بالقومية العربية والوحدة العربية ..... ١٠٤

٨- إيمانه بأن الدين محبة وتسامح ..... ١٠٦

٩- رأيه الصريح في الزواج المختلط ..... ١٠٦

١٠- خطاب الاستقبال ..... ١٠٧


## الملحقات


- **الكلمات التي ألقيت في حفل تأبينه** ..... ١١٧

١- كلمة الدكتور شاكر الفحام رئيس مجمع اللغة العربية ..... ١١٩

٢- كلمة الدكتور إحسان النص نائب رئيس المجمع ..... ١٢٨

٣- كلمة الدكتور محمود السيّد وزير التربية ..... ١٣٢

٤- كلمة الأستاذ مظهر العنبري ..... ١٣٩

٥- كلمة الدكتور أسعد حومد ..... ١٤٤


❁ ❁ ❁ ❁ ❁

# تقديم

**بقلم الدكتور مازن المبارك**

**عضو المجمع**

**«سيظلّ في نظري أن صيانة الكرامة الإنسانية أقدس الواجبات التي تلقى على عاتق المشرِّع ورجل الحكم ومهمّة الجزاء القضائي أن يسهر كما يسهر العابد في محرابه على إحقاق الحق، وإزهاق الباطل، دون أي تمييز بين أصحاب الحقوق، حتى يشعر كل إنسان أنه في حماية حرّاس شرفاء، لا تأخذهم في الله وفي الحق لومة لائم.»**

د. عبد الوهاب حومد

الحمد لله، قضى على عباده بالموت، فغابت أجسادهم، وبقيت أفكارهم وآراؤهم وأقوالهم مشاعل من نور تضيء لمن بعدهم طريق الحياة. فهذه واحدة من كلمات كثيرة بل صيحات مدوّية، أعلنها في كتبه، وعلى منابر الجامعات والمجامع، العالم القانوني، والعضو العامل في مجمع اللغة العربية بدمشق، الدكتور عبد الوهاب حومد، رحمه الله... وقد رأى المجمع أن يصدر اليوم عنه هذا

الكتاب بقلم الدكتور محمود السيد، عضو المجمع ونائب رئيسه، وذلك جريًا على سنّته في إصدار كتب عن أعضائه الراحلين، تعرّف المعاصرين من القرَّاء، والتالين من الأجيال، بأولئك العلماء الأعلام، وتحيي آثارهم، وتذكّر بأعمالهم.

وقد قدّم الدكتور السيد في هذا الكتاب عرضًا موسَّعًا للسيرة الذاتية يجعل القارئ يرافق الدكتور حومد في جميع مراحل حياته، واستطاع أن ينشر السيرة الذاتيّة، وأن يجعلها صفحات واسعة واضحة، تأخذ بيد القارئ ليصحب الدكتور حومد في نشأته المبكرة، وفي بيته ومدرسته، وفي جامعته وسفره، في غربته ومعاناته، في عودته إلى الوطن ونشاطه في كثير من ساحات العمل السياسي والثقافي والتربوي والتعليمي والمجمعيّ، بل يجعلك تصاحبه في معتقله وتسمع مناجاته أهله في سجنه...

إنه الكتاب الذي استطاع مؤلفه أن يضع لك في كل فقرة من فقاره لوحة واضحة تصوّر لك صاحبها في كل مرحلة من مراحل حياته.. إنها صور الدكتور حومد الطالب المتعلّم الدؤوب، والموفد الطُلَعة، والرجل المتعدّد المواهب، العالم القانوني، والأديب الشاعر، والكاتب المحاضر، والأستاذ الجامعي، صاحب المنابر في جامعات دمشق والرباط والكويت، والنائب (البرلماني) اللامع، والوزير القدير، والسياسيّ الحرّ، والمناضل الوطني، والسجين الصلب، والسفير الثقافي الممثل لدولته في الندوات القومية والمؤتمرات الدولية... ولن تفوت القارئَ صورة بارزة بين كل تلك الصور، وهي صورة الدكتور حومد الزوج الوفيّ، والأب المربّي، كما لم تَفُتْنِي بين تلك الصور كلِّها صورة الدكتور حومد التي تمثِّل صاحبها عضوًا عاملًا في المجمع العلمي العربي محبًّا للغة العربية، غيورًا عليها، عميق الوعي لقضاياها..

ولست أكتم أنني حين قرأت الكتاب وجدته كتبًا في كتاب؛ ففيه:

- سيرة ذاتيّة للدكتور عبد الوهاب حومد.
- وحكاية نشأة وتعلّمٍ لطالبٍ يمثِّل حياة أقرانه في رعاية الآباء، والتنقّل بين المدارس، والرحلة بين المدن.
- وقصة من قصص العقبات التي يلقاها الطالب الجامعي فتحول دون إتمام دراسته الجامعية.
- وقصة إيفاد إلى الغرب، تحكي معاناة طالب انقطع في بلاد الغربة عن وطنه بسبب الحرب العالمية التي اشتعلت فسعرَّت في نفسه الشوق إلى اغتنام الفرصة الإجبارية للمزيد من اكتساب العلم، وإشباع الرغبة في الدراسة التي يحبّها، فدرس القانون الذي أحبّه، وهو الذي أوفد ليدرس الأدب في جامعة باريس، واستطاع أن يجمع بين الدراستين أو بين الاختصاصين، وأن ينال (الإجازة) في كل منهما، ثم أن ينال درجة الدكتوراه في القانون الذي أحبّه وتابعَ حياته معه.
- وفي الكتاب أخبار مدرِّس جامعي لم يلبث أن لمع اسمه فرقي المناصب، ودعته الجامعات فكان واحدًا من أبرز المحاضرين على منابرها في دمشق والرباط والكويت؛ يعلّم ويغرس الوعي في نفوس الطلاب الجامعيين مؤكّدًا قيم الأصالة والانفتاح والتقدّم، واضعًا بين أيديهم عصارة تجاربه، قائلًا: «لقد أخذت نفسي منذ بدء تعليمي في الجامعة السورية بقاعدة راسخة هي أن العلم مال مشترك بين البشر، والحقيقة أسمى من العواطف، لذلك لم أغلق باب العقل دونها لمجرّد أنها ليست من صنعنا، خاصة ونحن في حاجة إلى تطوير عقولنا وعلومنا لكي نتمكن من السير المحترم في موكب الإنسانية المتقدم.»

- وفي الكتاب صورة السياسي الحرّ، والمناضل الوطني الذي لم يلن ولم يتغيَّر، وكان مصيره السجن! وانتهى إلى القول: «إن خير ما يخنق الإجرامَ السياسيَّ في مهده هو ديمقراطية في الحكم، وتداوله عن طريق صناديق الانتخاب الحرّ، وعدالة تعطي كلَّ مواطن قسطًا يسدّ حاجته من خيرات بلاده، وأخيرًا تمتّعه بحريّة القول والكتابة وشعوره بالمساواة، دون تفريق بين المواطنين.»
- وفيه صفحات عن وزير خبير نزيه، لا يجلس على كرسيّ الوزارة لأنه يمثّل حزبه، وإنما يجلس عليه اختصاصيًّا واعيًا لا يلبث أن يصدر في وزارته ما تدعو الحاجة إليه من قرارات.. وكذلك كان الدكتور حومد في الوزارات التي تسلّمها ولاسيما وزارة المعارف (التربية).
- وفي الكتاب صفحات عن نشاط مجمعيٍّ بارز، خدم اختصاصه حتى قال العلماء من أصحاب الاختصاص: إن دراساته «سدّت فراغًا كبيرًا في المكتبة القانونية العربية، لأن غيره لم يتوسّع فيما توسّع هو فيه على أهميّته في القانون والسياسة».
- وفي الكتاب ضوء على مذكّرات طالب عربي مغترب في فرنسا، يحسّ القارئ بما فيها من معاناة الحياة اليومية، ومفاجآت الحروب، وسير الحياة الجامعية والدراسة في ظلِّ تلك الحياة المضطربة، وتجد أخبار الامتحانات والنتائج مقرونة بأخبار السياسة والسياسيين، والزعماء الغربيين والعرب من أمثال الشيخ أمين الحسيني ورشيد عالي الكيلاني وفوزي القاوقجي، بل تجد أخبار العرب عامة، وأخبار المغاربة خاصة.. إنّ ذلك كلّه في مذكرات طالب مغترب أجبرته الحرب على البقاء في باريس، تطالعك في سطورها شخصية كاتبها وما يتصف به من جدّ والتزام بقضايا وطنه، ومن ذكاء ووعي ووفاء لأصدقائه وزملائه.

- وفي الكتاب كثير مما استطاع الدكتور السيّد أن يخرجه في عرض متناسق من خلال عرضه «السيرة الذاتيّة» التي جعلها سِيَرًا، ولقصة ملأها أخبارًا، ولآراء مفكّر لم يحصرها اختصاص، ولم يقيّدها موضوع؛ فكانت في القانون على اتّساعه، وفي الأدب بموضوعاته وفنونه، وفي الشعر بقديمه وحديثه، وفي اللغة وقضاياها، وفي علومها من نحو وصرف وإملاء...

ولقد سرّني في هذا الكتاب - وقد ضمّ كل هذا التنوّع في الموضوعات والعلوم والاختصاصات في إطارٍ من حبّ اللغة العربيّة، وتقديرٍ لمنزلتها ولآثارها في حياة الفرد والمجتمع والأمة، ودعوةٍ مخلصة صادقة إلى خدمتها - أنه يقدّم شرحًا عمليًّا لمعنى كلمة (العلميّ) التي كانت داخلة في اسم «المجمع العلميّ العربيّ»؛ فلقد أراد سلفنا المجمعيّ الواعي أن يضمَّ المجمع أعضاءً عاملين من (العلماء) غير المختصّين باللغة العربية، ولكنهم على اختلاف اختصاصاتهم، لغويّون عرب في ألسنتهم وأفكارهم وقلوبهم وغَيرتهم، يتقنون من العربية ما يمكنّهم من خدمة علومهم بها، وخدمتها بعلومهم، إنهم العلماء المجمعيّون الذين يطوّعون علومهم للعربيّة، ويعبرون بالعربيّة عن تلك العلوم، وقد ضرب الدكتور حومد وزملاؤه من أعضاء المجمع غير المختصّين بالعربية، كالأطباء والكيميائيين، وعلماء القانون، وعلماء الطبيعة والفلسفة وعلم النفس والاجتماع وغيرهم خيرَ الأمثلة على خدمة العالم المخلص للغته العربية ولاختصاصه، أيًّا كان اختصاصه.

وهذا هو ما جعل المجمع يضع كلمة (العلمي) في اسمه، ويفتح أبوابه للعلماء من كل اختصاص شريطة إتقانهم للغتهم العربية وغيرتهم عليها.

ولعلّه يجدر بي قبل أن أنهي الحديث عن الكتاب أن أذكّر أن غيرة الدكتور حومد لم تكن على لغة العرب وحدها، ولكنها كانت غيرة على العرب أنفسهم، وحسرة على تشتّتهم، وأسىً على تفرّقهم؛ إذ لا يغيب عنك وأنت تقرأ الكتاب أسف الدكتور حومد لاستخفاف العالم اليوم بالعرب لضعفهم، ولتناحر حكوماتهم التسلّطيّة، وتجذّر الإقليمية البغيضة، وغياب الإخلاص للوحدة القومية. لكنه لا يتركك في تشاؤمك بل يغرس في نفسك التفاؤل والأمل بإشراق يوم عزٍّ قادم:

**ليـومِ عـزِّكِ مـا نلقـاه مـن عَنَـتٍ زُلفـى إلى الله ذَوْدًا عـن مبادينـا**
**وسوف يرجع شملُ الدار ملتئمًا وتغمـر الوحـدة الكـبرى مغانينـا**

رحم الله الدكتور عبد الوهاب حومد وأثابه، وشكر للدكتور محمود السيّد جهوده في الجمع والاستقصاء، وحسن التنسيق والتحليل، وجودة العرض. والشكر لمجمع اللغة العربية لوفائه للراحلين من أعضائه، والحمد لله رب العالمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

# تصدير المؤلف

من الجهود الطيبة التي يبذلها مجمع اللغة العربية بدمشق تسليط الأضواء على سِيَرِ كوكبة من أعضائه الراحلين الذين خدموا أمتهم بإخلاص، وهاموا بلغتها الخالدة، ووقفوا أنفسهم للذود عن حدودها، والنهوض بواقعها إلى المكانة الجديرة بها، ويجيء في طليعة هذه الكوكبة الدكتور عبد الوهاب حومد رحمه الله.

لم يكن الدكتور حومد شخصية عادية، وإنما تعددت المواهب في شخصيته، فهو القانوني القدير، والبرلماني المجليّ، والوزير الحصيف، والجامعيّ المتألق، والشاعر المرهف، وهو الوطني سلوكًا وأداءً وانتماءً، والقومي الصُلب إيمانًا وعقيدةً وسموًّا وإباء، والإنساني نزوعًا وشعورًا وعاطفةً ووفاء.

عانى ويلات الحروب في أوربا فما استكانت له عزيمة، وتعرض للتهديد فما خضع ولا استكان للابتزاز، وزُجَّ به في أعماق السجون فما لانت له قناة، وكابد آلام البعاد عن الأهل والوطن فما فتر لديه انتماء، وما غاض له وفاء. فظل طوال حياته منسجمًا مع مبادئه وقناعاته في حلّه وترحاله، لا يساوم، ولا يهادن، ولا يداهن، ولا يجامل على حساب الحق والحقيقة. ولهذا بقي محترمًا على جميع الصعد، ومقدرًا من عارفيه وزملائه ورفقائه وطلابه.

أسهم في نهضة وطنه، وكانت له مبادراته الإيجابية في تكوين الأطر التربوية والجامعية، وفي وضع الدستور، وفي ترسيخ المبادئ القومية، وفي إغناء المكتبة العربية بالمؤلفات القانونية المتميزة والفريدة، وفي نشر الثقافة الهادفة والملتزمة، وفي مقارعة الاستبداد والدعوة إلى الديمقراطية وحرية الرأي والكلمة ونصرة المستضعفين.

وإذا كان لأجيالنا القادمة أن تتعرف إسهامات علمائنا الراحلين في القرن الماضي فإن لهم من سيرهم العطرة نماذج تصلح لهذه الأجيال مثالًا وقدوة في قوة الإرادة، والمكابدة الحق في تحدي الصعاب، وصلابة العقيدة، وعمق الانتماء، وصدق الأداء، وسمو المشاعر الإنسانية، وطهر المنظومة الأخلاقية.

ويتضمن هذا الكتاب الذي نقدّمه للقارئ العربي فصولًا أربعة، تضمن أولها حياة الدكتور عبد الوهاب حومد نشأة ودراسة وعملًا ونشاطًا وعلمًا، واشتمل الفصل الثاني على آثار الدكتور حومد في المجال القانوني حيث سلّطت الأضواء على مضامين مؤلفاته القانونية (الإجرام السياسي، الموجز في المسطرة الجنائية المغربية، دراسات معمقة في الفقه الجنائي المقارن، أصول المحاكمات الجزائية، المفصل في شرح قانون العقوبات، الإجرام السياسي في التشريع المقارن، الوسيط في شرح القانون الجزائي الكويتي).

وكانت ثمة وقفة على كتابه ذي العنوان «مذكرات طالب عربي في جامعة السوربون ١٩٣٩- ١٩٤٥» وهي مذكرات غنيّة بما اشتملت عليه من تصوير للواقع الفرنسي إبان الحرب العالمية الثانية، ونوعية الحراك الثقافي الذي كان سائدًا آنذاك، وتحليل لنفسيات عدد من رفقائه، وتبيان لمناهج التدريس وطرائقه في تلك الفترة، وإشارة إلى الفعاليات والمناشط التي قام بها على الصعد كافةً الوطنية والقومية والدولية، وقد تبدّت من خلال هذه المذكرات شخصية الدكتور حومد في أبعادها كافة، وفيها الكثير من المواقف الجديرة بالاقتداء والآراء القمينة بالاهتداء.

ولم يكن هذا الفصل ليقتصر على الكتب المؤلفة، وإنما كانت ثمة وقفة أيضًا على جانب من محاضراته العامة وما تضمنته من فكر وآراء، ومن هذه المحاضرات «محاضرة حول مكافحة الجريمة، ومحاضرة حول تطور الفكر القانوني في موضوع المسؤولية الدولية الجنائية».

أما شاعرية الدكتور حومد فقد اشتمل عليها الفصل الثالث حيث قدّمت نماذج من شعره في السجن، وما كابده في أعماقه من آلام، ونماذج مما قاله في رفيقة دربه زوجه وأم ولديه، ونماذج مما قاله في حنينه إلى وطنه.

ولكي تكتمل صورة الدكتور حومد كان لا بدّ من الوقوف في الوقت نفسه على باقة من آرائه «في مهنة التعليم وإسهامه في إقرار مجانية التعليم الثانوي والمهني، وفي إيفاده البعثات العلمية إلى مصر والدول العربية، وتبيان وجهة نظره تجاه تعليم لغته العربية واللغات الأجنبية، وفي تيسير النحو والإملاء، وفي وقوفه إلى جانب عمود الشعر ومناهضته للشعر الحديث، وفي إيمانه العميق بالقومية العربية والوحدة العربية، وإيمانه بأن الدين محبة وتسامح، وفي مناهضته للزواج المختلط».

ولقد تضمن خطابه في حفل استقباله عضوًا عاملًا في مجمع اللغة العربية عدة آراء في تحليله للإنتاج الأدبي للأستاذ المرحوم الدكتور شكري فيصل الذي حلّ مكانه في المجمع، وهذه الآراء جديرة بالتأمل والتقدير والاحترام.

ويشتمل هذا الكتاب أيضًا على الملحق الذي تضمن الكلمات التي ألقيت في حفل تأبين الدكتور حومد، وهذه الكلمات تعطي صورة عن سيرته وإسهاماته المتنوعة في خدمة وطنه ولغتها الخالدة.

ولابد لي من أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا الفاضل الدكتور مازن المبارك على ما أبداه من ملاحظات.

ولكم أنا ممتن وشاكر له تقديمه لهذا الكتاب، ومقدّر عاليًا السمات التي يتحلى بها علمًا وفضلًا، يزين ذلك كله خلق كريم ومحتد أصيل. جزاه الله عن أمته خير الجزاء.

رحم الله الدكتور عبد الوهاب حومد الرحمة الواسعة سعة ما قدمه لأمته من أفانين العطاء، وجعل الجنة مثواه، ولتكن سيرته العطرة قدوة أمام الأجيال، والله الموفق.

المؤلف

# الفصل الأول

## حياة الدكتور عبد الوهاب حومد

نشأةً ودراسةً وعملًا ونشاطًا علميًّا

# الفصل الأول

## حياة الدكتور حومد

نشأةً ودراسةً وعملًا ونشاطًا علميًّا

نحاول في هذا الفصل أن نتعرف نشأة الدكتور حومد ولادةً ودراسةً وعملًا سياسيًّا وحضورًا جامعيًّا وأسرةً ووفاة.

### أولاً- النشأة

ولد في مدينة حلب عام ١٩١٣، وسجلت الولادة في السجل المدني عام ١٩١٥، وكانت ولادته في حي باب النيرب بالمدينة، والده محمود حومد عاش ثمانية وستين عامًا (١٨٧٥ - ١٩٤٣)، ووالدته هي أسوم النابلسي توفيت عام ١٩٦٢.

وكان والده يملك كروم فستق وزيتون في الضاحية الجنوبية من حلب، ويعمل بتجارة الصوف، وقد تحوّلت هذه الكروم فيما بعد إلى عقارات سكنية، وتعرف اليوم بحي حومد.

### ثانيًا- دراسته

وكانت هذه الدراسة تتوزع على ثلاث مراحل أولها في حلب، وثانيها في دمشق، وثالثها في باريس.

**أ- في حلب:**

١- أرسله أبوه إلى كتّاب الحيّ، في أحد الجوامع، كما كان عليه الحال في تلك الأيام، وتعلّم القراءة والكتابة، ودرس القرآن الكريم.

٢- نقله بعد ذلك إلى المدرسة الابتدائية (الأنصارية)، ولم يتم هذا النقل بسهولة ويسر، ذلك لأن (وجهاء الحي) كانوا ينظرون إلى المدارس الرسمية نظرة ريبة وحذر لأنها كانت تعلم اللغة الفرنسية والجغرافيا وبعض العلوم العصرية التي لم يسمعوا بها إلى جانب علوم القرآن واللغة العربية.

٣- بعد أن حصل على الشهادة الابتدائية درس في المكتب السلطاني الذي كان الثانوية الوحيدة في مدينة حلب، وحصل منها على الشهادات التالية:

- شهادة دار المعلمين عام ١٩٣٣
- البكالوريا السورية الأولى عام ١٩٣٤
- البكالوريا السورية الثانية (شعبة الفلسفة) عام ١٩٣٦

**ب- في دمشق:**

١- انتسب إلى معهد الحقوق بدمشق عام ١٩٣٧، وأتم فيه دراسة السنة الأولى، وكانت مدة الدراسة فيه ثلاث سنوات.

٢- لم يكمل دراسته، وغادر دمشق عام ١٩٣٨ ملتحقًا بباريس بعد حصوله على بعثة حكومية إثر نجاحه في مسابقة أجريت عام ١٩٣٨ لدراسة الأدب العربي في جامعة باريس.

**ج- في باريس:**

بقي في باريس سبع سنوات (١٩٣٩- ١٩٤٥)، وقد انتسب إلى كلية الآداب في جامعة السوربون، وإلى كلية الحقوق. وفي عام ١٩٣٩ اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية فاضطر إلى البقاء في باريس، وتابع دراسته العليا فيها، حيث حصل على الشهادات التالية:

١- الإجازة (الليسانس) في الآداب العربية عام ١٩٤٠

٢- دبلوم معهد العلوم الجنائية عام ١٩٤٠

٣- الإجازة (الليسانس) في الحقوق عام ١٩٤١

٤- دبلوم الدراسات العليا في العلوم الجنائية عام ١٩٤٢

٥- الدكتوراه في الحقوق عام ١٩٤٤، وعنوان رسالته «معاقبة الإجرام السياسي في التشريع المقارن»، وقد تبنى معهد العلوم الجنائية نشر هذه الرسالة في مجموعته الشهيرة.

وبعد حصوله على الإجازة (الليسانس) في الآداب العربية عام ١٩٤٠ رغب في أن يتابع دراسته العليا في الأدب العربي إلى جانب دراسته في الحقوق، فحصل على موافقة الجامعة على أن يكون موضوع رسالته للدكتوراه «حافظ إبراهيم وعصره»، وبعد أن سجّل الرسالة للحصول على شهادة الدكتوراه في الآداب، لم يتمكن من إنجازها لاضطراره إلى العودة إلى الوطن في آب ١٩٤٥، وذلك بعد أن انتهت الحرب، وغدا السفر في البحر ممكنًا ليعود إلى بلاده.

**ثالثًا- الأعمال التدريسية التي قام بها**

١- عُيّن معلمًا في التعليم الابتدائي بعد حصوله على البكالوريا.

٢- وعيّن مدرسًا للأدب العربي في الثانوية التي تخرج فيها، والتي تسمى اليوم ثانوية المأمون، وفي دار المعلمين أيضًا، وبقي في هذا العمل سنة واحدة، وغادر حلب إلى دمشق مع مطلع العام الدراسي ١٩٤٦.

٣- ثم عيّن مدرسًا في كلية الحقوق في عام ١٩٤٦ وترقّى إلى وظيفة أستاذ مساعد.

٤- ثم ترقّى إلى أستاذ بلا كرسي، فأستاذ كرسي الجزائيات حتى عام ١٩٥٩.

٥- تفرّغ للعمل الوزاري عام ١٩٥٩ بناء على قرار جمهوري عام ١٩٥٩.

٦- بعد وقوع الانفصال بين سورية ومصر عام ١٩٦١ فضّل عدم العودة إلى الجامعة، ومارس المحاماة.

٧- تعاقد مع جامعة الرباط، وقام بتدريس مواد القانون الجنائي ومواد الجزائية في قسمي الإجازة (الليسانس) والدراسات العليا بين ١٩٦٤ و ١٩٦٨، وهناك شرح القانونين المدنيين الحديثينِ تاريخًا في مؤلفين طبعا في مكتبة التومي بالرباط.

٨- تعاقد مع جامعة الكويت في المدة الواقعة بين ١٩٦٨ و ١٩٨٣، ودرّس فيها قانوني الجزاء وأصول المحاكمات الجزائية.

٩- تسلّم رئاسة قسم القانون الجنائي في الجامعات الثلاث: جامعة دمشق، وجامعة الرباط، وجامعة الكويت.

١٠- استقال من جامعة الكويت عام ١٩٨٣ وعاد إلى دمشق، وأخلد إلى الراحة في بيته يقرأ ويتأمل ويكتب.

١١- أشرف على عدد من رسالات الدكتوراه والماجستير في أثناء عمله أستاذًا.

١٢- انتخبه مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩٩٠ عضوًا عاملًا فيه، وصدر المرسوم الجمهوري بذلك ذو الرقم ٢٠٥ والتاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٩١.

## رابعًا- نشاطه السياسي

انتخب الدكتور حومد نائبًا عن مدينة حلب ثلاث دورات متتالية، وهي:

أ- انتخابات ١٧ تموز ١٩٤٧:

وقد جرت هذه الانتخابات على درجة واحدة ومباشرة بموجب المادة ٤٦ من القانون ٣٢٥ تاريخ ٢١ أيار ١٩٤٧، وهذا القانون أقرَّ الانتخابات على درجتين للقضاء على نفوذ الناخبين الثانويين وفتح أبواب النيابة أمام المثقفين من أبناء الشعب.

وقد حلَّ الزعيم حسني الزعيم هذا المجلس حين قام بانقلابه في ٣٠ آذار عام ١٩٤٩ ولما يمض على جلاء الأجنبي (١٧ نيسان ١٩٤٦) إلا أقل من ثلاث سنوات، وبذلك فتح باب الانقلابات للمغامرين. فأفسد الحياة العسكرية، والحياة السياسية على السواء.

ب- انتخابات ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٤٩:

قام اللواء سامي الحناوي في ١٤ آب عام ١٩٤٩ بانقلاب على الزعيم حسني الزعيم، وبعد القضاء عليه وقتله مع رئيس وزرائه الدكتور محسن البرازي، جرت

انتخابات عامة من أجل انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد بتاريخ ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٤٩ ونجح الدكتور حومد فيها.

وقد وضعت هذه الجمعية أول دستور سوري في العهد الاستقلالي، وصدر بتوقيع رئيسها المرحوم رشدي الكيخيا في ٥ أيلول عام ١٩٥٠، وكان الدكتور حومد مقررًا عامًّا للجنة الدستور، فوضع مسودته، ودافع عنه في المجلس حتى صدر.

وتقديرًا لجهوده في وضع الدستور طلبت الجمعية التأسيسية من الحكومة أن تكرّمه، فقررت الحكومة منحه وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة، وصدر قرار رئيس الوزارة الدكتور ناظم القدسي باختياره رئيسًا للجنة قوانين الدولة التي كلفت مراجعة التشريع النافذ، واقتراح إلغاء كل نص يخالف أحكام الدستور الجديد.

وقام العقيد أديب الشيشكلي بانقلاب على مرحلتين: الأولى استلم فيها السلطة العسكرية، وأطاح باللواء سامي الحناوي بتاريخ ١٩ كانون الأول عام ١٩٤٩، إلا أن الجمعية التأسيسية استمرت في عملها، وأنجزت الدستور، وتم نشره في ٥ أيلول عام ١٩٥٠. أما المرحلة الثانية فكانت في ٢ كانون الأول عام ١٩٥١ حين حلّ الجمعية التأسيسية، واستولى على الحكم المدني، واعتقل أعضاء الحكومة المدنية.

وعمل الشيشكلي على تسريح الدكتور حومد من الجامعة لامتناعه عن أداء يمين بعدم الانتساب إلى الأحزاب السياسية، فما كان منه إلا أن غادر دمشق إلى حلب ليمارس مهنة المحاماة طوال حكم الشيشكلي الذي أطيح به يوم ٢٨ شباط عام ١٩٥٤.

ج- انتخابات ١٠ أيلول عام ١٩٥٤:

بعد سقوط الشيشكلي جرت انتخابات ونجح فيها الدكتور حومد، وعادت الشرعية إلى البلاد عام ١٩٥٤، وقد استمر مجلس النواب في عمله حتى قيام الوحدة بين سورية ومصر عام ١٩٥٨ حيث حُلَّ مع قيام الوحدة.

وتجدر الإشارة إلى أن الأحزاب في سورية حلّت عند قيام الوحدة أيضًا، وكان الدكتور حومد من مؤسسي حزب الشعب عام ١٩٤٨.

د- انتخابات عهد الانفصال: جرت بعد الوحدة بين سورية ومصر في عهد الانفصال انتخابات في سورية، إلا أن الدكتور حومد لم يرشح نفسه في تلك الانتخابات وفاء لعهد الوحدة.

هـ- الوزارات التي تسلمها:

**تولى الدكتور حومد الحقائب الوزارية التالية:**

**١- وزارة المعارف:**

في حكومة السيّد حسن الحكيم، وبقي فيها من ٩ آب عام ١٩٥١ حتى ٢٨ تشرين الثاني من العام نفسه.

وقد أوفَدَ إلى أوربا ومصر قرابة / ٣٠٠ / ثلاثمئة موفد للدراسة في جامعاتها، على أساس المحافظات، فكانوا بعد عودتهم دعامات قوية في سدّ حاجات الجامعة السورية المستقبلية.

وإليه يعود الفضل في تقرير مجانية التعليم الثانوي، وذلك قبل صدور مثل هذا القرار في مصر على يد الدكتور طه حسين بسنة خلال عمله في الوزارة، وتضمن الدستور السوري نصًّا ينص على ذلك.

**٢- وزارة المالية:**

في حكـومة الأستـاذ سعيد الغزي من ١٣ أيلول ١٩٥٥ إلى ١٤ حزيـران عام ١٩٥٦.

وفي أثنـاء عمله في هذه الوزارة أنجـز عملين كبيرين أولهما طبـع العملـة الورقية السورية في مطبعة حكومة الباكستان، بعد أن كانت هذه العملة محتكرة للمطبعة الإنجليزية.

وتجدر الإشارة إلى أن بريطانيا في ذلك الحين كانت تكيد لسورية والعرب، في الوقت الذي كانت فيه الباكستان تقف إلى جانب القضايا العربية، وخاصة قضية فلسطين.

وثانيهما إبرام اتفاق جديد مع شركة نفط العراق التي كانت أنابيبها تنقل النفط العراقي إلى البحر الأبيض المتوسط.

وانتهت المفاوضات المتبعة معها إلى نصر لمصلحة سورية، فقد تم رفع حصة سورية من ١٣ مليون ليرة كل سنة (حققها عهد أديب الشيشكلي) إلى ٦٥ مليونًا كل عام، إضافة إلى مبلغ ٨٥ مليونًا تم دفعه مباشرة للخزينة السورية عن مدة سابقة، وقد انعكس ذلك على توفير تسليح الجيش والقوات المسلحة، وعلى تحسين أوضاع الأجهزة الحكومية كافة.

**٣- وزارة المعارف للمرة الثانية:**

كان ذلك في حكومة الأستاذ صبري العسلي من ١٤ حزيران عام ١٩٥٦ حتى ٣١ كانون الأول من العام نفسه، وفي عهد هذه الحكومة وقعت حرب السويس، وقد أوفد الوزير حومد نحوًا من ثلاثمئة موفد إلى الجامعات الأمريكية والأوربية والمصرية للتخصص في مختلف المجالات العلمية.

وبعد إعلان الوحدة الاندماجية بين سورية ومصر برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر يوم الأول من شباط عام ١٩٥٨ من القاهرة.

وبعد أن أقر مجلس النواب السوري هذه الوحدة المباركة يوم ٥ شباط، وأعلن الدستور الموقت يوم ٥ آذار من العام نفسه، قام الرئيس عبد الناصر في اليوم السادس من آذار بتشكيل أول وزارة للوحدة.

**٤- وزارة العدل في دولة الوحدة يوم ٦ آذار عام ١٩٥٨:**

استمر د. حومد في هذه الوزارة من ٦ آذار عام ١٩٥٨ حتى ٧ تشرين الأول من العام نفسه.

وكان أكرم الحوراني نائبًا لرئيس الجمهورية، كما كان صبري العسلي النائب الثاني لرئيس الجمهورية.

**٥- وزارة الخزانة عام ١٩٥٨:**

استمرت هذه الوزارة من ٧ تشرين الأول عام ١٩٥٨ حتى ١٦ آب عام ١٩٦١، وكان ذلك في الوزارة الإقليمية السورية (المجلس التنفيذي)، وكان الأستاذ نور الدين كحالة رئيسًا له.

**٦- وزارة التخطيط المركزية:**

تم في الوزارة المركزية في القاهرة دمج المجلسين التنفيذيين، وتشكيل حكومة واحدة برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر، وذلك بعد أن أصبحت القاهرة عاصمة الدولة الموحدة ومقر الحكومة المركزية.

انتقل الدكتور حومد مع عائلته إلى القاهرة، وأرسل ابنته ميساء إلى مدرسة الفرانسيسكان للبنات، وألحق ابنه غسان بمدرسة الأورمان للبنين.

بيد أن الانقلاب الانفصالي قضى على الوحدة، وبذلك انتهت هذه الوزارة التي استمرت من ١٦ آب عام ١٩٦١ إلى ٢٨ أيلول من العام نفسه، أي أقل من شهر ونصف الشهر.

وبسقوط عهد الوحدة، عاد الدكتور حومد مع أسرته إلى سورية، ليعمل ضدّ عهد الانفصال المشؤوم.

وحين تم إسقاط هذا العهد يوم ٨ آذار عام ١٩٦٣، تم تشكيل حكومة وحدوية جديدة في اليوم التالي لقيام الثورة.

**٧- وزارة المالية:**

تسلّم الدكتور حومد وزارة المالية في الحكومة التي شكلت عقب ثورة ٨ آذار برئاسة الأستاذ صلاح البيطار، غير أنه ما لبث أن قدم استقالته منها هو وزميله نهاد القاسم، واستقالت هذه الوزارة يوم ١١ أيار من عام ١٩٦٣. وقد اعتقلته وزارة الأستاذ صلاح البيطار مدة خمسة أشهر امتدت من ٢٠ تموز حتى أواخر كانون الأول من العام نفسه (عام ١٩٦٣).

## خامسًا- من المؤتمرات التي حضرها والندوات التي شارك فيها

حضر الدكتور حومد عددًا من المؤتمرات، منها:

١- مؤتمر الجامعة العربية بالقاهرة عام ١٩٥٥، وفي هذا المؤتمر وافقت الجامعة العربية على انضمام السودان إلى عضوية الجامعة.

٢- المؤتمر الأول لمكافحة الجريمة خريف عام ١٩٥٥، وكان رئيسًا للوفد السوري الذي حضر هذا المؤتمر الذي عقدته هيئة الأمم المتحدة في جنيف.

٣- زيارته الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا، وكان عضوًا في الوفد النيابي السوري الذي قام بتلك الزيارة صيف عام ١٩٥٥، وذلك بعد أقل من سنتين من وفاة ستالين.

٤- مؤتمر الأدباء العرب الذي عقد في بلودان عام ١٩٥٦، وكان رئيسًا له بصفته وزيرًا للمعارف في الدولة المضيفة.

٥- قيامه بتنفيذ مهمة خاصة إلى الفاتيكان عام ١٩٥٦، وكانت المهمة تتعلق بالقضية الفلسطينية.

٦- مؤتمر صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الذي عقد في واشنطن خريف عام ١٩٥٩؛ وكان يحمل لقب حاكم في البنك الدولي باعتباره وزيرًا للمالية يومئذ.

٧- إنجاز عدد من المهمات الرسمية في بعض الدول العربية.

٨- مؤتمر (حقوق الإنسان في الإسلام) الذي دعت إليه جامعة الكويت بالتعاون مع اتحاد المحامين العرب واتحاد القانونيين الدوليين عام ١٩٨٢، واتخذ المؤتمر قرارات هامة بناء على توصية اللجنة الخامسة التي كانت برئاسة الدكتور حومد، ومن هذه القرارات:

أ- لا يوجد أي تعارض بين أصول المحاكمات الجزائية المعاصرة والشريعة الإسلامية.

ب- تحريم إنشاء محاكم استثنائية كمحاكم أمن الدولة والمحاكم العرفية لتعارضها مع قواعد حقوق الإنسان ولفقدان الضمانات القانونية أمامها.

ج- تحريم كل اعتقال صادر عن غير السلطة القضائية شريطة قيام شبهة قوية على ارتكاب جريمة.

٩- شارك محاضرًا في الندوة التي أقامها المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب خريف عام ١٩٨٤، وذلك في مقر المركز بالرياض، وفي الندوة التي أقامها المركز نفسه في دمشق بعد ذلك التاريخ.

١٠- شارك في ندوة عقدت في النادي العربي بدمشق عن المملكة المغربية يوم الأربعاء في ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٩٤.

١١- شارك في ندوة عقدتها جمعية أصدقاء دمشق في مكتبة الأسد عنوانها «قسطنطين زريق: العلاّمة الذي غاب» وذلك يوم الاثنين الواقع في ١٢ شباط عام ٢٠٠١.

## سادسًا- الأوسمة التي نالها

نال الدكتور حومد عددًا من الأوسمة، وهذه الأوسمة هي:

١- وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة عام ١٩٥١، تكريمًا له عن جهوده في صوغ الدستور السوري لعام ١٩٥٠ وإقراره.

٢- وسام الجمهورية المصرية من الطبقة الأولى عام ١٩٥٦، وقد منحه هذا الوسام الرئيس جمال عبد الناصر تقديرًا من سيادته لمواقفه القومية، فقد أسهم الدكتور حومد في إبرام الاتفاق العسكري بين سورية ومصر عام ١٩٥٥ الذي يعتبر اللبنة الأولى في قيام الوحدة بين الدولتين بعد ثلاث سنوات.

٣- وسام دولة الاتحاد اليوغسلافي من الدرجة الأولى عام ١٩٦٠، تقديرًا لإسهامه في تدعيم العلاقات الوطيدة التي كانت تربط بين سورية ويوغوسلافيا.

## سابعًا- لجان مجمع اللغة العربية

انتخب مجلس مجمع اللغة العربية بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني عام ١٩٩٠ الدكتور عبد الوهاب حومد عضوًا عاملًا في مجمع اللغة العربية في المحل الذي شغر بوفاة الأستاذ الدكتور شكري فيصل، وصدر المرسوم الجمهوري ذو الرقم ٢٠٥ والتاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٩١ بتعيينه عضوًا عاملًا في المجمع.

وفي أثناء عمله في المجمع، شارك في أعماله ولجانه بكل كفاية واقتدار، أما اللجان التي شارك فيها فهي لجنة المخطوطات وإحياء التراث، لجنة المجلة والمطبوعات، لجنة الأصول، وقد قال صديقه الأستاذ الدكتور محمد إحسان النص رحمه الله في كلمة وداعه يوم وفاته «بالأمس القريب كنت معنا يا أبا غسان، نعمل معًا في مجلس المجمع ولجانه، نعالج ما يطرأ من موضوعات في علوم العربية وأصولها وفي وضع المصطلحات العلمية وإعداد المناشط التي يتولى المجمع أمورها من ندوات ومؤتمرات، وكانت لك آراؤك الموفقة ونظراتك النافذة وحضورك المتميز في جميع هذه المجالات».[1]

## ثامنًا- الاعتقالات التي حدثت له

عانى الدكتور حومد الاعتقال حيث وضع في السجن عدة مرات:

١- اعتقله العقيد أديب الشيشكلي مع أعضاء حكومة الدكتور معروف الدواليبي،

---

(١) الدكتور إحسان النص- وداعًا عبد الوهاب حومد (أبا غسان)- جريدة تشرين- الأربعاء ٢٦/ ١/ ٢٠٠٢ العدد (٨٢١٢).

ولم يكن الدكتور حومد عضوًا فيها، وذلك على أثر الانقلاب الذي قام به العقيد في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٥١، وكانت مدة اعتقاله في السجن ثلاثة أشهر وذلك في أحد أجنحة المستشفى العسكري بالمزة.

٢- بقي شهرًا في الإقامة الجبرية بحلب في أواخر عهد الشيشكلي.

٣- اعتقل مدة خمسة أشهر عقب أحداث ١٨ تموز عام ١٩٦٣، وكان الأستاذ صلاح البيطار رئيسًا للحكومة السورية وقتئذ، وكان الاعتقال إداريًّا بموجب قانون الأحكام العرفية، كما كان لخلافات سياسية بشأن تحقيق الوحدة مع مصر، بعد القضاء على الانفصال، وقيام ثورة ٨ آذار في سورية.

ويقول الدكتور حومد في صدد هذا الاعتقال «لم توجه إليَّ أي تهمة، ولم أحل إلى محكمة».

## تاسعًا- حياته الأسرية

١- تزوج الدكتور حومد عام ١٩٤٦ من السيدة أمل بنت أحمد صبحي الكوراني من مدينة حلب، وقد نالت الشهادة الثانوية من حلب.

٢- لهما بنت وابن، والابنة هي ميساء، وقد ولدت عام ١٩٤٨، وحازت شهادة الإجازة (الليسانس) في الأدب الفرنسي من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة دمشق، أما الابن فهو غسان وقد ولد عام ١٩٥٢، وهو مهندس في الكهرباء (تخصص إلكترون) من جامعة دمشق.

## عاشرًا- حفل تأبينه

أقام مجمع اللغة العربية بدمشق حفل تأبين للراحل الأستاذ الدكتور عبد الوهاب حومد في الساعة السادسة من مساء يوم الأربعاء التاسع والعشرين من شهر ذي الحجة ١٤٢٢هـ الموافق الثالث عشر من شهر آذار عام ٢٠٠٢، وذلك في قاعة المحاضرات في مكتبة الأسد الوطنية بمناسبة مرور أربعين يومًا على وفاته، وقد ألقيت في الحفل كلمة المجمع وقد ألقاها الأستاذ الدكتور شاكر الفحام رئيس المجمع رحمه الله، وكلمة وزارة التربية وقد ألقاها الأستاذ الدكتور محمود السيّد وزير التربية آنذاك، وكلمة الجامعة وكلية الحقوق وقد ألقاها الأستاذ الدكتور عبود السراج عميد كلية الحقوق يومئذ، وكلمة المحامين والقضاة وقد ألقاها الأستاذ مظهر العنبري وزير العدل سابقًا ونقيب المحامين سابقًا، وكلمة أصدقاء الفقيد وألقاها الأستاذ الدكتور إحسان النص رحمه الله، نائب رئيس المجمع آنذاك. أما كلمة أسرة الفقيد فألقاها شقيق الفقيد المحامي الدكتور أسعد حومد.

وقام الأديب حسان بدر الدين الكاتب بتلخيص مضامين الكلمات التي ألقيت في حفل التأبين، ونشر مقالته في جريدة تشرين[1]، وقد تضمن الملحق الكلمات التي ألقيت في حفل التأبين.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

(١) حسان بدر الدين الكاتب- مجمع اللغة العربية يؤبن عضو المجمع الراحل الأستاذ الدكتور عبد الوهاب حومد- جريدة تشرين- العدد (٨٢٦٣) – الاثنين ١٨/ ٣/ ٢٠٠٢م.

# الفصل الثاني

## آثار الدكتور حومد

# الفصل الثاني

## آثاره

نحاول في هذا الفصل تعرف الآثار التي خلّفها الدكتور حومد وراءه في المجالات القانونية والسيرة الذاتية وفي عدد من المحاضرات التي ألقاها.

### أولًا- المجال القانوني

ألّف مجموعة من الكتب في المجال القانوني، ومن هذه الكتب المؤلفة: الإجرام السياسي، والموجز في المسطرة الجنائية المغربية، ودراسات معمقة في الفقه الجنائي المقارن، وأصول المحاكمات الجزائية، والمفصل في شرح قانون العقوبات – القسم العام، والإجرام السياسي في التشريع المقارن، والوسيط في شرح القانون الجزائي الكويتي. وفيما يلي تعريف بمحتويات كل من هذه الكتب المؤلفة.

١- **الإجرام السياسي**: من منشورات دار المعارف بلبنان عام ١٩٦٣

يقع الكتاب في ٢٨٥ صفحة ويشتمل على أربعة أبواب، أولها في الإجرام السياسي في التاريخ، ويشتمل على ثلاثة فصول تناولت الأزمنة التاريخية والقرون الوسطى والأزمنة الحديثة، واشتمل الباب الثاني وعنوانه «تشكل نظرية الإجرام السياسي وتلطيف المعاقبة»، على أربعة فصول تناول الفصل الأول الحركة الفقهية «كتاب فرانسوا غيزو»، والفصل الثاني الحركة التشريعية (ملكية تموز)، والفصل الثالث معاقبة الإجرام السياسي في القرن التاسع عشر في ثلاثة مباحث هي: (إيطاليا، ألمانيا، روسيا)، وتناول الفصل الرابع الملجأ السياسي.

وكان عنوان الباب الثالث «انحلال نظام التسامح» واشتمل على فصلين أولهما بعنوان فترة الحيرة والتردد، ويقع في ثلاثة مباحث هي (الإصلاحات التشريعية في نظام التسامح، المدرسة الوضعية والإجرام السياسي، الاعتداءات على النظام الحر) ويضم الفصل الثاني وعنوانه: «رد الفعل ضد الإجرام السياسي» أربعة مباحث هي: روسيا السوفيتية، إيطاليا الفاشية، ألمانيا النازية، البلاد الديمقراطية.

أما الباب الرابع فعنوانه (الإجرام السياسي في التشريع الراهن) ويشتمل على خمسة فصول، تناولت تعريف الإجرام السياسي والإرهاب ومجرمي الحرب، ومحاكمة الإجرام السياسي في مبحثين، أولهما خرق القواعد العامة للمسؤولية الجزائية، وثانيهما محاكمة الجرائم السياسية، وكان الفصل الأخير من هذا الباب بعنوان «المجرم السياسي».

قدّم للكتاب أستاذان من أساتذته في جامعة باريس هما (لويس هوغنة، ودونريودي فابر). ويقول المؤلف الدكتور حومد في خاتمة كتابه «إذا كانت الكلمة الأخيرة في كل كتاب تعبّر عما يجول في ذهن المؤلف، فإن هذه الكلمة في موضوع الإجرام السياسي لا يمكن أن تكون سهلة ولا نهائية.. والسبب في ذلك أن منطق هذا النوع من الإجرام يثير مشاكل معقدة ذات صلة وثقى بالأوضاع السياسية والاجتماعية في البلد الذي يرتكب فيه.. وكلما كان هذا البلد في تفاعل عام وغليان شديد كانت النظرة إلى الإجرام السياسي تختلف حدةً وشدةً أو عطفًا ورحمةً بحسب شخصية المجرم أو شخصية الجو العام الذي يعيش فيه هذا المجرم، وخاصة نوعية الحكام الذين يقومون على الأمر والنهي فيه، وتجاوب الرأي العام معهم، أو عدم تجاوبه».

ويتابع قائلًا «لعل هذا القول ينطبق على واقع البلاد العربية أشد الانطباق، وأكثره تعقيدًا، فنحن نعيش في وطن تتجاذبه تيارات قوية عنيدة. فقد تربى جيلنا على فلسفة الوحدة العربية، رضعها مع الحليب، وترعرع في ظلال دوحتها الباسقة، وتذوق أنغامها التي يسمعها صباح مساء، ثم استقرت في تفكيره عقيدة راسخة، لا يقبل فيها نقاشًا ولا جدالًا، حتى أصبحت له دينًا بعد دينه، ومبدأ طغى على كل مبدأ سواه.

ولكنه حين يتلفت حوله لا يجد هذه الوحدة إلا على الورق وفي التمنيات. أما في عالم الواقع، فإنه يجد كل مقاومة لإقامتها، ونضالًا مستميتًا في سبيل إبقاء الحدود الراهنة، كأقوى وأمنع ما تكون حدود، وكل هذا في وقت يقول فيه جميع الزعماء العرب بأن هذه الحدود من صنع الأجنبي المستعمر، لا يختلف في ذلك اليمينيون واليساريون والمتحررون والمرتبطون، ومن هم بين أولاء وأولئك...

وللتاريخ نقول: إن وحدة سورية ومصر عام ١٩٥٨ فاجأت المستعمرين وأذهلتهم، فلم يستطيعوا أن يحولوا دون قيامها، ولكنهم ظلوا يكيدون لها، ومعهم أعداء الداخل، حتى تمكنوا من القضاء عليها في ٢٨ أيلول عام ١٩٦١ مستغلين بعض الأخطاء التي لا يمكن إلا أن تكون طبيعية في حدث ضخم».

ويقول المؤلف في مقدمة كتابه: «ورغبتي الخاصة من هذه الدراسة أن تكون مساهمة مفيدة في سدّ فراغ أظنه كبيرًا في المكتبة القانونية العربية، لأن علماء القانون العرب- فيما أعلم- لم يتوسعوا في دراسة هذه المادة».

٢- **الموجز في المسطرة الجنائية المغربية**: نشر مكتبة التومي- الرباط ١٩٦٨

يقع الكتاب في ٣٩٠ صفحة ويضم ثمانية أبواب، وقد حاول المؤلف في مطلع كتابه أن يعرّف علم المسطرة الجنائية بأنه العلم الذي يعنى بتنظيم السلطات

والمحاكم الجنائية، ويحدد اختصاص كل منها، ويرسم الطرق الواجب اتباعها أمام تلك السلطات. ويوضح هذا العلم السبل التي يحق للهيئات التي تمثل مصالح المجتمع أن تسلكها، والسبل التي يمتنع عليها سلوكها، حتى لا يكون في تصرفها مكان للارتجال والإساءة إلى حقوق الأفراد. فموضوع العلم هو دراسة البحث عن الجريمة واعتقال الفاعل والتحقيق معه، ومحاكمته من قبل القضاة المنصوبين قانونًا لهذه الغاية.

وأبان أن مهمة علم المسطرة الجنائية هي التوفيق بين مصلحتين متنافرتين: مصلحة المجتمع التي تحرص على معاقبة كل مجرم اجترح إثمًا معاقبًا عليه، لأنها بذلك تحقق غاية العدالة في العقاب، ولأنها ترهب الفاعل وسواه من الناس حتى لا يتجرؤوا على انتهاك حرمات قوانين الدولة، ومصلحة الفرد التي تتطلع إلى أن يمكّن من إثبات براءته فيما إذا كان بريئًا.

ومن الضروري أن تتحقق في المسطرة الجنائية صفات ثلاث هي:

١- البساطة في اللفظ والقاعدة

٢- السرعة، وهي ضرورية جدًّا

٣- الإنصاف

عنوان الباب الأول من الكتاب (الدعوى العمومية)، ويضم الباب خمسة فصول تناول فيها المؤلف الشرطة القضائية رجالًا وأعمالًا، والنيابة العامة تنظيمًا وصفات، وإقامة الدعوى العمومية، والموانع من إقامة الدعوى العمومية، وطرفي الدعوى العمومية.

وعنوان الباب الثاني (الدعوى المدنية) ويشتمل على ثلاثة فصول، تناول فيها المؤلف غاية الدعوى المدنية (النفقات القضائية، الرد، نشر الحكم، التعويض)،

والخصوم في الدعوى المدنية (المطالب بالتعويض، والمدعى عليه بالتعويض)، والمحاكم المختصة برؤية الدعوى المدنية (إقامة الدعوى المدنية أمام القضاء المدني، وإقامة الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي، والخيار بين الطريقتين).

وكان عنوان الباب الثالث (الاختصاص الجنائي)، ويضم هذا الباب ثلاثة فصول هي: الاختصاص الدولي، والاختصاص الوطني (الشخصي، الفرعي، المكاني) وامتداد الاختصاص (حالات الارتباط، حالات الاتحاد، جرائم الجلسات).

وعنوان الباب الرابع (نظرية البيّنات في القضايا الجنائية)، ويشتمل على خمسة فصول تناول فيها المؤلف الاعتراف (طرق الحصول على الاعتراف، وقيمة الاعتراف الإثباتية) والشهادة، والقرائن، والبيّنة الخطية، والخبرة.

واشتمل الباب الخامس ذو العنوان (التحقيق الإعدادي) على ثمانية فصول، تناول في أولها: كيف يضع قاضي التحقيق يده على الدعوى العمومية؟)، وفي ثانيها: سير التحقيق (سماع الشهود، استنطاق الفاعل، الإنابة القضائية) وفي ثالثها: الأوامر القضائية، وفي رابعها الاعتقال الاحتياطي، وفي خامسها الأوامر القضائية بشأن انتهاء التحقيق، وفي سادسها استئناف أوامر قاضي التحقيق، وفي سابعها غرفة الاتهام، وفي الثامن بطلان إجراءات التحقيق.

واشتمل الباب السادس ذو العنوان (التحقيق النهائي) على ثلاثة فصول، تناول في أولها صفات التحقيق النهائي، وفي ثانيها: كيف تضع المحكمة يدها على الدعوى العمومية؟ وفي ثالثها سير المحاكمة.

وضمّ الباب السابع ذو العنوان (طرق الطعن في الأحكام) أربعة فصول، تناول في أولها التعرض، وفي ثانيها الاستئناف، وفي ثالثها الطعن بطريق النقض

(الأحكام التي يجوز الطعن فيها، شروط الطعن الشكلية، آثار الطعن، أسباب النقض، تحقيق طلبات النقض والأحكام، النقض لفائدة القانون)، وفي رابعها المراجعة.

أما الباب الثامن فهو بعنوان (القضية المبرمة) ويشتمل على ثلاثة فصول، تناول في أولها تأثير القضية المبرمة في الحكم الجنائي على الحكم الجنائي (قرارات قضاء التحقيق وقرارات محاكم الحكم) وفي ثانيها تأثير القضية المبرمة في الحكم الجنائي على الحكم المدني، وفي ثالثها تأثير القضية المبرمة في المدنيات على الجزائيات.

ويشير المؤلف في كتابه إلى أن قانون المسطرة المدنية يعتبر قانونًا عامًّا بالنسبة للمسطرة الجنائية، والرأي المتفق عليه بين الفقهاء عامة هو أنه إذا نظم قانون المسطرة الجنائية موضوعًا ولكنه ظل تنظيمًا ناقصًا أو غامضًا، فيجب على المحكمة أن ترجع إلى المسطرة المدنية لتسد بها ثغرات المسطرة الجنائية.

ويقول المؤلف في مقدمة كتابه «رأيت بعد أن قمت بتدريس المسطرة الجنائية في كلية الحقوق بجامعة محمد الخامس بالرباط عدة سنوات متواصلة، أن أضع كتابًا موجزًا في هذه المادة ليكون في متناول طلاب كلية الحقوق ورجال القانون مرجعًا في مادة قانونية حساسة وعلى جانب كبير من الدقة. وقد وضعت نصب عيني أن أوضح المبادئ القانونية بالأمثلة العملية التي أختارها من الفقه والاجتهاد حيثما وجدتها، لأن النظريات الأصولية لا تتضح تمامًا إلا إذا كشفت الاجتهادات الراسخة والجريئة عن مداها ومراميها، ولن يكون هذا المؤلف مفصلًا، لأنني حرصت على أن يكون سهل المأخذ على الطلاب خاصة يعدهم إعدادًا حسنًا لحياة القضاء والمحاماة، وحرصت أيضًا على أن أحيط بالمواضيع الرئيسية التي يقوم عليها هذا العلم الذي هو فن عملي أيضًا».

**٣- دراسات معمقة في الفقه الجنائي المقارن**: المطبعة الجديدة بدمشق ١٩٨٧ ط٢

يقع الكتاب في ٨٣٢ صفحة ويشتمل على ثلاثة أبواب، عنوان الباب الأول منها ظاهرة الجريمة ومقاومتها، ويشتمل هذا الباب على خمسة فصول، تناول الفصل الأول موضوع تفاقم الإجرام في المجتمعات المعاصرة، والثاني الدفاع الاجتماعي، والثالث التعاون الدولي لمكافحة الجريمة (الجرائم التي ترتكب على نطاق دولي، الاتفاقات الإقليمية العربية، الفعالية الدولية، فعالية الأمم المتحدة، الجمعيات الدولية الأربع)، والثالث: عقوبة الإعدام بين الإبقاء والإلغاء (حجج التيار الإبقائي، حجج التيار الإلغائي، موقف التشريعات منها)، والرابع أزمة العدالة الجزائية.

ويشتمل الباب الثاني من الكتاب وعنوانه «المسؤولية الجزائية» على سبعة فصول، تناول في الفصل الأول تطور مفهوم المسؤولية الجزائية (المدرسة التقليدية، المدرسة التقليدية الحديثة، المدرسة الوضعية)، وتناول في الفصل الثاني نظرية النسبية في الفقه الجنائي، وفي الفصل الثالث المسؤولية بفعل الغير، وفي الرابع المسؤولية الطبية الجزائية، وفي الخامس سر المهنة، وفي السادس المسؤولية عن قتل المرحمة، والفصل السابع والأخير من هذا الباب أخطاء جهاز العدالة.

أما الباب الثالث ذو العنوان «تطبيق القانون الجزائي» فيضم خمسة فصول، تناول في أولها أصول تفسير القوانين الجزائية، وفي ثانيها رقابة القضاء الجزائي على سلامة النصوص، وفي ثالثها السبب التلقائي في محكمة النقض، وفي رابعها القضاء الجزائي الاستثنائي، وبحث الفصل الخامس والأخير من هذا الباب في تشريع الطوارئ.

ولقد أثنى فقهاء القانون الجزائي على هذا الكتاب، فأبانوا أن الدراسات التي ضمها الكتاب قد أثرت المكتبة العربية، وسدت فراغًا كان في أشد الحاجة إليها، ذلك لأن هذه الدراسات معروضة باستفاضة، ووفق منهج علمي يحتذى، وفي عمق وغزارة، وتعد مرجعًا ندر أن يوجد مثله في اللغة العربية، لأنها دراسات فريدة في موضوعها في اللغة العربية، فهي دراسات رائعة وخليقة بالثناء المستطاب.

ويقول المؤلف في مقدمة كتابه: «وإنها لمهمة شاقة أخذت نفسي بها، ولكن ما يشفع لي فيها أنني، وقد أمضيت سبعة وثلاثين عامًا في تدريس العلوم الجنائية في ثلاث جامعات عربية (دمشق، الرباط، الكويت) أشعر أنني أقوم بواجب قومي بتقديم هذه الدراسات، لعلها تكون حافزًا لرجال الفقه الجنائي، على متابعتها على طريق الخير، ودفاعًا عن حرمات الحق والقانون في زمن يتعرضان فيه لأقسى وأشرس امتحان، ويتمرغان في حمأة المهانة والإذلال، ومقارعة للجريمة بتحسين وسائل مكافحتها».

ويتابع: «وسيظل في نظري أن صيانة الكرامة الإنسانية أقدس الواجبات التي تلقى على عاتق المشرع ورجل الحكم، ولا يمكن أن يكون أي طعن كريمًا ما لم تكن كرامة كل فرد فيه مصونة. والقانون الجنائي مرآة المستوى الحضاري للشعوب لأنه يتضمن القيم والمفاهيم التي يحترمها المجتمع ويدافع عنها، بما يفرضه من جزاءات. ومهمة الجزاء القضائي أن يسهر كما يسهر العابد في محرابه على إحقاق الحق وإزهاق الباطل دون أي تمييز بين أصحاب الحقوق، حتى يشعر كل إنسان أنه في حماية حراس شرفاء، لا تأخذهم في الله، وفي الحق لومة لائم».

٤- **أصول المحاكمات الجزائية**: المطبعة الجديدة بدمشق ١٩٨٧ ط٤

يقع الكتاب في ١١٩٩ صفحة، ويشتمل على مدخل في فصلين، وعلى ثمانية أبواب، وقد تناول المؤلف في الفصل الأول من مدخله التعريف بالأصول الجزائية (الفرق بين الأصول المدنية والأصول الجزائية، الفرق بين الدعويين الجزائية والمدنية، القواعد التي تقوم عليها الأصول الجزائية، صفات الأصول الجزائية الأساسية) كما تناول في الفصل الثاني من المدخل تطور الأصول الجزائية (نظم الاشتكاء، أصول المحاكمات الجزائية عند العرب قبل الإسلام، الأصول الجزائية في الإسلام، الأنظمة الجزائية الرئيسية: النظام الاتهامي، والنظام التحقيقي وحركة الدفاع الاجتماعي والأصول الجزائية في البلاد الاشتراكية).

اشتمل الباب الأول من الكتاب على الدعوى العامة في ستة فصول بحث أولها في الضابطة العدلية، وثانيها في النيابة العامة، وثالثها في إقامة الدعوى العامة، ورابعها في الموانع من إقامة الدعوى العامة، وخامسها في المدعى عليه في الدعوى العامة، وسادسها في دخول الغير في الدعوى العامة.

وضم الباب الثاني ذو العنوان (الدعوى المدنية) أربعة فصول، تناول المؤلف في أولها غاية الدعوى المدنية، وفي الثاني خصوم الدعوى المدنية، وفي الثالث المحاكم المختصة برؤية الدعوى المدنية، وفي رابعها سقوط الدعوى المدنية.

وفي الباب الثالث من الكتاب، وعنوانه (الاختصاص الجزائي) خمسة فصول، تناول فيها المؤلف في الفصل الأول التنظيم القضائي، وفي الثاني اختصاص المحاكم الجزائية، وفي الثالث امتداد الاختصاص، وفي الرابع تنازع الاختصاص، وفي الخامس نقل الدعوى.

وفي الباب الرابع ذي العنوان (نظرية الإثبات في المواد الجزائية) سبعة فصول، تناول في الأول منها نظرية البيّنات، وفي الثاني الاعتراف، وفي الثالث الشهادة، وفي الرابع القرائن، وفي الخامس البيّنة الخطية، وفي السادس الخبرة، وفي السابع معلومات القاضي الشخصية.

وكان عنوان الباب الخامس (التحقيق الابتدائي) وقد اشتمل هذا الباب على تسعة فصول، تناول في أولها مبادئ عامة، وفي ثانيها اتصال قاضي التحقيق بالدعوى العامة، وفي ثالثها ضمانات التحقيق، وفي رابعها المذكرات التي يصدرها قاضي التحقيق، وفي الخامس التوقيف وإخلاء السبيل، وفي السادس الإنابات، وفي السابع قرارات قاضي التحقيق بعد انتهاء التحقيق، وفي الثامن مؤيدات التحقيق، وفي التاسع قاضي الإحالة.

وكان عنوان الباب السادس (التحقيق النهائي)، وقد اشتمل على ستة فصول، تناول فيها في الفصل الأول صفات التحقيق النهائي (العلنية والشفهية والحضورية) وفي الفصل الثاني أصول المحاكمة أمام محكمة البداية، وفي الثالث أصول المحاكمة في محكمة الصلح، وفي الرابع محاكمة الأحداث، وفي الخامس محاكمة الجنايات، وفي السادس صدور الأحكام.

أما الباب السابع فيبحث في طرق الطعن ويقع في خمسة فصول، إذ إنه تناول في الفصل الأول موضوع الاعتراض، وفي الفصل الثاني الاستئناف، وفي الفصل الثالث الطعن بطريق النقض، وفي الفصل الرابع النقض بناء على أمر خطي، وفي الفصل الخامس إعادة المحاكمة.

وأما الباب الثامن فيضم خمسة فصول، وعنوان الباب (القضية المبرمة)، وقد تناول المؤلف في الفصل الأول شروط الدفع بالقضية المبرمة، وفي الفصل الثاني تأثير

الأحكام الجزائية في الدعوى العامة، وفي الفصل الثالث تأثير الأحكام المدنية في الدعوى العامة، وفي الفصل الرابع تأثير الأحكام الجزائية في الدعوى المدنية، وفي الفصل الخامس إنفاذ الأحكام الجزائية.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤلف يقول في مقدمة كتابه إنه تخلى في هذه الطبعة الرابعة عن بعض آرائه القديمة في الطبعات السابقة، تحت تأثير التجربة، وبحكم السن، وطوّر بعضها، وتبنّى آراء جديدة أقنعته بأنها أكثر تحقيقًا للعدالة.

وأن غاية ما يسعى إليه من هذه الطبعة رغبة شخصية ملحة في تطوير الفقه الجنائي في البلاد، ووضع دراسة مفصلة لقانون جوهري، له دوره المميز في إقامة العدل وتحقيق المساواة بين المواطنين وصيانة الحقوق والكرامات، ورسم خط أكثر ما يكون وضوحًا بين حق المجتمع وحق الفرد، وهذا يقتضي تدعيم استقلال القاضي، والتخلص من كل تشريع خارج على الشرعية القانونية.

٥- **المفصل في شرح قانون العقوبات- القسم العام**: من منشورات المطبعة الجديدة بدمشق عام ١٩٩٠م ويقع في ١١٥٢ صفحة. ثمة مقدمة للكتاب في ثماني صفحات، ثم مدخل إلى دراسة الحقوق الجزائية في قسمين أولهما يشتمل على ثلاثة فصول هي: الحقوق بصورة عامة عنوان الفصل الأول، وطبيعة الحقوق الجزائية عنوان الفصل الثاني، والعلوم المساعدة للحقوق الجزائية عنوان الفصل الثالث. كما يشتمل القسم الثاني على أربعة فصول، أولها مرحلة الحقوق الجزائية الابتدائية، وثانيها المرحلة الدينية، وثالثها المرحلة السياسية، ورابعها المرحلة الفلسفية.

ويجيء بعد المدخل ذي القسمين السابقين ثلاثة كتب يضمها المؤلَّف، حيث يتناول الكتاب الأول الجريمة، والثاني العقوبة، والثالث العلاقات الجزائية الدولية.

ويشتمل الكتاب الأول (الجريمة) على أربعة أبواب، أولها عنوانه (تعريف الجريمة وأركانها وتصنيفها) وضمّ خمسة فصول هي (تعريف الجريمة، الركن المادي للجريمة، الركن المعنوي، الركن القانوني، تصنيف الجرائم)، وعنوان الباب الثاني (تنفيذ الجريمة)، ويشتمل على فصلين أولهما نظرية الشروع، وثانيهما الجريمة المستعجلة، وعنوان الباب الثالث (تعدد المجرمين وتعدد الجرائم) ويقع في ثلاثة فصول هي (الجرائم العفوية والاتفاقات الجنائية، الاشتراك الجرمي، اجتماع الجرائم). أما عنوان الباب الرابع فهو المسؤولية الجزائية، ويقع في قسمين، أولهما لأسباب التبرير، وجاء في ثلاثة فصول هي (ممارسة الحق، القيام بالواجب، إجازة القانون) وثانيهما لموانع العقاب، وجاء في ثلاثة فصول، هي (القوة القاهرة، الجنون، جُناح الأحداث).(*)

ويشتمل الكتاب الثاني (العقوبة) على بابين أولهما عنوانه «نظام العقوبة»، ويضم خمسة فصول هي (فلسفة العقوبة، صفات العقوبة، تصنيف العقوبات، دراسات العقوبات الراهنة، التدابير الاحترازية)، وثانيهما عنوانه (الأسباب التي تؤثر في العقوبة) ويضم أربعة فصول هي (أسباب الإعفاء والتخفيف والتشديد، أسباب التعليق، الأسباب المانعة للتنفيذ، الأسباب المسقطة للعقوبة).

أما الكتاب الثالث وعنوانه (العلاقات الجزائية الدولية) فيضم ثلاثة فصول هي (الاختصاص الجزائي الدولي، مفعول القانون الجزائي والأحكام الأجنبية في سورية، تسليم المجرمين).

ويقول المؤلف في مقدمة كتابه: «لقد فضّلت أن أعطي المؤلف الاسم الذي يناسب شكله وموضوعه وهو «المفصّل في شرح قانون العقوبات»، كما أني حرصت

(*) جُناح: الجُناح هو الميل إلى الإثم.

على مماشاة التطور الذي انتشر في دول الجامعة العربية في شأن تسمية القوانين الجزائية بقوانين العقوبات.

وحرصت على دراسة مواضيع الجريمة والعقوبة دراسة موسعة حتى تفي بتطلعات رجل القانون، وأيدتها بالاجتهادات التي اخترتها من أحكام قضائنا، ومن الاجتهاد المقارن العربي والأجنبي. وأفردت أماكن واسعة للفقه الأجنبي حتى نتمكن من اللحاق بتطور الفكر الجزائي على المستوى الدولي.

ولقد أخذت نفسي منذ بدء تعليمي في الجامعة السورية بقاعدة راسخة هي أن العلم مال مشترك بين البشر، والحقيقة أسمى من العواطف..لذلك لم أغلق باب العقل دونها، لمجرد أنها ليست من صنعنا، خاصة ونحن في حاجة إلى تطوير عقولنا وعلومنا لكي نتمكن من السير المحترم في موكب الإنسانية المتقدم.

والله أسأل أن يسهم هذا المجهود في بناء صرح القانون الجزائي على أسس منطقية متطورة، ويكون عونًا لرجال القانون في إحقاق الحق على أسس راسخة».

٦- **الإجرام السياسي في التشريع المقارن**: وهي الطبعة الثانية منقحة ومزيدة، وقد صدرت عام ٢٠٠١

يشير المؤلف في المقدمة إلى أن الطبعة الأولى من هذا الكتاب صدرت عام ١٩٦٣ عن دار المعارف بلبنان، وبعد صدورها اندلعت حرب باردة بين المعسكرين المتناحرين الرأسمالي والشيوعي، وحاول كل معسكر أن يستقطب أكبر عدد من الدول إلى معسكره، ثم انهار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٩، وتفكك، واستقلت عنه مجموعة من الدول، منها ست دول إسلامية، وقد كان لهذه التطورات آثار عميقة في مفهوم الإجرام السياسي.

ويبين المؤلف العناية التي دفعته إلى إصدار دراسته مجددًا فيقول: «ورغبتي الخالصة من هذه الدراسة أن تكون مساهمة مفيدة في سدّ فراغ أظنه كبيرًا في المكتبة القانونية العربية، لأن علماء القانون العرب – فيما أعلم- لم يتوسعوا في دراسة هذه المادة على أهميتها في مجالي القانون والسياسة».

يشتمل الكتاب على أربعة أبواب، وعنوان الباب الأول (الإجرام السياسي في التاريخ) ويضم ثلاثة فصول هي (الأزمنة القديمة، القرون الوسطى، الأزمنة الحديثة)، وعنوان الباب الثاني (تشكل نظرية الإجرام السياسي)، وجاء هذا الباب في خمسة فصول هي (الحركة الفقهية، الحركة التشريعية، تأثر الدول الأوربية بالاتجاه الحر: إيطاليا، ألمانيا، روسيا، إنكلترا، الملجأ السياسي: تطور مفهومه، اللجوء الخارجي، تعليل حق الملجأ، المدرسة الوضعية والإجرام السياسي).

وعنوان الباب الثالث (الردة ضد الإجرام السياسي)، ويشتمل على أربعة فصول هي (معاقبة الإجرام السياسي في الاتحاد السوفيتي، إيطاليا الفاشية، ألمانيا الاشتراكية الوطنية، الردة في البلاد الديمقراطية). أما الباب الرابع وعنوانه (الإجرام السياسي في التشريع المقارن) فيشتمل على أربعة فصول أيضًا هي (تعريف الإجرام السياسي، جرائم فقدت طابعها السياسي، محاكمة الجرائم السياسية، المجرم السياسي المعاصر».

ويختم الكاتب مؤلفه قائلًا: «وفي عصرنا الذي أصبحت فيه وسائل الإجرام السياسي خطرة جدًّا كالأسلحة الفتاكة، والأقنية الفضائية، والصحافة الواسعة الانتشار، فإن خير ما يخنق الإجرام السياسي في مهده هو ديمقراطية في الحكم، وتداوله عن طريق صناديق الانتخاب الحر، وعدالة تعطي كل مواطن قسطًا يسدّ

حاجته من خيرات بلاده، وأخيرًا تمتعه بحرية القول والكتابة، وشعوره بالمساواة دون تفريق بين المواطنين.

والذي نعرفه أخيرًا أن العرب ميالون إلى جمع شملهم في أمة واحدة، في زمن لم يعد فيه مكان للأفراد والجماعات الصغيرة.

وأمامنا اليوم تنهض التكتلات الكبرى الاقتصادية والسياسية، وليس مستبعدًا أن يلجأ الشباب إلى الوسائل العنيفة كالثورات في جميع الأقطار العربية لتحقيق وحدتهم، لا أستثني منها إلا الأقطار التي أفسدها الغنى وشوَّهها الفساد بمختلف أشكاله».

٧- **الوسيط في شرح القانون الجزائي الكويتي** مطبوعات جامعة الكويت ط٣ عام ١٩٨٧

يقع الكتاب في / ٤٣٠/ أربعمئة وثلاثين صفحة، ويشتمل على جزأين، أولهما يشمل سبعة أبواب في حين يشمل الجزء الثاني خمسة أبواب، وثمة مدخل للكتاب يضم فصلين، أولهما يتناول التعريف بالقانون الجزائي، وثانيهما يتناول تطور القانون الجزائي (المرحلة البدائية، المرحلة الدينية، المرحلة السياسية، المرحلة الفلسفية: المدرسة التقليدية، المدرسة التقليدية الحديثة، المدرسة الوضعية).

وبحث الباب الأول من الجزء الأول من الكتاب في تعريف الجريمة وأركانها، حيث أشار بالتفصيل إلى الركن المادي، والركن القانوني، والركن المعنوي.

واشتمل الباب الثاني ذو العنوان «تصنيف الجرائم»، على خمسة فصول تناول فيها المؤلف تصنيف قانون الجزاء، والجرائم الإيجابية والجرائم السلبية، والجرائم الوقتية، والجرائم المستمرة، والجرائم العادية، والجرائم السياسية، والجرائم المشهودة، والجرائم غير المشهودة.

وعنوان الباب الثالث «الشروع»، ويشتمل على أربعة فصول، أوضح في الفصل الأول منها مراحل الجريمة (مرحلة التفكير، مرحلة التحضير، مرحلة التنفيذ)، وبحث في الفصل الثاني في العدول الطوعي، وفي الفصل الثالث معاقبة الشروع، وفي الرابع الجريمة المستحيلة.

وتناول المؤلف في الباب الرابع المساهمة الجنائية في ثلاثة فصول، اقتصر الفصل الأول على الفاعلين الأصليين، والثاني على الشركاء (أفعال الاشتراك السابقة، وأفعال الاشتراك اللاحقة)، والثالث على عقاب المساهمة الجنائية.

وتناول في الباب الخامس في فصلين تعدد الجرائم، حيث خصص الفصل الأول لتعدد الجرائم المادية (جرائم متعددة مستقلة، وجرائم مترابطة)، في حين اقتصر الفصل الثاني على التعدد المعنوي للجرائم.

أما الباب السادس من هذا الجزء فيبحث في ثلاثة فصول أسباب الإباحة، حيث تناول في الفصل الأول الدفاع الشرعي (فعل الاعتداء، وفعل الدفاع)، وفي الفصل الثاني استعمال السلطة والأمر القانوني، وفي الثالث رضاء المجني عليه.

وأما الباب السابع من هذا الجزء فهو بعنوان «موانع المسؤولية» وقد تناولها في أربعة فصول، بحث في الأول منها موضوع الجنون تعريفًا ونتائج، والحالات القريبة من الجنون، والسكر والمخدرات. وبحث في الفصل الثاني حالة الضرورة، وفي الثالث الإكراه بوجهيه المادي والمعنوي، وتناول في الفصل الرابع جُناح الأحداث.

وكانت ثمة توطئة للجزء الثاني من الكتاب تناول فيها المؤلف العقوبة، وتدابير الوقاية، وأهداف العقوبة، ووضع التدابير في التشريع.

وقد اشتمل هذا الجزء على خمسة أبواب، تناول في الباب الأول صفات العقوبة والعقوبات الراهنة في فصلين، اشتمل الأول منهما على صفات العقوبة (قانونية العقبات، الشخصية، المساواة)، واشتمل الثاني على العقوبات الراهنة وتصنيفاتها (العقوبات الأصلية إعدامًا وحبسًا وغرامة، والعقوبات التبعية والعقوبات التكميلية: حرمانًا من مزاولة المهنة الحرة، وإغلاقًا للمحلات العامة، ومصادرةً، وإبعادًا للأجنبي، وتقديم تعهد بحسن السلوك، والوضع تحت مراقبة الشرطة. وثمة حيّز في نهاية الفصل لتصنيف العقوبات).

وتناول المؤلف في الباب الثاني أسباب التخفيف، وأسباب التشديد، وذلك في فصلين، أبان في الأول منهما أسباب التخفيف والأعذار المعفية والمخففة، والظروف القضائية المخففة، وشرح في الفصل الثاني أسباب التشديد.

كما تناول في الباب الثالث أسباب تعليق تنفيذ العقوبات في ثلاثة فصول، اقتصر الأول منها على وقف التنفيذ شروطًا وآثارًا، واقتصر الثاني على الاختبار أو الامتناع عن إصدار الحكم، في حين كان الفصل الثالث يقتصر على الإفراج الشرطي.

وفي الباب الرابع ذي العنوان (أسباب انقضاء العقوبات) ثلاثة فصول، بحث في الأول منها وفاة المحكوم عليه، وفي الثاني موضوع التقادم، وفي الثالث العفو الخاص.

أما الباب الخامس من هذا الجزء فهو بعنوان «أسباب الإلغاء» ويشتمل على فصلين، أولهما يتناول فيه العفو الشامل، ويتناول في الفصل الثاني رد الاعتبار القضائي والقانوني.

ويرى المؤلف أن الإجرام قد توسع وتفاقم شرُّه في السنوات الأخيرة، وخاصة في أمريكا، وأن الإجرام في أوربا أخذ ويا للأسف يقترب من النموذج الأمريكي،

ثم يقول: «ومن أسف أن البلاد العربية لم تبق في نجوة عن التيار الجائح أيضًا. وفي تقديري أن نسبة الإجرام فيها ترتفع ارتفاعًا واضحًا، ولكن قناعتي أنها لا تزال أقل مما هي عند الآخرين بدرجة محسوسة».

ترى ماذا عساه أن يقول لو مدّ الله في عمره ورأى ما يحدث في الوطن العربي حاليًّا؟

## ثانيًا- السيرة الذاتية

لم نعثر في هذا الجانب إلا على مذكراته عندما كان طالبًا في جامعة السوربون بباريس خلال المدة الواقعة بين ١٩٣٩ و١٩٤٥.

مذكرات طالب عربي في جامعة السوربون ١٩٣٩-١٩٤٥

وهي مذكرات تضمنت حياته في أثناء دراسته في فرنسا عامًا بعد عام خلال ست سنوات، وقد سجّل فيها معاناته في توفير السكن، والأماكن التي كان يرتادها، والمسرحيات والأفلام السينمائية التي كان يحضرها وأسماء الممثلين والممثلات وتعليقاته على بعض الأفلام التي كان يحضرها بعد أن يذكر مضمونها وأحداثها، ورفقاءه السوريين الذين كانوا يدرسون في فرنسا وسماتهم وتصرفاتهم، وزواج بعضهم من فرنسيات، والأحداث السياسية التي كانت تمر بها فرنسا في أثناء الاجتياح الألماني لها.

والواقع أن من يتصفح هذه المذكرات يجد أدق التفصيلات فيها من حيث أسماء أساتذته، ونوعية المحاضرات التي كان يحضرها في كليتي الآداب والحقوق، ونتائج الامتحانات التي كان يقدّمها في هاتين الكليتين، ولجان الامتحان وأعضاؤها

ودرجاته في المقررات القانونية والحقوقية، ونوعية الطعام الذي كان يتناوله، وذكر الأسعار التموينية لبعض المواد الغذائية، وصعوبة الحصول عليها، وأحوال الجو المناخية، والرسائل التي كان يتلقاها من أهله، والطرف السياسية التي كانت تدور حول اليونان وإيطاليا وبريطانيا في أثناء الحرب العالمية الثانية، والحفلات التي كانت تقام في المناسبات، وحضوره مناقشات الدكتوراه، وذكر آراء لجان الحكم، فقد ذكر أنه حضر مناقشة رسالة الدكتور معروف الدواليبي عن الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، وعندما قال أحد أعضاء اللجنة للدواليبي: لماذا لم تستشهد في رسالتك بآراء المستشرقين؟ أجابه الدواليبي لأنهم متحيزون وغير موثوقين.

وفي المذكرات أيضًا رصد للأخبار التي تبثها الإذاعات وما تنشره الصحف الفرنسية، والاتصالات التي كانت تحدث بين الدول آنذاك، والأحداث التي كانت تجري في سورية إبان الاحتلال الفرنسي لها، وكانت له تعليقات على بعض ما تنشره الصحف، وما تبثه وكالات الأنباء.

وأبان في مذكراته وصفًا للهجمات التي كانت تدور بين أمريكا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي، وما كان يدور على الأرض العربية، كما وصف القصف الذي تعرّضت له باريس على يد الإنجليز أيضًا، وأشار إلى هجوم ألمانيا على الاتحاد السوفيتي وعلى بريطانيا ومواقف أمريكا واليابان، وتصريحات تشرشل وروزفلت، وذكر نصوص الوثائق التي كانت توقّع بين فرنسا وألمانيا وإنجلترة..كما ذكر الهجمات الألمانية والإيطالية والإنجليزية في شمال إفريقية، وأبدى سعادته لإعلان الدولتين الألمانية والإيطالية تصريحًا يتضمن الاعتراف

باستقلال مصر وسيادتها. وصوّر أجواء الحرب الحقيقية التي شنّت على فرنسا من الألمان والإنجليز والأمريكان، وإجراءات منع التجول في باريس، وتحرير باريس من يد الألمان، وسرد تصرفات الجنود الأمريكيين في فرنسا، وذكر مضمون المؤتمر الذي عقده الحلفاء، مؤتمر الثلاثة الكبار (موسكو- لندن- واشنطن) تجاه ألمانيا.

وأوضح نهاية هتلر وموسوليني واستسلام ألمانيا، كما أبان ما حدث في مؤتمر سان فرانسيسكو للسلام، ذاكرًا مضمون خطاب ديغول إلى الفرنسيين، ومضمون خطاب تشرشل من لندن، وستالين من موسكو، ووصف مقاومة ستالينغراد ضد الألمان.

وفي ذكره للخطب التي ألقاها كل من روزفلت وتشرشل وهتلر وموسوليني لم يغفل أنباء الحرب الدائرة بين ألمانيا وروسيا وبريطانيا وإنجلترة وإيطاليا وانعكاسات هذه الحرب على الحالة الاقتصادية والنفسية في المدن الفرنسية التي كان يزورها ويؤم مطاعمها وفنادقها، مشيرًا إلى الصعوبات التي كانت تحصل له وهو يفتش عن فندق أو مكان آمن.

وكان هاجس المؤلف ما يدور على الأرض العربية من أحداث، فصوّر أحداث الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي، كما صوّر مجريات استقلال سورية ولبنان، والمؤتمر الصحفي لديغول بخصوص الشأن السوري.

وفي المذكرات أيضًا إشارة إلى الخلافات التي كانت تدور بين المفتي أمين الحسيني، ورشيد عالي الكيلاني، ونظرة الألمان إليها، ووصف لزيارة فوزي القاوقجي إلى باريس، واحتفاء الطلاب به، وذكر للقاءات التي كان يجتمع فيها مع

الطلبة العرب، وذكر لبعض المحاضرات التي ألقاها على الطلبة المغاربة، وفترة التدريب التي أمضاها بعد حصوله على الدكتوراه في مكاتب بعض المحامين.

وتتبدّى في المذكرات أيضًا حماسته نحو تفنيد المزاعم التاريخية لليهود في أحقية عودتهم إلى فلسطين، وتبيان ذلك للفرنسيين بكل صراحة وعمق انتماء.

ولا يمكننا أن ننسى أن في المذكرات معلومات عن أدباء ومدارس أدبية وفلسفية من مثل سارتر والوجودية والشاعر كورنية Corneille وغيره.

ويخلص قارئ هذه المذكرات إلى رسم ملامح شخصية الدكتور حومد حيث تتبدّى هذه الشخصية متسمة بالجدية في دراسته، وبالذكاء في تعليقاته، وبالبراعة في تصوير الشخصيات والأحداث التي زاملها وعاصرها، وبالوطنية والنزعة القومية في معالجة الأحداث السياسية التي كان يمرّ بها الوطن العربي، وبوفائه لزملائه الذين كان يعاني بعضهم الضائقة المالية في أثناء الحرب بسبب عدم وصول مخصصات إيفادهم، وعدم تمكن أهليهم من إرسال النقود إليهم.

### ثالثًا- من محاضراته العامة

ألقى عددًا من المحاضرات العامة، ولسنا الآن في مجال حصرها، وإنما نشير إلى عناوين بعضها، والأماكن التي ألقيت فيها، ومن هذه المحاضرات:

١- محاضرة في ردهة حزب الشعب بدمشق في ١٩ تشرين الأول عام ١٩٥٠ حول الدستور الجديد.

٢- محاضرة في كلية الحقوق بجامعة الكويت عنوانها «مكافحة الجريمة» ونشرت جريدة الهدف ملخصًا عنها بتاريخ ١٩/ ١١/ ١٩٧٩.

٣- محاضرة في مقر رابطة الحقوقيين بدمشق يوم الثلاثاء الواقع في ٦ آذار عام ١٩٨٤ وبدعوة من الرابطة، وكان عنوان المحاضرة «نظرية السببية في الفقه الجنائي».

٤- محاضرة في مقر رابطة الحقوقيين بدمشق أيضًا عنوانها «سرّ المهنة» وذلك يوم الثلاثاء الواقع في ١١ تشرين الثاني عام ١٩٨٦ وبدعوة من الرابطة.

٥- محاضرة بدعوة من النادي العربي بدمشق عنوانها «التحولات المعاصرة في الفكر الجزائي» يوم الأربعاء في ٧ شباط ١٩٩٠.

٦- محاضرة في مجمع اللغة العربية بدمشق عنوانها «اللجوء السياسي» يوم السبت في ١٠ نيسان عام ١٩٩٣.

٧- محاضرة في مجمع اللغة العربية بدمشق عنوانها «تطور الفكر القانوني في موضوع المسؤولية الجنائية الدولية» في يوم الأربعاء الواقع في ٢٢ نيسان عام ١٩٩٨.

٨- محاضرة في الندوة الثقافية النسائية عنوانها «نظرات معاصرة على عوامل الإجرام» في ٦ نيسان عام ١٩٩٩.

وفيما يلي تسليط الأضواء على عينة من هذه المحاضرات:

١- **محاضرة حول مكافحة الجريمة**: ألقاها في كلية الحقوق بجامعة الكويت، ونشرت جريدة الهدف ملخصًا عنها بتاريخ ١٩/ ١١/ ١٩٧٩، وقد أشار في المحاضرة إلى أن الجريمة في تصاعد في المجتمعات المعاصرة، وقال إنها ظاهرة تكاد تكون عالمية، وقد سلّط الأضواء على المفهوم القانوني للجريمة فأبان تعريف فقهاء القانون لها، وأورد إحصائية لنسبة الجرائم في فرنسا وأمريكا وبعض دول أمريكا اللاتينية، وتبين من خلالها أن الجريمة تسير في خط بياني يصعد إلى الأعلى، وذكر بعض المخالفات التي لم تكن معروفة من قبل كالتلاعب بالأسعار، والدعاية الكاذبة، وخطف الطائرات، وتلوث البيئة. ووقف في

المحاضرة على التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة، وأبان أن أبرز الجرائم موضوع التعاون الدولي التعامل بالبشر، ويعني المتاجرة بالأعراض أي البغاء، وتجارة المخدرات، والقرصنة، وتزييف النقد الوطني، والأجنبي المتداول، والإرهاب، وخطف الطائرات، واحتجاز الأشخاص بالقوة.

٢- **محاضرة «تطور الفكر القانوني في موضوع المسؤولية الدولية الجنائية»**: ألقاها في مجمع اللغة العربية بدمشق في الدورة المجمعية ١٩٩٧- ١٩٩٨ ونشرت في مجلة المجمع (عدد كانون الثاني ١٩٩٩).

عرض فيها حال العرب في الجزيرة العربية في العصر الجاهلي، وحال العالم خارج الجزيرة العربية يومئذ، ثم أبان أن هناك ثلاث مراحل تاريخية مرت بها البشرية، أولاها المرحلة التقليدية بدأت بالاشتباكات المسلحة من عمر البشرية إلى نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨م وإنشاء عصبة الأمم في أعقابها. وهي مرحلة عاشت تحت لواء عدم المسؤولية الجزائية، والمنتصر فيها هو صاحب القوة، وله أن يملي من الشروط ما يشاء على المنهزم، وما على المعتدى عليه سوى الخضوع، وضرب مثالًا على ذلك اليهود في التاريخ القديم من حيث قسوتهم المفرطة في معاملة الشعوب التي كانوا يخضعونها لسيطرتهم، والمغول في أثناء اجتياحهم لبغداد عام ٦٥٦هـ، ولم تكن هذه المآسي جديدة على مسرح بلادنا العربية، فقد التحمت على الأراضي العربية من قبلُ جحافل الإمبراطوريات القديمة اليونانية والرومانية والفارسية والفرعونية، ثم جاءت الصليبية، حيث نشرت الدمار، وسفكت الدماء، وأشعلت الحرائق، وعلّقت في سمائها الرايات السود. وكان راسخًا في الأفهام أن من لا يَقتُل يُقْتَل، وأنه حيث توجد القوة يقف الحق.

وحين اجتاح البرابرة الغوليون عام ٣٠٩ ق م صالحهم أهلها على مقدار معين من الذهب دفعوه صاغرين، فلما استوت كفتا الميزان ألقى زعيم البرابرة سيفه الثقيل في كفة الميزان لتزيد روما كمية الذهب وقال لوجهائها: «نعم! ويل للمغلوب».

وبعد أن عرض المحاضر هذه الصورة القاتمة في علاقات الأمم القديمة يستدرك ليقول: «ونحن نظلم الحقيقة إن نحن تركنا في الأذهان هذه الصورة السوداء عن علاقات الأمم القديمة دون أن نشير إلى أن تاريخ البشرية عرف منذ أقدم العصور مفكرين إنسانيين، لم ينسوا أنهم من بني آدم، وأن بني آدم وحدة لا يمكن تجاهلها، وأنه لا يحق لهم أن يدمروا أنفسهم بأيديهم، استجابة لنوازع الشر. ومن هذا المنطلق الصافي نادى أرسطو في كتابيه: السياسة والأخلاق إلى نيكوماخوس «باعتبار المجتمع البشري وحدة طبيعية، مستقلة عن كل عصر ديني، لأن الإنسان بطبعه حيوان اجتماعي».

وكذلك أدخل الرواقيون في فلسفتهم لأول مرة تعبير Cosmopolite أي المواطن العالمي، ليقولوا إن الإنسان أخو الإنسان، ردًّا على شعار المتشائمين الذين يقولون: إن الإنسان ذئب الإنسان. وقد كتب Plutarque عن الرواقي Zénon مؤسس المدرسة الرواقية L'école du portique ما يلي:

«لقد ألف زينون كتابًا اسمه الجمهورية La République أكّد فيه أن المجتمع البشري واحد، لذلك لا يصح أن ينقسم فيه البشر إلى مدن وشعوب، لئلا يتخذ كل شعب قوانين لنفسه، خاصة به، لأن الناس جميعًا مواطنو عالم واحد، ونظام كوني واحد Cosmos، وعليهم أن يعيشوا معًا، في مجتمع واحد، تظلله راية سلطة واحدة».

ولم يُخْفِ الفيلسوف Sénéque ازدراءه لبناء الإمبراطوريات الكبرى على جماجم الأبرياء، فقال في جرأة نادرة: «إني أفضّل أن أمجّد الآلهة، وأحتفل بمآثرها، على أن أُشيد بمجازر فيليب وابنه الإسكندر، وغيرهما من الذين شيدوا أمجادهم الزائفة على دماء الناس، وكوارث البشرية، لأن هؤلاء الطغاة الظلَّام لا يختلفون في تدميرهم عن الطوفان الذي يغرق السهل، ويقتل البشر».

وجاءت المسيحية السمحة في ظلمات هذه المجازر والمآسي ترفع راية أخوة الإنسان والإنسان، وشعار التراحم. ومِن أسفٍ أن الكنيسة القديمة لم تستطع أن تخطو الخطوة الحاسمة في طريق إدانة الحرب إدانة صريحة، وقرر آباؤها في مؤتمر نيقية عام ٢٢٥م التضامن المطلق مع مصير الإمبراطورية الرومانية، وجاءت الحروب الصليبية بعد ذلك وحدث فيها ما حدث من مآسٍ.

وحملت الدعوة الإسلامية مبادئ ثورة إنسانية في علاقات البشر، ونادت بالمساواة التامة بين أبناء آدم وحواء، ودعت إلى السلام ونبذ حل الخلافات بالحرب، وحضت على سلوك طريق الحوار، ومنع منعًا باتًّا إرغام أحد على اعتناق الإسلام دون قناعة ورضا، ووضع النبي نظامًا صارمًا لسلوك جيوشه حين تخترق حدود العدو في الحرب، وصان حياة أسرى الحرب. وأبان الدكتور حومد في محاضرته كيف أن دعاة الديانتين السمحتين كانوا ينفخون في النار ليؤججوها بين حين وآخر، ويقرر المحاضر حقيقة راسخة وهي أن الدين وحده، لا يحرك غرائز القتل والعدوان، لأن ساحات القتال سوف تشهد جيوشًا من ديانة واحدة أو من عدة ديانات، تمتشق سيوفها في وجه جيوش مشكلة من تلك الديانات نفسها، وكأنها تعلن بالبيّنة والعمل أن الأطماع المادية والمصالح السياسية هي التي تثير الحروب وليست العقائد ولا الفلسفات.

وإذا كانت الحروب تبيد الحرث والنسل فإنها تحصد ميزانيات الدول حصدًا مذهلًا. وقد تساءل ذات يوم شاعر فرنسا العظيم «فيكتور هوغو» عن المستقبل المشرق للشعوب فيما لو ساد بينها السلام، فقال: «في فترة الاثنين والثلاثين عامًا من سلام حذر عشناه في خوف، أنفقنا مع ذلك على التزود بالسلاح ١٢٨ مليارًا من الفرنكات. تصوروا لو أن هذه المبالغ الفلكية أنفقت على رعاية الأسرة الإنسانية وتحسين الزراعة والصناعة وتعهد العبقريات والإبداع، ماذا يمكن أن تكون عليه البلاد؟».

وحين طالب هوغو بالعمل على إنشاء اتحاد بين الشعوب الأوربية قال عنه المترفون من اليمينيين: إنه يهذي، ويوشك أن يُجن.

وذكر المحاضر أن هوغو استعمل تعبير (الأسرة الدولية)، وتحدث عن التقارب بين الأمم، واعتبره أول التآخي، وقال: لن يكون بعيدًا اليوم الذي تعود فيه الأرض إلى ما كانت عليه في عهد آلهة هوميروس الذين كانوا يجوبون الدنيا في ثلاث خطوات.

وعرض المحاضر للجرائم الموجهة ضد السلام الدولي وجنايات الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة، ووقف على دعائم القانون الجنائي الدولي ومبادئه السبعة، وعقَّب على هذه المبادئ.

وذكر المحاضر أن الساحة الدولية في وقتنا الحالي تشهد وجود مقاييس ومكاييل متعددة في تعامل الدول الكبرى مع الدول الصغرى ويا للأسف! الأمر الذي أفقد الصغار ثقتهم بمجتمع دولي عادل، وحملهم على الترامي على شراء السلاح من أي مصدر وبأي ثمن.

وبذلك يعود شعار المدفع قبل الزبدة الذي نادى به هتلر في أوائل القرن الماضي، وقد يكون نشر الخوف من المستقبل سياسة مخططًا لها لدفع الصغار على التسلح، حتى لا تصاب معامل أسلحة الكبار بالكساد والإفلاس.

ويظهر من التقرير الذي أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عن التنمية البشرية عام ١٩٩٦ أن أوسع سوق لتجارة الأسلحة عام ١٩٩٤ هي السوق العربية.

ففي الوقت الذي تنفق الدول الصناعية ١,٣٪ من ناتجها المحلي على السلاح، تنفق دول جنوب آسيا ٢,٦٪، كما تنفق الدول الأمريكية الجنوبية ١,٢٪. أما الدول العربية فتصل نسبة إنفاقها على السلاح إلى ٦,٧٪ من ناتجها المحلي.

وتدل الإحصاءات على أن حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق التي دامت ثماني سنوات استهلكت من ثروات الفريقين ما يزيد على نصف المبالغ التي حصلا عليها منذ أن بدأا بتصدير النفط.

وما يخفى من الإنفاق العسكري هو أشد وأدهى مما يظهر، وتضطر بعض الدول مع الأسف إلى الاستدانة للحصول على الأسلحة وبعض المعدات الإلكترونية والميكانيكية والغذائية، وتدفع عن ديونها فوائد عالية.

وأشار المحاضر إلى أن الفقراء يتحملون نتائج أخطاء الأغنياء دون أن تكون لديهم وسائل الحماية التي يتمتع بها الأغنياء، فمثلًا يتسبب هؤلاء الأغنياء بنسبة ٥٣٪ من كميات ثاني أوكسيد الفحم في حين أن الفقراء لا يتسببون إلا بـ ٣٪ فقط.

وبعد أن يعرض للمآسي على الساحة الدولية والتي يمارسها ذوو النزعات العدوانية والاستغلالية ضدّ الشرائح المستضعفة من البشر يقول المحاضر: إن الآمال في مستقبل أفضل للبشرية على مستوى المسؤولية الجنائية الدولية لاتزال براقة تدعونا إلى التمسك بأهداب الأمل.

إلا أنه يعود ليقول: «ومع ذلك فإن بعض أحداث الماضي والحاضر تنشر ظلًّا قاتمًا على الفكر القانوني المعاصر.

وعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة الأمريكية ألقت قنابلها النووية عام ١٩٤٥ على ناغازاكي وهوروشيما اليابانيتين، في وقت كانت اليابان فيه على وشك الاستسلام.

كما أن هذه الدولة العظمى أحرقت الزرع والضرع في فيتنام، ومع ذلك فلم يوجه إليها أي اتهام، وكل ما تم هو أن محكمة غير رسمية برئاسة البريطاني اللورد رَسْل أدانتها على أعمالها إدانة معنوية أخلاقية».

وهذه إسرائيل ترتكب كل يوم أكثر من جريمة دولية، ولكنها لم تُحَل إلى أي محكمة...وفي كل مرة توجه إليها أصابع الاتهام، تستخدم أمريكا الفيتو لمنع إدانتها وكأنما السياسة العالمية تمارس بمكيالين.

ويبين المحاضر في نهاية محاضرته إلى أنه من المؤكد أن الاستخفاف بنا مرده إلى ضعفنا، وسبب ضعفنا تناحر الحكومات العربية التسلطية وتجذر الإقليمية البغيضة.

ومن الأسف أننا لم نفهم نحن العرب تشكل التكتلات الدولية الكبرى السياسية والاقتصادية في جيلنا هذا وأمام أعيننا.

فقد أخذت دول أوربا الغربية منذ نصف قرن تشكل فيما بينها وحدة اقتصادية تضم نحوًا من أربعمئة مليون إنسان، وهي تتجه إلى أن تصبح وحدة سياسية كبرى لحماية نفسها.

وفي مواجهتها، على الجانب الآخر من الأطلسي تتشكل الآن سوق اقتصادية كبيرة تضم أمريكا وكندا والمكسيك، وهي تتجه إلى ضم دول أمريكا الجنوبية إليها لتصبح سوقًا واحدة من تسعمئة مليون شخص.

وفي آسيا أصبحت اليابان عملاقًا اقتصاديًّا عالميًّا متقدمًا جدًّا في جميع مجالات التقانة العالمية، ولديها فائض مذهل في ميزانها التجاري..

وأمامها تنبسط السوق الصينية الواسعة التي أصبحت قوة نووية وسوقًا اقتصادية ضخمة من مليار ومئتي مليون مواطن صيني.

وعلى تخوم الصين الطويلة، تشكلت السوق الهندية التي تضم نحوًا من ثمانمئة مليون هندي تحميها القوة النووية المدمرة، وهي تتطلع إلى أن تصبح قوة تقانية ذات اعتبار عالمي.

وتحاول روسيا التي ورثت إمبراطورية الاتحاد السوفيتي المنهار أن تلملم شمل الدول التي ظفرت باستقلالها عنه في سوق تجارية واحدة على أمل أن تستطيع تحقيق عيش كريم لشعوبها في المصطرع الدولي الذي لا يرحم المتقاعسين والمتخلفين.

وتجاه هذه الأحداث المثيرة يعيش العرب في ذهول وخوف من الحاضر والمستقبل، ويتساءَلون في كثير من القلق عما ينتظرهم.

والعجيب أنهم لا يمسكون بطوق النجاة وهو في متناول أيديهم: فشروط مجتمعاتهم المبعثرة أفضل كثيرًا من شروط الآخرين. فهم يملكون جميع مقومات السوق الاقتصادية الكبرى ويملكون أيضًا مكونات التكتل السياسي السليم، ربما في ظل اتحاد واسع يكون من شأنه أن يعيد لنا وحدتنا الممزقة التي كانت لنا، وعصفت بها الأطماع الاستعمارية والتسلط الداخلي.

ولا ندري ما الذي كان سيقوله الدكتور حومد رحمه الله في الأحداث التي تمر بها أمتنا في أيامنا هذه حيث فقدت أمتنا البوصلة، ولم تعد تفرّق بين عدو وصديق.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

# الفصل الثالث

## الدكتور عبد الوهاب حومد الشاعر

# الفصل الثالث

## الدكتور عبد الوهاب حومد الشاعر

كان الدكتور حومد ذا موهبة أدبية، وقد سبق أن أشرنا إلى أنه انتسب إلى كليتي الحقوق والآداب في جامعة السوربون، وأنه نال شهادة الإجازة (الليسانس) في الآداب من تلك الجامعة، كما نال شهادة الدكتوراه في الحقوق، وأنه كان في صدد إنجاز رسالة الدكتوراه في الآداب بعد أن اختار الشاعر حافظ إبراهيم موضوعًا لرسالته في الآداب، إلا أن عودته إلى سورية بعد حصوله على الدكتوراه في الحقوق حال دون إنجازه رسالته في الآداب.

ولقد قال في خطاب استقباله عضوًا عاملًا في مجمع اللغة العربية بدمشق إنه لم يكن غريبًا عن الأجواء الأدبية التي عايشها، إذ إنه تقلّب في أحضانها زمنًا ما قبل أن تنتزعه من جناتها الوارفة وأنغامها الشجية صرامة القانون وتجهم قسمات مواده المستعصية التي لا تنشر الدفء دومًا في النفس.

لم يترك ديوانًا شعريًّا، وإنما ألقينا نظرة على عدد من المقطوعات الشعرية المكتوبة بخط اليّد، وقد تفضلت السيدة حرمه المصون – مدّ الله في عمرها- بإطلاعنا عليها، وآثرتُ أن أختار بعضًا منها لتبيان الموهبة الشعرية التي كان يتحلى بها، إذ يتبدّى من تصفح هذه المقطوعات الشعرية أن الدكتور حومد كان ذا عاطفة متقدة، ومشاعر إنسانية سامية، وقيم رفيعة تجلّت في مواقف متعددة من مسيرة حياته سجنًا، ورثاء، وحنينًا إلى أسرته الصغيرة، وإلى وطنه...الخ.

ونحاول فيما يلي أن نقف على عدد من النماذج الشعرية التي نظمها في تلك المواقف التي سبقت الإشارة إليها.

**١ - في السجن**

نظم وهو في سجن المزة بتاريخ ٩/ ٢/ ١٩٥٢ مقطوعة شعرية ذكر فيها جانبًا من سيرة حياته عندما ذهب للدراسة في فرنسا، وعندما صاغ الدستور السوري، وصار وزيرًا وحكم بالعدل، وأثنى عليه الناس لنزاهته واستقامته، وأبان أن أكرم منة منّ بها الله عليه هي زوجته (أمل)، فها هو ذا يقول:

**جبتُ السماوات الأُول وركبتُ بحرًا كالأجل**
**ورشفتُ أصفى الفقه في أمّ الممالك والدول**
**وغدوتُ للشعب المناضل في مسيرته «المثل»**
**مجدٌ عليه براءةُ الدستور يزهو في خجل**
**وغدوتُ في كرسي الوزارة سيدًا فوق الأول**
**ومُدِحتُ حتى ضاق في مدحي القصائدُ والزجل**
**وحكمتُ بين الناس بالقسطاس، في الزمن الأشل**
**لكنَّ أكرمَ مِنةٍ جاد الإله بها «أمل»**
**زوجي وأبهى غادةٍ يزهو بها خزُّ الحلل**
**معنى الحياة وروحُها وجنونُ شعري والغزل**
**كَلِفًا دخلتُ جنانَها ولها هوايَ ولم يزل**

وكان شاعرنا ممزّقًا بين حالين عندما وضع في السجن عام ١٩٦٣، حال اعتقاله وإيداعه السجن ظلمًا وتعسفًا بغير جريرة اقترفها، وحال زوجته المتألمة والحزينة على وضع زوجها في أعماق السجن، فإذا هو يصوّر في قصيدة عنوانها «طيف زائر» سوء وضعه النفسي واشتداد لوعته في زنزانته، وإذا هو في هذا الوضع الممزّق يلوح أمامه طيف زوجته وهي زائرة له في سجنه فها هو ذا يقول:

**قضى الظلم أن أُلقى بغير جريرةٍ بأعماق قبرٍ، لا أرى فيه آسيا**
**يضيق به صدري وتشتدُّ لوعتي وزنزانتي كالكهفِ تُدمي المآقيا**

ثم يصور الطيف الزائر، وهو طيف زوجته فيقول:

**أتت دونما وعدٍ فهزت شجونيا كما حلَّت البشرى، فلم أدرِ ما بيا**
**وخلتُ كأن الروح رُدَّتْ بقربها وكنتُ على حال من اليأس ثاويا**
**فلما رأتني قابعًا في غيابةٍ من السجن، أجترُّ الأسى في جنانيا**
**جرى دمعها، والليلُ مرخٍ ستورَهُ فحرَّك دمعي، واستفزَّ بلائيا**
**فِداكِ دمي، يا أحسنَ الناس خِلقةً وخُلقًا، وما أحلى المنى والأمانيا !**
**لطيفك كلُّ الحبِّ يا خيرَ زائرٍ وما هزَّ أشواقي، وهَدْهَدَ باليا**
**فأنت غذاءُ الروحِ يؤنسُ وحدتي خيالُك، والأيام تجري بواكيا**
**على صوت أنّات الذين تعذّبوا بأسواط جلّادين أزجي الليالیا**
**متى ينقضي ليلُ الشتاتِ ونلتقي فقد طال حتى قلتُ أن لا تلاقيا**

ويمكننا أن نتصوّر هذه الحزمة من المشاعر التي يكابدها وهو في سجنه، حيث كان حزينًا يائسًا يجتر الأسى، وما إن رأته زوجته على هذه الحال حتى انهمرت الدموع

من عينيها فإذا دمعه يماثل دمعها، ولكم نُحسُّ بهذه الصرخة النابعة من أعماق نفسه ليفدي زوجته الجميلة خِلقةً وخُلقًا، ويوجه لطيفها الزائر كلَّ محبته لأنه هز أشواقه، وهدهد باله وآنس وحدته في ذلك الجوّ الذي تتعالى فيه أنات الذين يتعذبون في السجن، وهم يتلقون أسواط جلّاديهم، ويتساءَل في نهاية مقطوعته الشعرية عن موعد خروجه من السجن بعد أن طال ليل البعاد والفراق حتى حسب أن لا تلاقيا.

وفي قصيدة أخرى يصوّر كيف ألقي به في مهجع في أعماق السجن عام ١٩٦٣ أيضًا، وكان الظالمون قد ألقوا في السجن معه كوكبة من الفتيان، وقد كانوا يحلمون بتنفيذ أهدافهم في الوحدة العربية، ويا لها من أحلام وردية وأمنيات عذبة! إلا أن عوادي الدهر عدت عليهم، فإذا هم يُزَجّون في أعماق السجن، وينادي عليهم المنادون لتعريضهم إلى القتل كي ينالوا حظهم من أفانين العذاب، وما كان من الشاعر إلا أن سكب الدمع مدرارًا على حالهم، قائلًا:

**في مهجعٍ من بقايا الظلم أُلقينا وحولنا فتيةٌ كالحور تُبكينا**
**كالأُسد ألقى بها غيلٌ إلى قفصٍ يا طيبَ ما حملتْ أحلى أمانينا**
**من كلّ أصيدَ لا تنبو مضاربُه عدتْ عليه الليالي في عوادينا**
**دمعي عليهم سخيٌّ في تدفقه لما دعاهم إلى القتل المنادونا**

ويصوّر الشاعر حال هؤلاء المساجين الذين زُجَّ بهم في أعماق السجن، في زنازين كالقبور حيث الحرارة العالية التي تحرق الأحشاء، وأسراب البق تحيط بهم ليلًا من كل جانب من فوق الأذرع، وتحت الأرجل، وكأن أنيابها سكاكين، وهي تُسرع في غزوها وكأنها خيل أفلتت من لجمها؛ إذ يقول:

**وحين هزَّ الدجى عطفيه جاؤونا وفي زنـازينَ مثـل القـبر زجّونـا**
**تكاد من حرّها تكـوى جوانحَنـا ضقنا وضـاقتْ بهـا ذرعًـا لياليـنا**
**و«جحفلُ» البقّ يسعى في مناكبنا كـأن أنيابَـه أمسـتْ سـكاكينا**
**من فوق أذرعِنا، من تحتِ أرجلِنا خيلٌ بـلا لُـجُمٍ في الليـل تغزونـا**

وما كان العذاب الذي يتعرض له هؤلاء المساجين إلا نتيجة لإيمانهم بوحدة أمتهم ودفاعِهم عن مبادئهم التي آمنوا بها، وإنشادِهم أناشيدَ الوحدة التي سعوا إلى تحقيقها، فكانت الوحدة بين سورية ومصر تقضُّ مضاجع الصهاينة، ولهذا عملوا على فكّ وشائجها، إلا أن الشاعر كان متفائلًا بعودة هذه الوحدة، واجتماع الشمل مجددًا:

**يـا وحـدةً مـلأت عطـرًا أمانينـا يـوم التقينـا، وهزَّتهـا أغانينـا**
**عدتْ عليك العوادي حينما لعبتْ سيوفُ مجدك في أوداج صهيونا**
**ليـوم عـزّك مـا نلقـاه مـن عَنَـتٍ زلفـى إلى الله ذودًا عـن مبادينـا**
**وسوف يرجِعُ شملُ الدارِ ملتئمًا وتغمـرُ الوحـدةُ الكـبرى مغانينـا**

وهكذا يتبدّى لنا من خلال هذه المقطوعات الشعرية التي نظمها، وهو في أعماق السجن، تصويره لحاله النفسية، ولحال المساجين من حوله، ولأفانين الظلم التي يمارسها الجلادون.

ولم ينس، وهو في تصويره لهذه الحال، ذكر المبادئ القومية التي آمن بها، دفاعًا عن وحدة أمته وحريتها وكرامتها.

**٢- في رفيقة دربه (أمل)**

لم يكن شاعرنا مؤمنًا بالزواج من الأجنبيات، وقد عبّر عن ذلك بكل صراحة في مذكراته، وعندما عاد إلى الوطن بعد غياب ست سنوات عجاف قضاها في باريس، قرّر الاستقرار والزواج، فكانت رفيقة دربه التي اختارها أمل بنت أحمد صبحي الكوراني، وقد قال فيها في ٢٨ نيسان عام ١٩٤٦ هذه الأبيات:

**باريسُ أُعطيت خيرًا من غوانيك ... في جنة لا تحاكيها روابيكِ**
**لو تبصرين حبيب القلب في كبدي ... والروح في سكرة جُنَّت لياليكِ**
**لا بسمة (السين) تحلو مثل بسمتها ... ولا العناقيد في أبهى دواليكِ**
**أمست كؤوسُكِ ذكرى، لا أَحِنُّ لها ... وبتُّ في شغلٍ عن حور واديكِ**
**من سحر موسى بعيني من تؤرقني ... وجرسُها الحلو أنساني أغانيكِ**

ولكم نحس بفرحة الشاعر في تخيّره رفيقة دربه التي ملأت عليه حياته، وسكنت فؤاده، فباتت شغله الشاغل، وغدت بسمتها أحلى من بسمة نهر السين، وصوتها العذب أنساه الأغاني التي سمعها في باريس، كما أن عينيها الساحرتين جعلتاه يعاني الأرق، فكأن فيهما قبسًا من سحر موسى.

وبعد أن اقترن بها، واستقرت معه في دمشق، وصار لهما ولدان، سافرت إلى حلب مع ولديها في إحدى المرات، حيث بقي وحيدًا في دمشق عدة أيام، فقال فيها عام ١٩٥٥:

**يا منيةَ القلب هزَّ النأي شكوانا ... ما كان أغناك عن بعدٍ وأغنانا؟**
**فقد ألحَّ الضنى، والشوق يُرمضُهُ ... لولا التجلدُ فاض الدمعُ هتَّانا**

يا زورةً لك في الشهباء أحسبُها ... لطول أيامها، صدًّا وهجرانا
عشرٌ تولّت كأني في متاهتها ... ضلّيلُ بيدٍ يناجي النجمَ سهرانا
كم قد حسبتُك قربي حين تُنشدني ... عنادلُ الفجر أنّاتٍ وألحانا
حتى تسلّل شوقٌ في مقاتلنا ... وفي الضلوعِ، فآذاها وأشجانا
بالأمس كانت دمشقٌ في مفاتنها ... جنّاتِ عدن، وللتاريخ بستانا
فأصبحت وحشتي فيها تمزّقني ... والزهرُ يرقص تيجانًا وسيقانا
من لي بعينك تدميني إذا نظرت ... وتُلهم الشعرَ في الأسحار ولهانا
من لي بنورك يرويني ويظمئني ... إن كان يروي شعاع الشمس ظمآنا
يا منيةَ الروح، زوجٌ أنت فتنته ... في هيكل الحبّ، عانى فيك ما عانى
عودي سراعًا على جنح الصَّبا سحرًا ... ليغمرَ النورُ والأحلامُ مغنانا

وها هي ذي عاطفة الشاعر المتأججة تستعر لغياب زوجته عنه عشرة أيام، فإذا هو يعاني الوحدة القاتلة، والشوق الدفين، حتى بات كالضلّيل في الصحارى يناجي النجم سهران، ويوازن بين حالين، حال زوجته وهي قريبة منه حيث السعادة والهناءة والمسرة، وحاله وهي بعيدة عنه حيث الوحشة الممزقة والتهاب الشوق والضياع المؤرق، ولولا تحليه بالصبر لانهمر الدمع من عينيه، فيطلقها صرخة من أعماق فؤاده مناشدًا زوجته العودة إليه على جناح السرعة.

وإذا كان يتمزق ألمًا وحسرة لغياب زوجته عنه عشرة أيام فكيف ستكون عليه حاله، وهو في الرباط، بعيد عن عائلته في سورية عام ١٩٦٥؟ لنتأمل في تلك الحال حيث يشكو ضياع أيامه خلف أسوار السجون تارةً، أو في المنافي تارة أخرى،

وهو الآن في بعده عن أسرته يحس بالضياع فلا عيشَ يطيب له، وهو يتجرع غصّات الألم عندما يدعى إلى حفل استقبال حيث تقدم فيه أطايبُ الطعام والشراب في الوقت الذي تحرم منها زوجه بسبب بعدها عنه، فهو يرغب في أن تنعم معه بكل طيّب.

إن زوجته هي الملاذ الذي يلجأ إليه في الملمات التي تلم به، حيث السكينة والهناءة بقربها، والآلام والغصات في بعده عنها، إلا أن الذي يخفف من تبرمه بحياته وهو يتجرع آلام الفراق والبعاد ما كان يتحلى به من صبر ودين يدعو إلى التمسك بالصبر في الملمات، ويسأل الشاعر زوجته عن مدى حفاظها على هواه ومحبته، ولكنه يقدّر لها مواقفها النبيلة في وقوفها إلى جانبه في مسيرة حياته في حالي السراء والضرّاء دون تبرم منها.

وجميل جدًّا نداؤه ليلَ مدينة الرباط لأن يسير كالمسيح على البحار متوجهًا إلى الشام ويقطف باقات من أقاحي الشام ليقدمها إلى أم ولديه، وهذا ما يذكرنا بنداء ابن زيدون نسيم الصبا ليبلّغ تحيته إلى حبيبته ولاّدة:

**مـــاذا دهـــى الأيـــامَ تضربُ بالشمال وباليمين؟**
**قـدري تقسَّـم يـا إلهـي خلـفَ أسـوارِ السـجون**
**فلقـد حصـدتُ الصـابَ بـين «رفقائنـا المتـآمرين»**
**أو في المنـــافي ضـــائعٌ في موكـب المتشـردين!**
**لكـــن عيـــشي لا يطيـــبُ وأنـــتِ عنـــي تبعـــدين**
**إني أُحـــسُّ بغصـــةٍ ممـــا أنـــالُ و«تُحـــرمين»**

في كـــلِّ طيّبـــةٍ أريـــدُك في الأمـــاسي تنعمـــين
وإذا ادلهمـــت حادثـــاتُ الـــدهر، واصـــفَّر الجبـــين
كنـــتِ الســـكينةَ والمـــلاذَ وكنـــتِ لي الملـــك الأمـــين
فأنـــا لبعـــدي عـــن حنانِـــك ضـــائعٌ في الضـــائعين
يـــا أمَّ طفلينـــا اللـــذين تضـــوَّعا كالياســـمين
أتـــراكِ حافظـــةً هـــوايَ الخصـــبَ أم لا تحفظـــين؟
أنـا يـا حبيبـةُ والليـالي لا تـــرقُّ ولا تلـــين
لـــولا هـــواكِ ونعمـــةٌ في الروح من صبرٍ ودين
لـبرمـــتُ بالـدنيـــا وما تحويه من نِعَمٍ ولين
رَوْحٌ وريحـــانٌ لقـــاؤكِ يـــا زمـــان متـــى يحـــين؟
رافقتنـــي في الـــيسر والضـــرّاء راضـــيةً ومـــا تتبرمـــين!
ليـــلَ الربـــاط، وقـــد أمنـــتُ الغـــدر في البلـــد الأمـــين
سِرْ كالمسيحِ على البحار مع الدجى طلقَ الجبين
واقطـــفْ أقـــاحي الشـــام باقـــاتٍ إلى أمِّ البنـــين!

**٣- في الحنين إلى الوطن**

طالما تغنى الشعراء بالحنين إلى أوطانهم عندما يفارقونها، ولم يكن هذا التغني مقتصرًا على مرحلة دون غيرها، ففي أدبنا العربي القديم بكى شعراء العصر الجاهلي أحبتهم، ووقفوا على أطلال ديارهم، وناشدوا مرافقيهم أن يشاركوهم في بكائهم، وعندما كانوا يمرون بالأمكنة لم يكونوا ليقفوا عند دلالتها النفسية التي تحمل معاني

الارتحال والتخييم والانطلاق والتوقف، والتي تتلامح من ورائها أشباح الأحبة وقد فرَّق بينهم النوى، وشحط بينهم البين.

إنها لا تتصل بمخلفات هؤلاء الناس المرتحلين، بديارهم التي غادروا، وآثارهم التي تركوا، وإنما تتصل بهؤلاء الناس ذاتهم، بأنفسهم،بخفق قلوبهم والتياع عواطفهم، باليد التي تمتد إلى اليد، ثم لا تملك العين أن تنظر إلى العين كما صوّر ذلك أستاذنا المرحوم الدكتور شكري فيصل.

لقد أحب العربي أرضه، وارتبطت هذه الأرض كذلك بأحبته، فإذا هي جزء من نفسه، وإذا هي مرتعُ ذكرياته ومجتلى خيالاته، في كل مكان ذكرى، ولكل بقعة معنى، ولكل أرض مذاق وطعم تبعًا للأحداث التي امتزجت بها، أو كانت فوقها.

واستمر الحنين إلى الوطن، أرضًا وأهلًا وذكريات، في سائر عصور أدبنا العربي، رأينا ذلك في قول ميسون:

**لبيتٌ تخفق الأرياحُ فيه ... أحبُّ إليَّ من قصرٍ منيفِ**
**فما أبغي سوى وطني بديلًا ... فحسبي ذاك من وطنٍ شريفِ!**

ورأيناه في قول جميل بثينة:

**أنا جميلٌ والحجاز وطني ... فيه هوى نفسي وفيه شجني**

وما أرقّ قول بعضهم ! :

**بلادٌ ألفناها على كل حالةٍ ... وقد يؤلف الشيءُ الذي ليس بالحسن**
**ونستعذب الأرضَ التي لا هوا بها ... ولا ماؤها عذبٌ ولكنها وطن!**

وما أسمى قولَ ابن الرومي:

**ولي وطـــنٌ آليـــتُ ألا أبيعَـــه وألا أرى غيري له الـدهر مالكـا**

ويرى الصاحب بن عباد أن أفضل عز يناله المرء إنما هو في وطنه فيقول:

**فالعـــزُّ مطلـــوبٌ وملتمـــسٌ وأعـــزه مـــا نيـــل في الـــوطنِ**

وأما البعد عن الوطن فهو الحِمام عينه في نظر ابن الوردي:

**ففـرط البعـد عـن وطـنٍ وأهـلٍ حِمـــامٌ قبـــل أن تلقـــى الحِمامـــا**

ولا شيء يعدل الوطن في نظر أمير الشعراء أحمد شوقي حتى لو كان جنة الخلد:

**وطنـي لـو شـغلتُ بالخلـد عنـه نـازعتني إليـه في الخلـد نفســي**

وعندما عاد إلى وطنه بعد منفاه في الأندلس يقول:

**أيـا وطنـي لقيتـك بعـد يـأسٍ كـأني قـد لقيـتُ بـك الشـبابا**

وما أسمى دعوته إلى حب الوطن! إذ يقول:

**كنْ إلى الموتِ عـلى حـبّ الـوطن مـن يَخُـنْ أوطانَـه يومًـا يُخَـنْ**

وما أنبلَ مشاعر عبد المجيد عرفة في حال بعده عن وطنه! إذ يقول:

**إن غبتُ عن بلدي يومًا أذُبْ ألمًا ويكـبر الهـمُّ في جنبـيَّ والنـزقُ**
**فلا تلمني إذا روحي به التصقتْ فالروحُ بالجسم منذ البدء تلتصقُ**
**وكم تنـازعني شـوقي إلى بلـدي وكـم تنـاهبني التسـهيدُ والأرق**
**أعيشُ في غربتي جسمًا وفي وطني يعيشُ قلبي، ومـا بالبعـد نفـترق**

وإذا وقفنا على شعر الدكتور حومد فإننا نلاحظ أن للحنين إلى بلاده حيّزًا في شعره، فها هو ذا يحن إلى الشام وغوطتها وإلى بردى وحلب، ويشيد بتربية والديه، وبحلاوة شمائل بلاده إذ يقول في الرباط في ٣ آذار عام ١٩٦٥:

**أيــن الشــآم ومــا فيهــا لمــدنفها ... للعين والقلب للجلّى وللطرب؟**
**وغوطتاهــا وقــد غنّاهمــا بــردى ... ألحان صبٍّ رماه الدهر بـالكُرَبِ؟**
**وأين أيكةُ أحلامي وما نسجت ... لي الحداثة في الجنّات من حلب؟**
**رضعت فيها هوى قلبي وعاطفتي ... من خير والدةٍ في حِجْرِ خيرِ أب!**
**حنان أرضيَ ما أحلى شمائلها ... كموكبِ النور في الظلماء للعرب**

لقد كانت الشام في نظر الشاعر دوحًا يستظل به، وكانت الطيور تغني فرحة في حدائقها، فانقلب الحال فيها بعد جريمة الانفصال، فأضحى الشعب في كمد، يرسف بالأغلال والقيود، وأخلف الساسة وعودهم التي وعدوا بها، فأبان أن ثمة هوة بين القول والعمل، وأن الدول لا تبنى على القتل.

فلننعم النظر فيما يقوله الشاعر حومد في قصيدة عنوانها «على أعتاب العيد» وهو في الرباط عام ١٩٦٥:

**يا فرحةَ العيـد، لا زوجٌ ولا ولـدُ ... أحبـوه عاطفـة كالنـار تشـتعلُ**
**ولا رفات أبي أشكو لها شـجني ... أو قـبرُ والـدةٍ جـادتْ لها المقـلُ**
**أين الليالي التي عانقتُ سامرها ... مرور طيف عـلى الأحـلام ينتقـلُ**
**كانت لنا الشام دوحًا نستظل بـه ... والطـير في نشـوة مـن خمـرةٍ ثمـلُ**
**فأظلم الدهرُ فيها، وادلهـمّ أسىً ... وروّع النـايُ لمـا هـزّه الوجَـلُ**

**قالوا اشتراكية، قلنا وأين همُ ... منها لقد ضلَّ داعيهم وما خجلوا**
**والشعب في كمدٍ يرنو إلى فرجٍ ... أعيته في قيده الأسباب والحيلُ**
**قل للأُلى سرقوا أمجاد سيدهم ... فليس بالقتل تبني صرحها الدول!**

والبيت الأخير يذكرنا بقول الشاعر بدوي الجبل عندما يقول:

**وما بنيتْ إلا على الحبّ أمةٌ ... ولا عزَّ إلا بالحنانِ زعيمُ**
**هو الحبُّ حتى يُكرم العسرَ موسرٌ ... ويأسى لأحزان الغنيّ عديمُ**

ويصور الشاعر في قصيدة أخرى حاله في الرباط وهو بعيد عن الشام وقد ترك فيها روحه وقرتي عينه ولديه وزوجته، وهو في هذه الحال كان قد برم بكل شيء، برم بأقلامه، وبرم بسماره، وعصف به الشوق الملتهب، ولم يكن ليكبح من جماحه إلا الأمل باللقاء، وبأن القدر قد قدّر ذلك عليه، ويوازن بين عالم الناس من حوله المفعم بالبهجة والمسرة، وعالمه في الدجى، حيث يلوذ بقلبه الحزين وأسراره الأليمة، فها هو ذا يقول في العاشر من نيسان عام ١٩٦٦:

**ليلايَ! ما تطفئ الأشجانَ أشعاري ... وقد برمتُ بأقلامي وسمّاري**
**ألوذُ في وحدتي بالحلم ينجدني ... بكل رائعةٍ في كونه العاري**
**وما أبوحُ بما يدمي رواقصه ... لغير دمع على خديَّ مدرار**
**والشوق يعصف في جنبيَّ ملتهبًا ... فتكبح الشوق آمالي وأقداري**
**فعالم الناس دنيا في مباهجها ... وعالمي، في الدجى، قلبي وأسراري**
**في الشام روحي، وفيها قرتا بصري ... وفي الرباط أنيسي الكوكب الساري**

ويستبد به الحنين إلى الشام في جميع مراحل حياته، فقد حنّ إليها وهو في باريس، وحنّ إليها وهو في الرباط بالمغرب، وحنّ إليها وهو في الكويت، فعندما قرر العودة إلى سورية عام ١٩٨٣ حاول المسؤولون في جامعة الكويت ثنيه عن قراره وعن رغبته في عدم تجديد عقده، ولكنه ظل مصرًّا على موقفه لينصرف إلى البحث والتأليف وكتابة المقالات وإلقاء المحاضرات، بعد أن استبد به الحنين إلى دمشق، فها هو ذا يقول:

**كويتُ لا تعتبي إني على عتبِ ... بيني وبينك موصول من النسبِ**
**وبي لجلّق تحنانٌ يؤرقني ... شوقًا كنارِ الغضا مشبوبةَ اللهبِ**
**بها الأماسيُّ باقاتٌ معبقةٌ ... لو تاب كلُّ محبٍّ عنها لم أتبِ**
**وفيك يجتاحني إحساسُ مغتربٍ ... يا بؤسَها غربةً في موطنٍ عربي!**

ولكم كانت فرحته كبيرة يوم عرس ابنه المهندس غسان، وكان ينتظر هذا اليوم بفارغ الصبر، فقال مخاطبًا ابنه في الخامس والعشرين من شباط عام ١٩٧٩:

**غسانُ يا مهجتي يا فلذةَ الكبدِ ... يا متعةَ النفسِ في دنياي يا ولدي**
**طال انتظاري ليومٍ أنت فارسُهُ ... والعمرُ يعصفُ بالأحلامِ والجسدِ**
**خلفَ المحيطاتِ في الأسحار تؤنسُني ... وأنت مهوى الهوى المخضلِّ في بلدي**
**وأدمعي حين تشكو الضُرَّ من مرضٍ ... نارٌ تسيل على الخدين في كمدِ**

ولقد خفّف هذا الحدث الذي كان ينتظره من آلام البعاد التي كان يعانيها خلف المحيطات بعد أن تقدم به العمر، وتحطمت الأحلام التي كان يسعى إلى تحقيقها، وتسلل المرض إلى جسمه، فبات الدمع ينهمر من مآقيه وكأنه النار من شدة لهيبه.

ويبدو أن الوفاء من جبلّة الشاعر، فقد خلق ألوفًا ووفيًّا، ومع أنه قال مخاطبًا فرنسا عام ١٩٤٠ يوم استسلامها لقاهريها الألمان:

يـــا فرنســـا صـــفحة ظالمـــة طويـــت طـــيَّ رزيـــل العمـــر
أنـا مـن شـعبٍ عـلا مـتنَ السـها وأقـــام العـــدلَ بـــين البشـــر
كـــان للسـيفِ وللمجـدِ معًـــا درةً فـــوق جبـــينِ العصـــر
سُـــمتهِ أعـــزلَ لا حـــول لـــه ســـفهًا، ســـوء عـــذاب نـــاكرِ
ســـائلي التـــاريخ عـــن أحداثـــه تجـــدي فيهـــا بليـــغ العِـــبرِ
قـــدرٌ أن ينبـــوَ الســـيف وأن يكبـــوَ الســـائق في المفتخـــرِ
هـــذه بـــاريس في أغلالهـــا تشـتكي للـدهر جـور القـدر
في دمـوع الـذل تنسـى ظلمهـا لعنـــة الفـــاجر المـــنكسرِ

فإنه حين غادر باريس كانت نفسه تقطر أسى ولوعة، فقال مودّعًا:

غـضُّ الحيـاة تقـضّى في مغانيـك باريسُ ما أعذبَ الدنيا بواديكِ!
دمع الملائك، والـدنيا عـلى عَتَـبٍ في هدأة الزهر، يُشجي في ضواحيكِ
الوجدُ في عينها، والشعر مبسمها والخمرُ في الكأس مثل السحر في فيكِ
أُمسي وأُصبح «لا شرعٌ ولا ورعٌ» كبسمة «السيف» في أبهى لياليكِ
ستوحشين حيـاتي حـين تـدفعني كفُّ النوى والأماني عن مآسيكِ

وتذكرنا قصيدته الرائية التي قالها مخاطبًا فرنسا في أثناء استسلامها لقاهريها الألمان بقصيدة الشاعر بدوي الجبل التي نظمها حين سقطت باريس تحت الاحتلال النازي، وعنوانها «إني لأشمت بالجبار»، ومطلعها:

يا سامر الحيّ هل تغنيك شكوانا رقّ الحديـدُ ومـا رقـوا لبلوانـا

ويقول فيها:

**خلّ العتاب دموعًا لا غناء بها وعاتب القوم أشلاءً ونيرانا**
**إني لأشمت بالجبار يصرعه طاغٍ ويرهقه ظلمًا وعدوانا**
**سمعتُ باريسَ تشكو زهو فاتِحها هلّا تذكرتِ يا باريسُ شكوانا**
**عشرين عامًا شربنا الكأسَ مترعةً من الأذى فتملّي صرفهَا الآنا**

وهي قصيدة طويلة سرت على الألسنة في سورية والعراق نظرًا لأن الشاعر كان مبعدًا في العراق يومئذٍ.

وإن العاطفة النبيلة التي كان يتحلى بها الدكتور حومد لم تكن مقتصرة على الأهل والوطن، وإنما كانت ممتدة إلى الأصدقاء والرفقاء، فها هو ذا يسكب الدمع على زميله المتوفى الدكتور عبد الحي حجازي عميد كلية الحقوق بجامعة الكويت، وقد نقل جثمانه إلى وطنه المصري، فيقول:

**لا تلحياني على دمعي إذا انسكبا لعله مطفئٌ في مهجتي لهبا**
**ولا تلوما مزاميرًا ينوح بها ناعٍ على الليل، من أناتها شربا**
**أقول للنعش يمضي نحو غايته على المناكب لا تيهًا ولا عجبا**
**إلى الكنانةِ، فوق السحبِ منطلقًا يا موجعَ القلبِ رفقًا بالذي ذهبا**
**قد كان بالأمس صهباءً وأغنيةً على المنابر يُغري الشعر والأدبا**

تلك هي باقة من شعر الدكتور عبد الوهاب حومد، وقد قدّمت لنا بعضًا من شمائله وسجاياه المتمثلة في وفائه لأسرته وتعلقه بها، ووفائه لوطنه وأمته ورفقائه، وتمسكه بمبادئه القومية والإنسانية، ووقوفه في وجه الطغاة والمستبدين.

# الفصل الرابع

## آراء ومواقف

# الفصل الرابع

## آراء و مواقف

نحاول في هذا الفصل أن نتعرف جانبًا من آراء الدكتور حومد في المجال التربوي، من حيث نظرته إلى مهنة التعليم، وإسهامه العملي في إقرار مجانية التعليم الثانوي والمهني، ورأيه في تعليم اللغة العربية واللغات الأجنبية؛ وفي تيسير القواعد النحوية، ووقوفه إلى جانب عمود الشعر ومناهضته للشعر الحديث، وإيمانه العميق بالقومية العربية والوحدة العربية، وإيمانه بأن الدين محبة وتسامح، وبأن زواج العربي بأجنبية ينعكس سلبًا على الأسرة، فهو ليس من الداعين إلى هذا التوجه الذي كان يدافع عنه بعض رفقائه المتزوجين من فرنسيات، ولقد كانت له مواقف وآراء جديرة بالتقدير في خطاب استقباله عضوًا عاملًا في مجمع اللغة العربية بدمشق، وفيما يلي وقفة على هذه الآراء التي توضح لنا بعضًا من أبعاد شخصية حومد.

١- **رأيه في مهنة التعليم**: لقد جاء في خطابه للمعلمين بمناسبة افتتاح العام الدراسي عام ١٩٥١:[١]

«عليكم أيها المعلمون أن تعلموا أن مهمتكم مهمة قومية ورسالة مقدسة لا وظيفة، ومتى أدركتم أنكم تنشئون الجيل الجديد القادم الذي سيحتل الساحة العامة، حين يترتب علينا إخلاؤها له بحكم الزمن، علمتم جلال عملكم وشرفه وأهميته.

---

(١) مجلة المعلم العربي عدد ٢ كانون الأول عام ١٩٥١.

إن عليكم أيها المعلمون تبعات جسامًا إذا لم تنهضوا بأعبائها خير نهوض، فإنكم تعرّضون كيان أمتكم بأجمعه إلى الخطر، ولكي تؤدّوا رسالتكم على وجهها الأكمل، يترتّب عليكم أن تدركوا واجباتِكم العامة إدراكًا عميقًا.

يجب عليكم أن تحبوا مهنتكم من صميم قلوبكم وثقوا أنها أشرف مهنة وأنبل عمل. ولا يكفي أن تحبوا مهنتكم التعليمية بل يترتب عليكم أن تخلصوا لها وتتفانوا في أدائها على أحسن وجوهها، وإن من أخلص لعمله أرضى ربَّه وضميرَه وقام بواجبه نحو وطنه.

تذكروا دومًا أن المعلم الذي يعتقد أن ما يحمله من متاع علمي حين نال شهادته يكفيه ليقوم بواجبه التعليمي فقد أخطأ في تفكيره خطأ جسيمًا ذلك لأن الثقافة كالحياة، متطورة ومتجددة كل يوم، وكل من يغلق كتابه، ولا يجالسه كل يوم ساعات طوالًا، يغلق على نفسه باب الحياة، ويتخلى عن معانيها السامية، ويصبح في أدائه عمله كالآلة التي لا حياة فيها. وفي هذا خطرٌ على القيم السامية وتنكُّرٌ لمكتشفات التفكير البشري الذي لا وطن له. لذلك كان على المعلم الذي يريد أن يكون معلمًا حقًّا أن يظل على اتصال مستمر بالدراسة والمطالعة واستقراء المسائل التربوية التي تعرض له، وبذلك يرفع مستوى نفسه، وينفق أوقاته في لذة واستفادة».

وإذا كان الدكتور حومد يركز على الجانب التعليمي من مهمة المعلمين فإنه يركز أيضًا على جانب التهذيب والتوجيه فيقول: «إن الجانب التعليمي من مهمتكم ليس بشيء كبير إذا قيس بالجانب الأهم من هذه المهمة، وهو جانب التهذيب والتوجيه، فالمعلم الذي يحشو أدمغة تلاميذه بالمعلومات طوال العام ثم يختبرهم في نهايته لا يستحق أن يسمى معلمًا، فمهمة المعلم الصحيحة هي مهمة تربوية توجيهية قبل أن تكون تعليمية».

ثم يرسم السبلَ المؤديةَ إلى أن يكون المعلم مربيًّا حقًّا فيقول: «لكي يكون المعلم مربيًّا حقًّا، عليه أن يكون شديدَ الاتصال بالوسط الذي يعلّم فيه، ويتفهم شخصية كل تلميذ من تلامذته، ويدوِّن ملاحظات عن كل واحد منهم، ويعدّهم إعدادًا حسنًا ليعيشوا في هذا الوسط. والأهم من ذلك كله أن يجعلهم يثقون به، ولا يثقون به إلا إذا وثق بنفسه واحترمها، وجعلها مثلًا أعلى ليفرض احترامه على تلامذته، وليكيفوا شخصياتهم على نحو شخصيته. إن شخصية المعلم أشبه ما تكون بالقالب الذي يصوغ المادة الطرية، ويكيِّفها على شكله وهيئته، ومن الجناية بحق الوطن أن يكون هذا القالب مشوَّهًا سقيمًا».

ويذكّر المعلمين بقول شوقي قائلًا: إنكم كلما تمعنتم بقول شوقي:

**أعلمتَ أشرفَ أو أجلَّ من الذي يبني ويُنشئُ أنفسًا وعقولا**

تكشفت لكم النواحي الوضاءة اللامعة من عملكم الجليل.

ويدعو المعلمين إلى الابتعاد عن العمل السياسي الحزبي لأنهم للأمة كلها لا لشخص ولا لحزب معلّلًا ذلك بقوله: «إن واجبكم القومي وشرفكم المسلكي يفرضان عليكم أن تبتعدوا عن كل ما له علاقة بالحزبيات السياسية، لأن السياسة إذا ما دخلت المدارس جعلت المعلمين شيعًا، وقضت على كفة الآباء فيهم وعرضت راحة المدرسة وهدوءها إلى خطر جسيم، وجعلت التلاميذ نهبًا مقسمًا بين المذاهب، وفي هذا خيانة لثقة الآباء وتجنٍّ على الوطن الذي لا يريد منكم إلا أن تعدوا أبناءه ليكونوا مواطنين صالحين.

إن التربية المثلى لا تؤتي أكلها إلا في جو هادئ ترفرف فوقه ملائكة المثل العليا، فاجعلوا من مدرستكم جنة قومية لا جحيمًا حزبيًّا».

**٢- إسهامه في إقرار مجانية التعليم الثانوي والمهني:**

عندما كان أستاذًا في كلية الحقوق وعضوًا في مجلس النواب عام ١٩٤٩ وهو المجلس المنتخب في عهد الاستقلال، سعى إلى إقرار مجانية التعليم الثانوي والمهني، وكان الاستاذ الدكتور قسطنطين زريق رئيسًا للجامعة السورية خير معين ومشجع له في مسعاه، إلا أن مسعاه باء بالإخفاق، ولم يرَ اقتراحه في مجلس النواب النور، إلا أن ذلك لم يدم طويلًا، فقد أصبح في السنة التالية مقررًا للجنة الدستور الذي تم إقراره في ٥ أيلول عام ١٩٥٠، ونجح في أن يتضمن الدستور في المادة الثامنة والعشرين منه «التعليم الثانوي والمهني مجاني في مدارس الدولة»، وبعد عدة أشهر أصبح وزيرًا للمعارف حيث جاءته الفرصة الثمينة لاستصدار مرسوم بإقرار تلك المادة.

ويقول في هذا الصدد لقد تحققت أمنية غالية من أمانيّ الدكتور قسطنطين زريق ومن أمانيَّ أيضًا، وانقشعت غمامة داكنة من سماء الوطن.

وعن علاقته بالدكتور زريق يقول: «وأشهد ان إعجابي بأخلاقه السمحة وشدة تواضعه وثقافته الرفيعة والواسعة الآفاق كان إعجابًا لا حدود له».

وقد جسَّد الدكتور حومد سلوكًا وأداء تواضعه فعندما كان وزيرًا للمعارف كان يذهب إلى مكتب الدكتور زريق ليوقع القرارات والمراسيم لكيلا يحمّله عناء الانتقال إلى مكتبه، وكان يعتذر عن حضور جلسات مجلس الجامعة بصفته الرئيس الأعلى لها كما ورد في القانون، حتى لا يرأس جلسة هو عضو فيها انطلاقًا من قناعته بأن إدارة واعية كإدارته تجعل كل صاحب علاقة ينام بملء جفنيه هادئًا ومستريح الضمير.

**٣- إسهامه في إيفاد البعثات العلمية:**

عندما كان وزيرًا للمعارف سعى بالتنسيق مع الدكتور زريق إلى إيفاد بعثات إلى الجامعات العريقة لعلها تسد النقص في الجامعة وفي التعليم الثانوي ولو تحملت البلاد الأعباء المادية الجسيمة. ونجح هذا المسعى في مجلس النواب فتم إيفاد البعثة الأولى، وكانت في حدود مئتين من مختلف التخصصات.

ويقول إثر ذلك: «في قناعتي أن الموفدين سدوا بعودتهم الموفقة فراغًا كبيرًا في حقل التعليم الثانوي والعالي، وراحت الجامعة السورية تشع نورًا على الوطن العربي كله، بعد أن أفسحت صدرها لقبول ستة آلاف من الطلبة العرب من عراقيين وأردنيين وفلسطينيين ومغاربة.. ».

**٤- رأيه في تعليم العربية واللغات الأجنبية:**

كان رحمه الله معجبًا بتعريف اللغة العربية على النحو الذي أورده الدكتور شكري فيصل في كتابه «المجتمعات الإسلامية» إذ يقول الدكتور فيصل «اللغة ليست إلا نسيجًا من أفكار وأنظار، تزينه وتحلّيه عواطف ومشاعر، ووراء الغلاف اللفظي لكل كلمة، تستقر حقيقة من الحقائق التي يؤمن بها الشعب أو شحنة من الانفعالات التي يخضع لها. والعقائد الكبرى والأساطير والمثل، إنما تتبلور جميعًا في ألفاظ اللغة وكلماتها..

فلغتنا ليست هذه الألفاظ الجامدة التي تتضامُّ فيها الحروف، ولكنها هذه الأصوات العميقة التي تتركز فيها عواطفنا وأفكارنا وتصوراتنا البعيدة، ولكل صوت منها شمول عريض ومدى واسع ونفاذ خاص، وفي أصدائه وحناياه تعيش المخلفات الفكرية والعاطفية لكل القرون التي تقدمت قبلنا». ويعقب الدكتور حومد على هذا التعريف قائلًا: «إنه تعريف شاعري ينمّ عن إحساس عميق بعظمة هذه اللغة ودورها الحضاري».

وكان الدكتور فيصل يرى أن واقع اللغة العربية يحتم علينا ما يلي: [١]

١- يجب أن تكون اللغة العربية واحدة على امتداد الوطن العربي

٢- وأنها قضية تمتد على تاريخ الوطن العربي في ماضيه وحاضره ومستقبله

٣- وعليها أن تتحدى اللغات الأجنبية، لصد أخطارها من جهة، ثم للتفاعل معها لمواكبتها في طريق التقدم من جهة أخرى

٤- وهي وسيلة الجمع بين أبناء العروبة الذين عصفت بهم أيدي التمزق

وهو لا يتردد في الدعوة إلى فتح النوافذ على لغتنا، من أجل إدخال التجديد فيها. والتجديد يقوم على ثلاثة أسس هي:

١- طواعية اللغة. ويقول الدكتور حومد: أفهم من هذا القول تخليصها من كل تعقيد يجعلها عسيرة المأخذ والاشتقاق، أي مراجعة قواعد النحو والصرف بصورة خاصة.

٢- يسر الأسلوب وتبسيطه.

٣- الخلاص من الزخرف بصورة نهائية.

ويعقب الدكتور حومد على ذلك قائلًا: «ولا أريد أن أمر مرور الكرام بالمبدأ الثالث، وهو «تفاعل العربية مع اللغات الأخرى» لأن هذا المبدأ الأساسي يفرض علينا تقوية اللغة في مدارسنا الثانوية وفي جامعاتنا، لا لكي ينجح الطالب في امتحان اللغة الأجنبية، وإنما لكي تصبح لغة مراجعة ودراسة جديَّتين، يعوّض بها عن نقص

---

(١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- بحث الدراسات الإسلامية اللازمة لمدرسي اللغة العربية للدكتور شكري فيصل- مؤتمر إعداد مدرسي اللغة العربية في الرياض- عام ١٩٧٧ ص٢٢٦.

المؤلفات العربية في جميع نواحي المعرفة، من فلسفة وقانون وطب وعلوم وتكنولوجيا..فليس سرًّا أن المكتبة العربية على امتداد الوطن العربي، تشكو في هذه المراجع نقصًا لا يغتفر.. والمراجعة في اللغة الأصلية تفوق قراءة الكتب المترجمة.. خاصة إذا كانت الترجمات سقيمة..

٥- **رأيه في تيسير النحو والإملاء**: وهي الكلمة التي ألقاها في الحفل الماسي للمجمع بمناسبة انقضاء ٧٥ سنة على إنشائه.[١]

يرى أن لغتنا العربية كانت وما تزال عسيرة على الأجانب وعلينا نحن أيضًا، خاصة قواعدها النحوية والصرفية، بل والإملائية كذلك.

ويقول: كنت أشعر بضيق نفسي، وأنا أرتاد قاعات الإنجليزية والإيطالية (وغيرها من اللغات الحية) التي تكاد تنفجر بمن فيها من الطلبة والطالبات..

وكثيرًا ما ساءَلت نفسي: هل العيب في ضعفنا في المصطرع الدولي، أم في قواعد لغتنا، أم في الأمرين معًا؟

وأجابتني نتائج الاستقراء بأن علتنا الكبرى تكمن في الجمود الذي ضرب مقوّمات حياتنا الفكرية في جميع جوانبها منذ أكثر من ألف عام..

ففي مجال الفقه، وهو الميدان الأرحب لتنظيم الحياة الدينية والعملية أُغلق باب الاجتهاد منذ القرن الرابع الهجري، وأُسدل ستار كثيف على العقل، فأصبحت الدراسات الإسلامية شروحًا لنصوص قديمة، كانت في زمن تأليفها آياتٍ في الروعة والدقة، إلا أن الزمن نفسه أخذ يتخطاها، فأصبحت في حاجة إلى عقول متفتحة تقرؤها قراءة جديدة، كما تقضي سنن النشوء والتطور.

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق الجزء الأول من المجلد الحادي والسبعين كانون الثاني عام ١٩٩٦.

وكذلك تجمدت الدراسات النحوية والصرفية على ما قررته مدرسة البصرة من قواعد، تأثرت أبعد ما يكون التأثر، بالفلسفة والمنطق وعلم الكلام..وبذلك دخل في النحو ما ليس منه ولا يحتاج إليه كالعامل والمعمول والعلل الثواني والثوالث..

ومع مرور الأيام أصبح النحو علمًا من العلوم، وأصبحت اللغة أسيرة قيوده وقواعده، كما أصبحت غاية يسعى إليها، مع أنها ليست، ولا يصح إلا أن تكون وسيلة مأمونة المسلك، ميسرة المأخذ، لنقل الأفكار وحسن صوغها، لتسهيل نقلها وسلامة إدراكها..

وفي ضوء ذلك يدعو إلى تبسيط قواعد النحو، وتسهيل مفاتيح الصرف، والاتفاق على قواعد كتابة موحدة للإملاء. وهي الصعوبات المزمنة التي يشتكي منها كثيرون من أبناء الأمة العربية، ولا يبرئ نفسه من هذه الشكوى.

ويرى أن من يتتبع تاريخ اللغة العربية يجد أن الدعوة إلى تبسيط قواعد نحوها وصرفها قديمة، بدأت مع الجيل الثاني، الذي تلا جيل آباء النحو الأول، حين لاحظ كبار الأساتذة وعورة مسالكها، فوضعوا للناشئين من تلامذتهم موجزات نحوية أخذوها من مفصلاتهم تيسيرًا عليهم، وهذا ما فعله ثعلب المتوفى عام ٢٩١هـ وأبو علي الفارسي الذي أسمى مختصره «الأولويات في النحو»، وأبو عثمان بن جني المتوفى عام ٣٩٢هـ الذي وضع مختصرًا سماه «اللمع».

وكانت الغاية من هذه المختصرات تمكين الدارسين من استيعاب قواعد النحو بتبسيط مناهجها وتخليصها من كثير من التفصيلات والنظريات الفلسفية، ومن أصول علم الكلام، الذي أخذ يمكّن لنفسه في العلوم المختلفة.

ويقدّر عاليًا دعوة ابن مضاء القرطبي في كتابه الصغير في حجمه والكبير في مدلوله «كتاب الرد على النحاة»، ورأى أن الأستاذ إبراهيم مصطفى استأنف العمل على ما دعا إليه ابن مضاء فألف في النحو كتابًا أسماه «إحياء النحو»، وسار على سنته الدكتور أحمد عبد الستار الجواري في كتابه «نحو التيسير» والدكتور مصطفى جواد، والدكتور شوقي ضيف في كتابيه «تجديد النحو» و «تيسيرات لغوية».

وإذا كان الدكتور حومد يدعو إلى إصلاح النحو فإنه يستدرك قائلًا: «ولكن لا يصح أبدًا أن يفهم من تأييدنا لدعوات الإصلاح أننا نريد المساس بلغة الآباء التي أصبحت عنوان كرامتنا ووعاء ثقافتنا وحضارتنا والأمانة التي ائتمننا عليها تاريخنا وقوميتنا، لأننا إنما نريد إصلاحًا يحقق للعربية سبل التقدم، ويذلل لأبنائها أسباب استيعابها وسهولة التمكن من قواعدها نحوًا وصرفًا واشتقاقًا وإملاء، ومن منطلق الحفاظ على التراث، وفي إطاره».

ويربط بين دعوته إلى تجديد النحو على طريق التطور الحضاري ودعوات مماثلة لتجديد الفقه الإسلامي، الذي أخذت الأيدي الخيرة تمتد إليه، لكي يستوعب التطور العالمي، ويفي بحاجات المسلمين في هذا المصطرع المتلاطم الأمواج.

ذلك أن بين النحو والفقه صلات وشيجة مستمدة من قواعد تفسير النصوص الشرعية المكتوبة باللغة العربية، والخاضعة من أجل فهمها وتوزيع العدل والحقوق بالقسطاس المستقيم إلى معاني الألفاظ وقواعد النحو، سعيًا للوصول إلى مقاصد الشارع، كما أرادها ناظمة لقواعد السلوك ومحققة للتوازن بين مصالح الأفراد والجماعة.

ويرى أن النصوص إنما توضع لتستمر، ولكن تفسيرها المتلاحق يجعلها صالحة لكل زمان.. ودون ذلك تظَل هذه النصوص في معزل عن المجتمع، وتضر ولا تنفع، لأنها تبقي حكم الأموات على الأحياء..

ويذكر أن ثمة مشعلًا سطع في المشرق بعد ابن مضاء القرطبي الأندلسي الذي كان مشعلًا في الأندلس في علم النحو، ويقصد بالمشعل المشرقي بعد ابن مضاء القرطبي بعدة قرون الفقيه الحنبلي نجم الدين الطوفي البغدادي الذي سطع في علم الفقه، وهو كابن مضاء وضع كتيبًا صغير الحجم، جليل الفائدة عن «المصلحة»، ذهب فيه إلى أنه إذا تعارض النص في مجالات المعاملات والعادات - وليس العبادات - مع مصلحة المجتمع والأفراد، فإن المصلحة يجب أن تقدم ويهمل النص. وقد انطلق في دعوته تلك من الحديث النبوي الشريف «لا ضرر ولا ضرار».

ويؤكد أن الجمود الذي ضرب الدراسات النحوية أصاب الدراسات الفقهية، فلم يفهم الفقهاء حقيقة دعوة الطوفي إلى التجديد، فظل الفقه يغط في سباته قرونًا طويلة، والفقه والنحو وجهان لعملة واحدة، هي الفكر العربي الإسلامي.

ولكن كما قيّض للنحو من يدعو إلى تجديده في أيامنا، نهض فقهاء معاصرون يدعون إلى تجديد الفقه أيضًا كالشيخ محمد الغزالي الذي يقول: «إنه لا بد من صياغة جديدة للعقل الإسلامي فقد تاهت معالمه وأصابه العطب» وكالشيخ مصطفى الزرقا الذي يقول «وبعد القرن الثامن الهجري، آل الفقه في جميع العالم الإسلامي إلى الجمود، وفقد حركته وفعاليته، وأصبح كالعملاق المخدّر».

وأبان بكل صراحة وشفافية أن جهود دعاة الإصلاح النحوي واللغوي المباركة، ستظل حبيسة الإقليمية ما لم تتولَّ أمورها هيئة عليا واحدة تمثل جميع

الأقطار العربية بالعدل، وتكون ذات استقلال تام عن الحكومات ومؤسسات الجامعة العربية لتتخذ قراراتها بالتعاون الوثيق مع المجامع اللغوية التي هي منها في الأصل، على أن يكون لهذه القرارات في تطوير النحو والصرف والإملاء ووضع المصطلحات سلطة ذات إلزام حتى لا تظل نصائح أخلاقية.

ويدعو إلى إنشاء «مجمع عربي موّحد» يرعى لغة العرب وينميها ويطورها لكي تستطيع أن تلبي حاجاتهم العلمية والثقافية بيسر ورفق في إطار المحافظة على الهوية والتراث.

وهو في المجال القومي لا يجامل، ولذلك رأيناه يخالف أستاذنا الدكتور شكري فيصل في تبيان أسباب تخلفنا نحن العرب، إذ إن أسباب تخلفنا في نظر الدكتور فيصل هذه القوى غير المجهولة.. قوى أعداء الإنسانية الذين يؤمنون بالتمايز ويضعون الشعوب طبقات، أولئك أكلة لحوم البشر الذين يختلسون ثروات هذه الشعوب ويجهضون ثرواتها.

ويعقب الدكتور حومد على هذا الرأي قائلًا: «أليست لنا مسؤولية مباشرة وضخمة في تخلفنا؟ إننا نشهد اليوم ميلاد عملاق ضخم في أوربا التي تناست دولها أحقادها القديمة والدماء التي سفحت بغزارة في ساحات الحروب قرونًا طويلة، واندمجت في مجموعة اقتصادية كبرى، وهي تعمل جاهدة على الذوبان في كيان سياسي مدهش، ومع ذلك فنحن ننظر كالمبهوت الذي لا يتعظ ولا يستوعب».

ويعلنها مدوية إلى درجة اليقين: «ويقينًا لو أن الله مدّ في عمر الدكتور شكري، وعاش أحداث ١٩٩٠ و١٩٩١ المبكية على الساحة العربية لكان أدخل تعديلًا جذريًّا في تفكيره القومي وفي تحديد المسؤولية عن أسباب تخلفنا».

وماذا عساهما أن يقولا رحمهما الله – لو مدّ الله في عمريهما – في احتلال العراق على يد القوات الأمريكية والقوى المتحالفة معها عام ٢٠٠٣ ؟ وفي تقسيم السودان؟ وفي العدوان الإسرائيلي المتكرر على لبنان؟ وفي تمزيق الأمة العربية مع تخاذل الحكام العرب والاستعانة بالأجنبي ضدّ أبناء جلدتهم وبني قومهم؟ أليس ذلك عائدًا إلى انحسار المدّ القومي وغياب التضامن العربي؟

**٦- وقوفه إلى جانب عمود الشعر ومناهضته للشعر الحديث:**

يقول في مذكراته يوم الثلاثاء الواقع في ٧ نيسان عام ١٩٤٢: «نعم أنا كنت أحب القوالب القديمة والألفاظ الفحلة، والسبك القوي في الشعر الجاهلي، وشعراء صدر الإسلام. ولكنني كنت أحب أيضًا المعاني الحديثة إذا كانت في قصيدة موزونة ومقفاة، غير أن ما قرأته من الشعر الفرنسي الحديث لقي صدى مستحبًّا في نفسي، وقد أكون قد تأثرت بألفرد دي موسيه وغيره من الرومانسيين.. ولكنني سأظل أنفر من هذا الذي يسمونه «الشعر الحديث»، لأنه ليس بشعر.. وفي أحسن الأحوال هو نثر.. لا يختلف عن أي نثر إلا إذا كان الاختلاف في الموضوع».

ويعزز هذا التوجه في موضع آخر إذ يقول في مذكراته يوم السبت الواقع في ٥ أيلول عام ١٩٤٢ أيضًا: «توجهنا إلى معرض للرسم الحديث مقام في قصر «طوكيو»، وتجولنا في ردهاته نتأمل اللوحات المعروضة، كان الرسامون من معتنقي المدرستين التأثيرية والتكعيبية، وأنا لا أحب هذه المدارس ولا أفهمها، كما أنني لا أحب الشعر الحديث الذي لا يلتزم بالوزن والقافية».

**٧- إيمانه العميق بالقومية العربية والوحدة العربية:**

جاء في مذكراته «مذكرات طالب عربي في جامعة السوربون ١٩٣٩-١٩٤٥» وذلك في يوم ١٠ آذار عام ١٩٤٢ ما يلي: «واجتمعنا مساءً في غرفة أمجد الطرابلسي،

أنا وهو ورأفت الأتاسي لنضع ميثاقًا للأقليات في بلادنا بتكليف من لجنة الطلاب، وتساءلت في أثناء الاجتماع: هل نحن عرب أم سوريون؟ وشرحت وجهة نظري فقلت: حين تتوحد الأمة العربية، وتشكل دولتها العتيدة التي تستحقها، فسوف يضمن الدستور الذي سيوضع حقوق جميع المواطنين. ومن المؤكد أنه سينص على احترام «الأحوال الشخصية» لكل مواطن، وفي ذلك كفاية، لأن المساواة بين المواطنين ستكون تامة، دون أي نظر إلى دين أو عرق أو جنس، وقررنا أن نطلب إلى اللجنة التخلي عن هذا المشروع لعدم جدواه».

وانطلاقًا من عاطفته القومية وإيمانه بالعروبة كان من أشد أنصار الوحدة بين سورية ومصر ومن أكثر الحريصين على استمرارها، ولهذا كانت صدمته كبيرة في الانفصال الذي حدث عام ١٩٦١، وظل ولاؤه للوحدة قائمًا طوال عهد الانفصال، وكانت فرحته عارمة لدى سقوط رموز هذا الانفصال، وعودة سورية إلى مسيرتها الوحدوية القومية، فعاد إلى ممارسة نشاطه السياسي مدة قصيرة، ثم انصرف كليًّا إلى التدريس الجامعي خارج سورية.

وانطلاقًا من إيمانه بوحدة الثقافة العربية ونظرته القومية إلى الأدب العربي، يؤيد الأستاذ المرحوم الدكتور شكري فيصل في دراسته الجادة عن مناهج الدراسة الأدبية ونبذه النظرية الإقليمية في دراسة أدبنا العربي وفق التقسيمات الإقليمية، فها هو ذا يقول: «وللأمانة أنا علّمت طوال حياتي أهمية البيئة الإقليمية في حركة الإجرام بعد أن استهوتني لفترة طويلة نظرية الوراثة، ولكن شتان بين الانحراف من البيئة الفاسدة وبين حركة إبداع منطلقة من روح شاعرية تتحسس بالواقع دون شك، ولكنها تحوم في الأجواء العليا التي هي مواطن الوحي والإلهام».

وتعود النظرية الإقليمية في جذورها الأدبية إلى الفرنسي Taine، ومنطلقها قاعدة مادية هي أن لكل واقعة سببًا، ولكل نتيجة مقدمة، ولكن إذا صح تفسير القوانين المادية بهذه الحتمية المتزمتة فإن في الحياة الأدبية نوازع وأخيلة وعواطف وإلهامات تتمرد على كل القيود والقوالب المادية. وفي إيماننا نجد بروز نظرية نفسية في تعليل الإجرام، إلى جانب نظرية البيئة التي يرفع لواءَها عاليًا الأستاذ الأمريكي سذرلاند. وإذن فالعناصر الذاتية تبقى في حياة الأدب أقوى المؤثرات الإبداعية.

ويتابع قائلًا: «نحن الذين نشأنا على الإيمان بوحدة العرب نشعر بشيء من الصدمة والامتعاض حين يراد أن يفرض على مشاعرنا مفهوم إقليمي لا يمكن أن تستسيغه نفوسنا».

**٨- إيمانه بأن الدين محبة وتسامح:**

من يتصفح مذكراته يرَ أن ثمة إشارات متعددة إلى مستغلي الدين والجهلة، انطلاقًا من إيمانه بأن الدين الحق هو الذي يدعو إلى الخير ويأمر بالمعروف، وينهى عن الشر والمنكر، وما الدين في نظره إلا غذاء للروح والنفس، وصلة للإنسان بربه. وفي مذكراته يوم الجمعة في الأول من تشرين الأول وكان هذا اليوم الأول من عيد الفطر السعيد يقول: «صلّيت خلف إمام مغربي، ولم أشعر بمتعة روحية كما شعرت بها وأنا واقف بين يدي الله وأشهد أن الدين من عند الله، وهو خير ويسر، ولكن الجهلاء هم الذين يعقّدونه، ويدخلون عليه الخرافات والبدع، حتى يجد المرء أنه في أجواء مقيتة لكثرة الافتراضات، والبحث عن حلول وهمية لها».

**٩- رأيه الصريح في الزواج المختلط:**

يقول في مذكراته يوم الخميس في الخامس عشر من حزيران عام ١٩٤٤ «حدثت مناقشة حادة بين مرغريت (فرنسية وهي زوجة رفيقه أسعد جلبي) وبيني

حول تربية الأولاد من أم أجنبية، وصارحتها برأيي بأن الزواج المختلط سوف يسيء إلى الأولاد، لأن الأب سيحدثهم عن وطنه وعرقه ودينه، وستحدثهم الأم عن وطنها وعرقها ودينها.. وهكذا ينشأ الأولاد مشوَّشين، فإن قيل إن الأسرة المختلطة يمكن أن تنشئ أولادها علمانيين، فإن وضعنا نحن العرب مختلف، لأن قضيتنا الوطنية مرتبطة بالإسلام، ولا يمكن تصور العروبة دون ربطها بالإسلام.. وليس معنى ذلك حرمان المواطنين من ديانات أخرى من حقوقهم في المواطنة، أبدًا. فالعروبة هي وطن الجميع، غير أن الإسلام يقويها ويشد من أزرها» ولم تقر بهذه الحقيقة، وبدا عليها الغضب، ووقف زوجها إلى جانبها.

**١٠- خطاب الاستقبال**

جرى حفل استقبال الدكتور حومد عضوًا عاملًا في مجمع اللغة العربية بدمشق مساء يوم السادس عشر من تشرين الأول عام ١٩٩١ وذلك في قاعة المكتبة الظاهرية بدمشق بعد أن صدر المرسوم الجمهوري ذو الرقم ٢٠٥ والتاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٩١ باعتماد انتخاب مجمع اللغة العربية له في الجلسة التي عقدها المجمع يوم ٢٤ تشرين الثاني عام ١٩٩٠ عضوًا عاملًا في المجمع.

وقد ألقى كل من الأستاذ الدكتور شاكر الفحام والدكتور محمد إحسان النص كلمة ترحيبية بانضمام الدكتور حومد إلى أسرة المجمع. أما الخطاب الذي ألقاه الدكتور حومد بهذه المناسبة فكان يتمحور حول سيرة الدكتور شكري فيصل نشأة وعملًا ومؤلفات، وقد حلّ الدكتور حومد محله في المجمع إنفاذًا للسنة المتبعة في المجمع في أن يتكلم العضو الجديد المنتخب في حفل استقباله عن العضو المجمعي الراحل الذي يحل مكانه.

ويشير في مطلع خطابه إلى أنه لم يكن غريبًا عن الأجواء الأدبية التي عايشها، وهو يستقري الأعمال الأدبية للدكتور فيصل، إذ إنه تقلّب في أحضانها زمنًا ما قبل أن تنتزعه من جناتها الوارفة وأنغامها الشجية، صرامة القانون وتجهم قسمات مواده المستعصية التي لا تنشر الدفء دومًا في النفس.

ثم ينتقل إلى الحديث عن نشأة الدكتور فيصل وخصلة الوفاء في شخصيته طوال حياته في علاقاته بأساتذته خاصة وبأصدقائه، وعن دراسته، والمناصب التي شغلها والمؤتمرات التي حضرها، والإشعاع الثقافي الذي جسّده في أكثر بقاع الوطن العربي الكبير عندما عمل محاضرًا في جامعات فاس ووجدة ومراكش والجزائر وطرابلس واليرموك وعمان والرياض وبيروت والجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

ويقف على عضويته في مجمع اللغة العربية الأردني، والمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية في عمان، والمجمع العلمي العراقي، وبيت الحكمة في تونس، والأمانة العامة لمجمع اللغة العربية في دمشق.

ويعرض لدراسات الدكتور فيصل التاريخية الإسلامية في كتابه «حركة الفتح الإسلامي» ويعقّب على كتابه التاريخي الأول «حركة الفتح الإسلامي في القرن الأول» بأنه دراسة نفيسة لم تكتف بعرض قصص المعارك وسرد الانتصارات، بل إنه خرج فيها من المجال العربي إلى الأفق العالمي، فأخضع النصوص إلى ما يسير عليه العلماء المتطورون من تحليل واستقراء دقيقين.

ويرى أنه تتبع حركة انتشار الإسلام المذهلة في أراض متعطشة إلى نور المعرفة، فجرّت وراءها حركة تعريب واسعة، وواكبت حركة انتشار الإسلام حركة التعريب على نطاق واسع، وأبان أسباب إخفاق التعريب في بلاد فارس في البداية، ومع ذلك

فإن القرون التالية شهدت فرسًا استعربوا وأصابوا حظًّا عاليًا من الثقافة العالية والتأليف في مختلف علوم اللغة العربية.

وأوضح أن حركة الفتوح الإسلامية عرفت أدبًا جديدًا تمثَّل أكثر ما تمثَّل في تمجيد البطولات في خوض المعارك ورفع راية الجهاد والاستشهاد في سبيل الله ونشر الدعوة، كما تمثّل في شعر المواجد في ترجمة العواطف والحنين في هدأة الليل إلى الأب والأم والزوجة والولد في أرض الوطن.

ثم حلّل المؤلفات الأدبية التي كان قد أنجزها الدكتور فيصل متمثلة في مناهج الدراسة في الأدب الجاهلي وتطور الغزل بين الجاهلية والإسلام، وإلى جانب هذين الأثرين عدد من البحوث الأدبية وتحقيق بعض الكتب القديمة.

وفي مناهج الدراسة الأدبية يعرض الدكتور فيصل للنظرية المدرسية التي تقسم الأدب العربي إلى خمس مراحل متطابقة مع تقسيم العصور السياسية «عصر الجاهلية، عصر صدر الإسلام والدولة الأموية، عصر الدولة العباسية بما فيه الأدب الأندلسي، عصر الدول المتتابعة، عصر النهضة الأخيرة»، ويأخذ الدكتور فيصل على هذه المدرسة أنها تربط بين السياسة والأدب، وتعلي كثيرًا من شأن العامل السياسي، وتتشبث بالعامل الزمني وتنسى أثر العامل المكاني، وتقف عند القمم الأدبية الشامخة في كل عصر دون أن يكون للمعلّمين كبير نصيب من الدراسة والاهتمام.

والمدرسة الثانية التي عرضها الدكتور فيصل هي نظرية الفنون الأدبية كالحماسة والغزل وشعر الطبيعة والفخر والهجاء والتصوف، وقد أخذ على هذه النظرية أنها تهتم بالفن وتهمل الفنان أي الشاعر أو الناشر فلا تعنى بشخصيته أو سيرته الذاتية.

وينتقل بعدها إلى عرض نظرية الجنس، مشيرًا إلى أنها لم تظفر باستجابة جدية لأنها تنطلق من مفهوم غامض هو أثر الوراثة العرقية في النتاج الأدبي، كما أن الإسلام ساوى بين المسلمين في الحقوق والواجبات، ولم يضيق في الزواج على عرق دون آخر، فالمسلمون عدول يسعى بذمتهم أدناهم، وليس لعربي على عجمي فضل إلا بالتقوى، وقد اندمج المسلمون بعضهم في بعض اندماجًا واسعًا، بحيث لم يعد ميسورًا القول بوجود شاعر من عرق صاف، وآخر من عرق هجين.. فقد تصالبت الأعراق تحت لواء الإسلام، وأخذ قول الرسول الأعظم مداه الأوسع مع مرور الزمن «يا بني هاشم لا يأتيني الناس بأعمالهم وتأتوني بأنسابكم»..

ثم يعرض للنظرية الثقافية التي تتطلب دراسة الأدب العربي بعد أن امتزجت الثقافة العربية بالثقافات الأجنبية كالفارسية والهندية واليونانية.. ومن أبرز نماذجها امتزاج الثقافة العربية والثقافة الفارسية في عبد الله بن المقفع، وامتزاج الثقافات العربية والفارسية واليونانية في الجاحظ.

ويعقّب الدكتور حومد على هذه النظرية قائلًا: «ونظن أن هذه النظرية تأخذ اليوم مداها الواسع في اختلاف المناهل الأجنبية التي ينهل منها أدباؤنا ومفكرونا في أثناء دراساتهم في الجامعات الأجنبية، فجماعة السوربون يتحسسون برقة الأدب الفرنسي، وجماعة أوكسفورد يتذوقون عذوبة الآداب الإنجليزية، والذين درسوا في جامعات الاتحاد السوفيتي يستطيبون كتابات تولستوي وديستوفسكي. . وهؤلاء وأولئك ينقلون إلى بلادهم وتلامذتهم روائع ثقافاتهم الأجنبية.. وعن التفاعل الثقافي بين الثقافات المتعددة ينشأ أدب منفتح على أرجاء الأرض.

والنظرية الثقافية تصلح لدراسة تطور الحضارات واستقراء عناصرها المتمثلة في تزاوج الثقافات، ولكنها لا تصلح وعاءً لدراسة الأدب بصورة عامة، والأدب العربي بصورة خاصة.

ثم يعرض لنظرية المذاهب الفنية، ويرى الدكتور حومد أن هذه نظرية مغرية، موضوعها دراسة الأدب العربي وفق أسس الناحية الفنية التي تسود في عصر من العصور الأدبية، وينتقل بعدها إلى النظرية الإقليمية كما عرضها الدكتور فيصل، والتي على أساسها قسم الشعراء إلى سبعة أقسام بحسب مواطنهم: شعراء مصر والشام والعراق والجزيرة وفارس والأندلس والمغرب وجزيرة العرب. ومؤدى هذه النظرية أن تدرس الآداب لا ككل في البلاد الناطقة بالعربية، وإنما وفق التقسيمات الإقليمية، فهناك الأدب المصري، والأدب السوري، والأدب المغربي.

ويعقّب الدكتور حومد على هذه النظرية داعيًا إلى الدراسة القومية الشاملة لا على أساس إقليمي.

وبعد عرض هذه النظريات كافة يقول الدكتور حومد: «هذه النظريات لم تقنع المرحوم الدكتور فيصل، ولم تقنعنا من بعده أيضًا، فهل يجب أن تظل دراسة الأدب دون منهج مقبول تسير عليه؟ والجواب: أبدًا، لقد نادى الدكتور فيصل بمنهج جديد، وقد خصص له القسم الأخير من كتابه، وقد أوجز تعريفه له بقوله: «وحدة في الهدف وكثرة في الوسائل».

ويتساءَل الدكتور حومد: «ولست أدري إذا كانت المناسبة مواتية هنا لأتساءَل: عما إذا كان الدكتور شكري يدعو إلى مذهب انتقائي بين المذاهب الأدبية éclectisme نحن نتبناه في نطاق العلوم الجنائية، وقد علّمناه في الجامعة قرابة نصف قرن خاصة بعد أن استقرت النفس، وهدأت ثورة الشباب وجموحه.. ».

أما المؤلف الآخر الذي وقف عنده الدكتور حومد فهو كتاب «تطور الغزل بين الجاهلية والإسلام» ويرى أن الحديث عن الغزل يظل حديثًا جذابًا، محببًا إلى القلب، أثيرًا إلى العواطف.. إنه خلجات الهوى في أعماق النفس، ولوعة الشوق تترقرق على مرارة الحرمان، ويكون الغزل أحلى إذا تحدث عنه مؤلف عرف بعواطفه الدينية القوية واستمساكه بالقواعد الشرعية..

وقد بحث الدكتور شكري هذا التطور ببحث العالم الموضوعي لرسم مساره، وإبراز الفوارق بين عصر لم يكن يردع الشاعر فيه رادع، وعصر كان على الشاعر فيه أن يعرف أنه يتحرك بين الحلال والحرام، وبين المباح والتعرض إلى حد القذف.

وقد خصص الدكتور شكري – كما يقول الدكتور حومد- كتابه المتألق والمتأنق لدراسة تطور الغزل العربي من امرئ القيس إلى ابن أبي ربيعة، وقد خصص في كتابه ثلاثة أبواب للغزل الجاهلي والغزل في عصر صدر الإسلام والغزل في العصر الأموي.

وقد برهن عن تمكن من النصوص الأدبية وطاقة عجيبة على تحليلها واستخراج أعمق المعاني فيها.. فهو يأخذ النص كمشاهد الارتحال والتحمل ووصف المحاسن، ويتقصى هذه الفنون في شعر عدد من شعراء الجاهلية، ويخلص إلى القول بأن الغزل الجاهلي يتصف بأنه غزل تشبيهي يعنى بالمظاهر الخارجية، وجاء العهد الإسلامي بمفهوم جديد عن الغزل اختار له الدكتور شكري نموذجًا من قول ابن قيم الجوزية في تحميدة كتابه «الحمد لله الذي جعل المحبة إلى الظفر بالمحبوب سبيلًا، وأثار بها الهمم السامية والعزمات العالية إلى أشرف غاياتها تخصيصًا وتأهيلًا» وفي هذا القول دعوة إلى أن يكون الحب قوة حافزة ودافعة إلى تحقيق غايات الدين من إعمار المجتمع وإنشاء الأجيال المؤمنة.

ويرى الدكتور حومد أن شعراء الغزل في العهد الإسلامي لم يبقوا على هذا الفهم، فقد انشطروا إلى شعراء أحبوا محبوباتهم حبًّا عذريًّا وشببوا بهن إرواءً لعاطفة متقدة لم توجّه إلى غير الناحية الفنية المثالية كجميل بثينة، وإلى شعراء اتخذوا من الغزل مطية لإثبات شاعريتهم القوية، ولم يقصروا حبهم على بثينة والأخيلية، بل عددوا النساء اللواتي تغزلوا بهن، وتخلوا عن الأطلال، وتمثلوا حضارة عصرهم.

ويأتي على رأس هؤلاء المجددين عمر بن أبي ربيعة الذي خصص له الدكتور شكري دراسة عميقة وخاصة رائيته المشهورة، بلغت أكثر من ثلث الكتاب.

ويخلص الدكتور حومد من عرضه لهذا المؤلف إلى قوله: «ويكفيني أن أقول في هذا المؤلف الرائع إنه عمل إبداعي حقًّا، ما أظن أحدًا من المؤلفين في الأدب سبقه إليه» إلا أنه يستدرك بعد ذلك ليقول: «وليس من الضروري أن نتبنى وجهة نظر المؤلف من دون نقاش في كل ما قاله عن الغزل».

ثم يقوم الدكتور حومد بعرض باقة من الأبحاث الأدبية التي أنجزها الدكتور فيصل، ومن هذه البحوث:

١- شفيق جبري الشاعر والشعر.

٢- البيان النبوي، وهو دراسة نشرتها وزارة الشؤون الدينية الجزائرية.

٣- مقالة في الأستاذ محمد كرد علي.

٤- مقالة في محمد جميل بيهم.

٥- مقالة في الدكتور ميشيل حنا الخوري.

٦- مقالة في الشيخ محمد بشير الإبراهيمي.

٧- مقالة في الأستاذ المجمعي عز الدين التنوخي.

٨- مقالة في السيدة المرحومة عادلة بيهم الجزائري.

ويعقب على هذه المقالة الأخيرة قائلًا: «وهذه سيرة فاضلة رائدة عملت بكل كرامة وثبات على نشر تعليم المرأة وتحريرها في إطار المثل الروحية السامية» ثم يورد قول الدكتور فيصل: «لا بد أن تأخذ المرأة العربية مكانها.. لا بد أن تخرج من إسار الجهل إلى ضياء العلم، ومن ربقة التأخر إلى أفق التفتح، ولا بد أن تخرج من ذلك في كثير من الحذر، حتى لا تضل الطريق، ولا تنزلق بها المزالق» ويعقب على هذا القول قائلًا: «وهذا قول جدير بالتأييد، فتحرير المرأة ضرورة دينية وقومية واجتماعية، وهو يعني تمكينها من ممارسة حقوقها الإنسانية والقانونية، ولا يعني أبدًا الانحلال والفساد.. ».

٩- مقال عن خير الدين الزركلي.

١٠- مقالة عن الشاعر القروي: ويقول الدكتور حومد في هذا الصدد «وللقروي مكانة خاصة في نفسي، ليس هنا مكان الإشادة بها».

١١- دراسة مطولة عن كتاب «روح القدس في محاسبة النفس» لابن عربي.

١٢- الصحافة الأدبية

١٣- المصلحون، وهي مقالة بعنوان «بين تشرين الذي كان وتشرين الذي يكون» وقد درس فيها دعوات الإصلاح التي نادى بها محمد عبده ورشيد رضا وساطع الحصري، وفيها هجوم شديد على النعرة الإقليمية.

١٤- ثلاثة أحاديث في الإذاعة عن كتاب الثعالبي.

ويعرض بعد ذلك للكتب القديمة التي حققها الدكتور فيصل، وهي:

١- مقدمة المرزوقي في شرحه لحماسة أبي تمام.

٢- خريدة القصر وجريدة العصر للثعالبي في أربعة أجزاء.

٣- ديوان الشاعر الزاهد أبي العتاهية مع أخباره.

٤- ثلاثة أجزاء من تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر.

٥- الوافي للصفدي «الجزء الخامس عشر».

٦- ديوان النابغة الذبياني (صنعة ابن السكّيت).

ويقف الدكتور حومد على الصنيع الطيّب الذي قام به الدكتور فيصل متمثلًا في جمعه أهم أعمال الدكتور طه حسين في ثلاثة أجزاء كبيرة انتقاها وأشرف على طباعتها، والذي دفعه إلى هذا العمل وفاؤه لأستاذه، ثم يتحدث بعد ذلك عن الجانب العروبي والإسلامي في شخصية الدكتور فيصل، عن إيمانه الراسخ بوحدة العرب، وعن حبه للغة العربية ودفاعه عنها، وعن نضاله إبان الانتداب الفرنسي على سورية، وعن اختياره عضوًا في مجلس الشعب الموحد إبان الوحدة بين سورية ومصر، وعن نضاله السري إبان عهد الانفصال في سبيل إعادة دولة الوحدة.

ويناقش الدكتور حومد كتابات الدكتور فيصل في دفاعه عن اللغة العربية، وإسهاماته في معركة التعريب التي تخوضها الأمة.

ويرى أن الدكتور فيصل من رعاة التراث بصورة عامة، وأنه كان ينظر بحذر إلى غالبية المستشرقين، ويجد أن دراساتهم بعيدة عن الموضوعية في البحث، وعن الطهارة في الهدف، إلا أن الدكتور حومد يخالف هذا التوجه، ويرى أن التعميم لا يجوز في هذا المجال، إذ إنه ليس من حقنا أن نرميهم بسوء القصد، وثمة أعمال رائعة قام بها نفر من المستشرقين.

ويفنّد الدكتور حومد الآراء التي تضمنتها دراسة الدكتور فيصل عن «الصحوة الإسلامية بين الواقع والطموح» فيبين أن الدكتور فيصل لا يذهب إلى أن هناك صحوة إسلامية ما دامت الدماء تسيل أنهارًا على حدود الديار الإسلامية، والأمية تصل إلى نسبة ثلاثة أرباع المسلمين، وإذا كان ثمة تحول إلى صحوة إسلامية

فاعلة فيجب في نظره تعمق الأساس التنظيري الذي جاءنا من عند الله، تعمق فهمه، وتعمق فقهه دون أي خروج عن نصوص القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة أو ما التقى عليه إجماع المسلمين.

ويعقّب الدكتور حومد على هذا الرأي قائلًا: «وهذا في نظري هو العمل المثمر للتوفيق بين التراث ووجوب فهمه بنصه وبروحه في ظل مقتضيات العصر، حتى يصح لنا أن نقول بحق: إن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان».

وعندما عالج الدكتور فيصل موضوع النهضة العربية في مقاله «نحو حضارة عربية جديدة»،[1] وقد جاء فيه «حين ننظر إلى أقطارنا العربية، تروّعني مسافة هذا الخلف بيننا وبين الحضارة المعاصرة، وأقسى ما يروعنا أننا لا نصنع الحضارة، وإنما نحن نستهلك الحضارة التي يصنعها الآخرون. لذلك يجب علينا أن نحقق هدفين متكاملين: اللحاق بركب الحضارة والإسهام في قيادة هذا الركب،وقد كان لنا ماض حضاري متميز، فلماذا يظل الوطن العربي خارج دائرة الإسهام الحضاري؟».

يرى الدكتور حومد أن الدكتور فيصل حلّق عاليًا في معالجة موضوعه السابق.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

(١) الدكتور شكري فيصل- نحو حضارة عربية جديدة- مجلة المعرفة السورية- شباط ١٩٧٥.

# الملحق

**الكلمات التي ألقيت في حفل تأبين**

**الدكتور عبد الوهاب حومد رحمه الله**

# المَلحَق

## كلمة الأستاذ الدكتور شاكر الفحام

**رئيس مجمع اللغة العربية**

في حفل تأبين المرحوم الدكتور عبد الوهاب حومد

**إن الرزيئـــة لا رزيئـــة مثلهـــا  فقدانُ كـل أخٍ كضـوء الكوكـب**

لقد آدنا المصاب الفاجع، وملأنا الأسى على فقيدنا الغالي الأستاذ الدكتور عبد الوهاب حومد الذي فارقنا أحبَّ ما كان إلينا، فافتقدنا فيه الصديق المخلص، والأستاذ العالم، والإنسان الفاضل.

لقد سعدتُ بمعرفته، ونعمتُ بصداقته، وأنستُ بخلقه الرضي، وراعني بطيب شمائله، وصفاء سريرته، وكرم سجاياه.

كان، رحمه الله الرحمة الواسعة، وأسكنه فسيح جناته، من كبار رجال العصر. تميّز بفكره النيّر، وعلمه الغزير، وإيمانه الراسخ بأمته ووطنه، وتمسكه بالأخلاق الفاضلة والمبادئ المثلى لا يبغي عنها حِوَلا. استطاع أن يقدّم لوطنه وأمته خدمات جُلّى في جميع المناصب التي تولاها، والمراكز العلمية التي نهض بأعبائها.

وإن سيرة الفقيد، عليه الرحمة، غنية بالمآثر، ويقتضيني المقام أن أجمل القول، وأكفكف من أطراف الحديث.

ولد الأستاذ عبد الوهاب حومد بحلب في عام ١٩١٥ (ويرجح الأستاذ حومد أن مولده كان سنة ١٩١٣). وبعد أن أتم المرحلة الابتدائية تابع دراسته في المكتب السلطاني، وكان الثانوية الوحيدة في حلب، وحصل على شهادة دار المعلمين (عام ١٩٣٣) فأهّلتْه ليعيّن معلمًا في الريف ثم معيدًا في ثانوية حلب حتى عام ١٩٣٨.

ونال شهادة البكالوريا الأولى (عام ١٩٣٤) ثم البكالوريا الثانية (شعبة الفلسفة) (عام ١٩٣٦). وواتاه الحظ أن يكون أستاذه في دار المعلمين شيخ العربية بدر الدين النعساني، وهو ما هو علمًا ومعرفة ففتح أمامه آفاقًا في درس العربية وآدابها، وحبَّب إليه حفظَ أجزاء من القرآن، وما استطاع من الشعر. وأقبل الطالب المجدّ على الدراسة والحفظ، وساعدته ذاكرة لا تنسى، واعتاد الحفظ وألفه، وظلت الكنوز التي حفظها زادًا له طوال حياته، يئل إليه، ويستمدُّ منه. وتميزت كتابته بأسلوب أدبي جميل، وظلَّ الحنين إلى الأدب ينازعه طوال حياته.

وانتسب الأستاذ عبد الوهاب عام ١٩٣٧ إلى كلية الحقوق (معهد الحقوق) بدمشق، ونجح إلى السنة الثانية، ولم يتابع الدراسة فيها لسفره إلى فرنسا في بعثة علمية.

فقد نجح في مسابقة أجريت عام ١٩٣٨ لدراسة الأدب العربي في جامعة باريس، وسافر إلى فرنسا للدراسة. وفوجئ بإعلان الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، فاضطره ذلك أن يبقى في باريس سبع سنوات، أتيح له فيها أن ينال الإجازة في الآداب العربية عام ١٩٤٠، والإجازة في الحقوق عام ١٩٤١، ثم نال درجة الدكتوراه في الحقوق عام ١٩٤٤.

وعاد إلى الوطن في آب عام ١٩٤٥ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فعيّن مدرسًا للأدب العربي في ثانوية حلب ودار المعلمين (١٩٤٥-١٩٤٦).

ثم وقع الاختيارُ عليه ليدرس الحقوق الجزائية في كلية الحقوق بدمشق عام ١٩٤٦، فعيّن مدرسًا، وأقبل على العمل بجدٍّ وعناية، وتابع التدريس في الكلية حتى عام ١٩٥٩، وترقى إلى مرتبة أستاذ مساعد ثم إلى مرتبة أستاذ كرسي الجزائيات، وانقطع عن التدريس مدة حين سُرّح من الجامعة في ١٢ آذار ١٩٥٢ لامتناعه عن أداء القسم إبان حكم الشيشكلي، فمارس المحاماة في حلب، ثم عاد إلى الجامعة عام ١٩٥٤ ليتابع التدريس فيها.

لم ينقطع الدكتور حومد خلال هذه الحقبة إلى التدريس فحسب، ولكنه دخل معترك السياسة، واختار حركة المعارضة التي كان يقودها في حلب الأستاذ رشدي الكيخيا ضد الكتلة الوطنية. وخاضت المعارضة المعركة الانتخابية عام ١٩٤٧، واتفقت على تنظيم عملها السياسي فأسست حزب الشعب في أواخر العام ١٩٤٨ على قواعد معتدلة بين اليمين واليسار، وكان مركز الثقل في حزب الشعب مدينة حلب، وكان الدكتور حومد من رجاله البارزين.

وقد نجح عن مدينة حلب في ثلاث دورات نيابية متصلة استمرت من سنة ١٩٤٧ حتى قيام الوحدة سنة ١٩٥٨,

١- انتخابات ٧ تموز ١٩٤٨,

٢- انتخابات الجمعية التأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد في ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٩,

٣- انتخابات ١٠ أيلول ١٩٥٤.

وكان للدكتور حومد مكانته المرموقة في الجمعية التأسيسية، فقد اختارته مقررًا عامًّا للجنة الدستور، فقام بعمله خير قيام، وكان له أثره الكبير في صياغة الدستور، ودافع عنه أمام الجمعية التأسيسية شهورًا عدة إلى أن انتهت إلى قرارها التاريخي يوم الخامس من أيلول ١٩٥٠ بالموافقة النهائية على أول دستور يُسنّ بعد الاستقلال.

واستجابت حكومة الدكتور ناظم القدسي إلى رغبة الجمعية التأسيسية بتكريم الدكتور حومد على ما بذله من جهد في وضع الدستور ومناقشته، فمنحته وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة في ٥ نيسان ١٩٥٥، وعيّنته رئيسًا للجنة قوانين الدولة.

وتولَّى الدكتور حومد مناصب وزارية مختلفة ترك فيها بصماته الخيرة، أولها وزارة المعارف (١٠ آب ١٩٥١ – ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥١). ثم تولَّى وزارة المالية (١٥/ ٩/ ١٩٥٥ – ١٤/ ٦/ ١٩٥٦) فوزارة المعارف (١٥/ ٦/ ١٩٥٦ – ٣١/ ١٢/ ١٩٥٦).

ولما قامت الوحدة بين سورية ومصر عام ١٩٥٨ كان الدكتور حومد من أشد أنصارها، أيَّدها ودافع عنها، وقد تولَّى في عهد الوحدة وزارة العدل مدة سبعة أشهر (٧/ ٣/ ١٩٥٨ – ٨/ ١٠/ ١٩٥٨) ثم وزارة الخزانة (٨/ ١٠/ ١٩٥٨ – ١٦/ ٨/ ١٩٦١)، ثم وزارة التخطيط (١٧/ ٨/ ١٩٦١ – ٢٨/ ٩/ ١٩٦١) في الوزارة المركزية بالقاهرة إلى أن كان الانفصال الذي وقع في ٢٨ أيلول ١٩٦١.

وظل ولاء الدكتور حومد للوحدة قائمًا بعد الانفصال، وتحمَّل الأذى في سبيلها، ولم يعد إلى الجامعة، ومارس المحاماة.

ثم تعاقد مع جامعة الرباط بالمغرب، وقام بتدريس المواد الجزائية في قسمي الإجازة والدراسات العليا (١٩٦٤ – ١٩٦٨).

وتعاقد بعدها مع جامعة الكويت، وقام بالتدريس فيها خمسة عشر عامًا (١٩٦٨- ١٩٨٣) فضّل في نهايتها العودة إلى دمشق، ورغب إلى جامعة الكويت ألا تجدد عقده.

وكان الدكتور حومد في الجامعات الثلاث: دمشق والرباط والكويت أستاذًا ورئيسًا لقسم القانون الجنائي.

وفي دمشق عاد الدكتور حومد إلى البحث والتأليف، وتابع مناشطه في تحبير المقالات، وإلقاء المحاضرات.

ثم انتخبه مجمع اللغة العربية بدمشق عضوًا عاملًا فيه، وصدر المرسوم الجمهوري بتعيينه، (المرسوم ذو الرقم ٢٠٥ تاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٩١م) فشارك في أعمال المجمع ولجانه بكفاية واقتدار، وكان من أبرز اللجان التي شارك فيها: لجنة المخطوطات وإحياء التراث، ولجنة المجلة والمطبوعات، ولجنة الأصول. وتحركت مشاعره الأدبية واللغوية التي رافقته منذ شبابه في مجال أرحب وأخصب. يقول في حفل استقباله، الذي تحدث فيه عن سلفه الراحل المرحوم الأستاذ الدكتور شكري فيصل كما تقضي الأعراف المجمعية: إنه قرأ مؤلفاتِ الدكتور شكري الأدبية، وبحوثَه الغزيرة فراعته بعمقها، ثم يضيف: «عندها أحسستُ بجسامة العبء وثقل المسؤولية، ولكن الذي أغراني بعدم النكوص على عقبيّ شعور دفينٌ بأنني لستُ غريبًا تمامًا عن هذه الأجواء الأدبية التي تقلبتُ في أحضانها زمنًا ما، قبل أن تنتزعني من جناتها الوارفة، وأنغامها الشجية صرامةُ القانون، وتجهمُ قسمات مواده المستعصية التي لا تنشر الدفء دومًا في النفس» (مجلة المجمع، مج ٦٧: ٦٣).

وقد تملكه حب العربية فهو لا يدع مناسبة تعرض له إلا تحدث عن مكانة اللغة العربية، وواجبِنا لنعمل على ترقيتها وازدهارها وتيسير سبل تعليمها.

ويحسن أن أشير هنا إلى مقالة له عنوانها: دعوة إلى تيسير النحو العربي، يذكر في مطلعها أنه حين أُوفد إلى باريس عام ١٩٣٨ في بعثة دراسية رأى أن عدد الطلاب والطالبات الفرنسيين والأجانب الذي انتسبوا إلى قسم اللغة العربية في تلك السنة الأولى في حدود الثمانين، ثم يضيف قائلًا: «غير أنه كلما أفل نجم وطلع فجر كان عددهم يتناقص، وأظن أنه لم يتخرج معنا إلا المستشرق ينكيتا اليسييف... وكانت هذه الظاهرة ولازالت مدعاة لدهشتنا» (مجلة المجمع، مج ٧١: ٢٠١).

وقد استوقفته هذه الظاهرة، وردّها إلى صعوبة القواعد النحوية والصرفية، ورأى ضرورة تيسير تعليم قواعد العربية النحوية والصرفية (مجلة المجمع، مج ٧١: ٢٠٢).

وإني مازلت أذكر مواقفه في لجان المجمع ولاسيما لجنة الأصول، فكان لا ينفك يردد حاجتنا إلى تيسير قواعد النحو ويضرب الأمثلة بما انتهجته الأمم الحية التي ظلت تنظر في قواعدها النحوية والصرفية، منتقلة من تيسير إلى تيسير حتى استقرت على أسس واضحة، سائغة المأخذ وقريبة التناول (مجلة المجمع، مج ٧١: ٢٠٢- ٢٠٣).

لقد كان رحمه الله مؤمنًا بأمته، حريصًا على مقوماتها قد وقف نفسه على بذل كل جهد ليمضي بها في الطريق الصاعدة، طريق النهضة، فهو يدعو إلى الوحدة العربية، ويرى أن دخول العرب التاريخ الحضاري إنما يبدأ بتحريك الوحدة العربية، ويطالب بالاهتمام باللغة العربية لأنها مقوم أساسي من مقومات الأمة، يجمع شملها، ويضم شتاتها، ويمضي بها في طريق التقدم والرقي.

وما أكثر المقترحات التي كان يقدمها في هذا الصدد! ومن آخر ما قاله: «وتتجه أفكاري إلى إنشاء «مجمع عربي موحد» يرعى لغة العرب وينميها ويطورها لكي تستطيع أن تلبي حاجاتهم العلمية والثقافية بيسر ورفق في إطار المحافظة على الهوية والتراث» (مجلة المجمع، مج ٧١: ٢١٢).

ترك الأستاذ حومد مؤلفات في الحقوق تنيف على العشرة، كانت غاية في الإتقان والدقة، أغنت المكتبة العربية بجدّتها وعمقها. منها:

١- الإجرام السياسي (ط١/ لبنان ١٩٦٣، ط٢ مزيدة منقحة ٢٠٠١):

وهو في الأصل ترجمة لرسالة الدكتوراه، حذف منها المؤلف فصولًا، وأضاف إليها فصولًا غيرها بسبب تطور الأفكار الجزائية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وسقوط دكتاتوريتي ألمانيا وإيطاليا.

٢- أصول المحاكمات الجزائية (ط٤/ دمشق ١٩٨٧):

وهو مرجع كبير الحجم يقع في ١٢٠٠ صفحة، يتضمن شرح النظريات الإجرائية، مشفوعة بأحكام القضاء السوري والمقارن.

٣- دراسات معمقة في الفقه الجنائي المقارن (ط٢/ دمشق ١٩٨٧)

ويقع في ٨٣٢ صفحة، ويتضمن ١٧ فصلًا خصصت لمعالجة موضوعات دقيقة من التشريع الجنائي.

وقد أشاد به علماء القانون إشادات كريمة

فقد عرض لهذه الدراسات المعمقة الأستاذ حسن صادق المرصفادي عميد كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية فقال: «إنها مرجع ندر أن يوجد مثله في اللغة العربية، وإنها تحتوي على علم سيستمر نوره لأجيال وأجيال».

وقال نحو ذلك رئيس قسم القانون الجنائي في جامعة عين شمس، ووكيل كلية الحقوق فيها.

٤- المفصل في شرح قانون العقوبات (القسم العام) دمشق ١٩٩٠.

وهو مرجع كبير الحجم يقع في ١١٥٢ صفحة، شُرحت فيه النظريات العامة التي تضمنها قانون العقوبات، معززة بأحكام القضاء السوري والمقارن، ولاسيما الفرنسي والمصري.

٥- الإجرام الدولي (ط. جامعة الكويت ١٩٧٨).

وهو يتضمن شرح الجرائم الدولية التي اتخذت شكلها القانوني حديثًا، وخاصة في محاكمات نورنبرغ وطوكيو. وهي الجرائم التي ارتكبها مجرمو الحرب ضد السلام وضد الإنسانية وضد أعراف الحرب. ويقول الدكتور عبد الوهاب حومد: «ولا أعرف كتابًا عربيًّا آخر في موضوعه».

٦- القانون الجنائي المغربي – القسم الخاص (الرباط ١٩٦٨).

٧- المسطرة الجنائية المغربية (الرباط ١٩٦٨).

٨- الوسيط في شرح قانون الجزاء الكويتي (ط٤/ جامعة الكويت ١٩٨٧).

٩- الوسيط في شرح أصول المحاكمات الجزائية الكويتية (ط٤/ جامعة الكويت ١٩٨٧).

وللأستاذ حومد سلسلة من المقالات السياسية والقانونية والأدبية نُشرت في الصحافة والمجلات السورية، وفي مجلتي عالم الفكر والعربي الكويتيتين، وله سلسلة من المحاضرات القانونية في دمشق وعدة بلدان عربية.

وكان للأستاذ حومد مشاركات في المؤتمرات القانونية والسياسية والأدبية، منها:

١- مؤتمر الأدباء العرب المنعقد في بلودان عام ١٩٥٦، وكان الأستاذ حومد رئيسًا له، لأنه وزير معارف الدولة المضيفة (سورية).

٢- المؤتمر الدولي لمكافحة الجريمة، المنعقد بدعوة من الأمم المتحدة في جنيف عام ١٩٥٥، وكان الأستاذ حومد رئيسًا للوفد السوري.

٣- مؤتمر الجامعة العربية المنعقد في القاهرة عام ١٩٥٥، والذي تم فيه قبول عضوية دولة السودان.

٤- اجتماع البنك الدولي وصندوق النقد العالمي المنعقد في واشنطن عام ١٩٥٩.

٥- المؤتمر العالمي (للقانون الطبي) المنعقد في مدينة غاند Gand البلجيكية في (١٩- ٢٣ آب ١٩٧٩)، وحضر الدكتور حومد ممثلًا لجامعة الكويت.

٦- مؤتمر (حقوق الإنسان في الإسلام).

وقد دعت إلى عقد هذا المؤتمر جامعة الكويت بالتعاون مع اتحاد المحامين العرب، واتحاد القانونيين الدوليين عام ١٩٨٢.

رحمك اللهُ أبا غسان وأسكنك فسيح جناته، مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقًا.

* * * * *

## كلمة الدكتور إحسان النص

**نائب رئيس مجمع اللغة العربية**

في حفل تأبين المرحوم الدكتور عبد الوهاب حومد

اختطفتك يد المنون يا أبا غسان فجأة وما كنا نتوقع هذا الغياب، فقد كنت بيننا قبل أيام، ولم يتوقف نشاطك في أعمال المجمع إلا حين ألحت عليك العلة، وقد ترك غيابك الحسرة والأسى الغامر في نفوس أبناء أسرتك وإخوانك ومحبيك. وعزاؤنا في هذا المصاب أن المنية بالمرصاد لكل كائن حي في عالمنا الفاني، وتلك هي سنة الكون التي عبر عنها المتنبي بقوله:

**يـدفّن بعضـنا بعضًـا وتمشـي أواخرنـا عـلى هـام الأوالي**

امتدت صداقتي بالراحل الكريم نيفا وعشرين عامًا، منذ أن لقيته في جامعة الكويت، وكان يدرّس القانون في كلية الحقوق وكنت أدرس الأدب العربي في كلية الآداب، وانعقدت بيننا أواصر صداقة حميمة شاركنا فيها إخوة لنا من القطر السوري، وكانت بيننا لقاءات في مناسبات عدة، وأمسيات يلتقي فيها الأساتذة السوريون فيتبادلون فيها الأحاديث الودية ويتسامرون، وما كان ينغّص هذه الأمسيات إلا ما يرد علينا من أخبار الوطن العربي الذي يتعرض إلى مكايد أعدائه ومؤامراته، ولا سيما ما يتعرض له إخوتنا الفلسطينيون من عدوان الصهيونية الآثمة، وأفاعيلها المنكرة، وما تعرض له لبنان الشقيق من عدوان سافر أودى بحياة المئات من أبنائه ومن المناضلين الفلسطينيين.

وإبان الحقبة الطويلة التي التقينا فيها هناك تكشف لي من خلال الفقيد الكريم ما ملأني إعجابًا به، وتقديرًا لشخصه. كان – رحمه الله – في خلقه أمثولة حية لسماحة الطبع، وصفاء القلب، وصدق الوداد، والأريحية المساعفة، وكان في علمه بحرًا زاخرًا، وحجة معتمدة موثقة في الدراسات القانونية، والجزائية خاصة...

ثم كان لقاؤنا الثاني في مجمع اللغة العربية بدمشق، فنعمت بزمالته أعوامًا حققت ما كنت أعهده فيه من قبلُ من طيب المعشر وصدق المودة، ولكن إلى جانب هذه الخلال الرفيعة تكشفت لي جوانب أخرى من شخصية الفقيد، كان عمله في مجمعنا نموذجًا عاليًا لما ينبغي أن يكون عليه عضو المجمع، كان عضوًا في لجان كثيرة من لجان المجمع، وكان متدفق النشاط، موفور العزم، لا يتخلف عن النهوض بالمهام المنوطة به في المجمع بل كان كثيرًا ما يتطوع لأداء مهام إضافية يرى أن المجمع في حاجة إليها.وكان له حضور متميز في جميع هذه اللجان، يبحث الأمور المنوطة باللجنة بروية ودقة وإخلاص، ويعين زملاءه بالاقتراحات المفيدة والآراء الصائبة، وكانت له همة قوية نفتقدها فيمن هم يصغرونه سنًّا، وكان إذا بدا له رأي في موضوع كان عرضة للنقاش واختلاف الآراء أدلى بدلوه فيه في حماسة واندفاع شديدين، ولكن إذا سمع رأيًا مخالفًا لرأيه ووجد فيه الصواب لم يتردد في قبوله، وتلك هي سجية العالم الجدير بهذه الصفة وهو الذي يذعن للحق حيثما وجده، ويعمل بالحديث الشريف: الحكمة ضالة المؤمن حيث وجدها فهو أحق بها.

ثمة جانب من جوانب الفقيد الكريمة ربما يجهله كثير ممن يسمعون باسمه، فهو لدى جمهور الناس علّامة في المباحث القانونية، ولكن ما لا يعرفونه عنه هو أنه كان إلى جانب معارفه القانونية الواسعة أديبًا يتمتع بحس أدبي نام وذوق مرهف،

وكان إضافة إلى هذا كله شاعرًا مجيدًا، يقول شعره في موضوعات متعددة، وكان تذوقه للشعر دافعًا له لحفظ قدر صالح من أشعار العرب فكان يتحفنا في اجتماعاتنا بما يلائم المناسبة التي تعرض لنا من محفوظه الواسع،وهذا ينبئ بما أوتي من قوة الذاكرة التي لم تخنه ولم يعترها الوهن مع تقدم سنه، فكان حفظه لأشعار العرب مبعث دهشتنا وإعجابنا.

لقد اجتمع للراحل العزيز في شخصه ما قل أن يجتمع في غيره، كان البحاثة القانوني المتفوق، وكان الأديب والشاعر الموهوب، وكان فوق هذا كله سياسيًّا مخلصًا صادق الانتماء إلى الاتجاهات الوطنية والقومية، وقد أفاد بلدنا من خبراته الواسعة في الوزارات المختلفة التي تولاها، وكان من الصادقي الولاء لمبادئ العروبة والوحدة العربية التي هي أمنية كل عربي صادق الإيمان بعروبته.

إننا في كل مرة نفقد عزيزًا علينا نقف حائرين أمام لغز الموت، ولا نجد حلًّا لهذا اللغز المستعصي على الإدراك إلا في التسليم لأمر الله، والإذعان لمشيئته، فالفناء في هذه الدنيا هو في نسيج الكائن الحي، وهذا اللغز مستقر في نسغ الحياة نفسها. والكائن الحي يترقب لحظته الأخيرة منذ ولادته، والعزاء يكمن في أن يكون من نفقده قد أنفق حياته سعيًا وراء الخير، ودأبًا في العمل لصالح بلده، وأداء واجبه نحوه وأن يكون تعامله مع إخوانه وفق مبدأ الوفاق والصداقة الحقة والمحبة المتبادلة والتعاون في حل ما يعرض لهم من مشكلات، وأن يكون بمنأى عن المصانعة والرياء في التعامل معهم، وأن يكون قد وجه همّه طوال حياته إلى طلب المعرفة والتزود بالزاد الثقافي الناضج، و كل هذه الخلال توفرت في فقيدنا الكريم فخسارتنا بفقده فادحة، ولكن المرء يثوب بعد نوبة الجزع والأسى إلى التأسي عن الفجيعة

بالتأمل في كنه الحياة والموت، ويخفف من لوعته معرفته أن فقيده قد سبقه إلى الدار الآخرة قوافل لا عداد لها من عظماء الرجال وأن الخلود لم يكتب لأحد حتى للأنبياء، وقد تحدث الحكماء من الشعراء عن مصير الكائن الحي، ووقفوا أمام الموت وقفة المتأمل الذي يستخلص العبرة منه، ولا يسعني إلا أن أردد مع أبي العلاء المعري قوله:

**أحسن بالواجد من وجده ... صبر يعيد النار في زنده**
**ومن أبى في الرزء غير الأسى ... كان بكاه منتهى جهده**
**يا دهر يا منجز إيعاده ... ومخلف المأمول من وعده**
**أي جديد لك لم تبله ... وأي أقرانك لم ترده**
**أرى ذوي الفضل وأضدادهم ... يجمعهم سيلك في مدّه**
**أمسِ الذي مرّ على قربه ... يعجز أهل الأرض عن رده**

تغمدك الله يا أبا غسان بواسع رحمته، وأحلّك رياض جناته، وألهم آلك وذويك وإخوانك جميل الصبر والعزاء.

* * * * *

## كلمة الدكتور محمود السيّد

### وزير التربية

في حفل تأبين المرحوم الدكتور عبد الوهاب حومد

**أيها الحفل الكريم**

لكم هو صعب أن يتحدث المرء في موقف مهيب كهذا الموقف عن علم من أعلام بلاده وقلعة أخلاقية من قلاعها المناقبية!.

وتتأتى هذه الصعوبة من الخوف من ألا يتمكن من إيفاء المتحدث عنه حقه من حيث مكانته الكبيرة ومآثره الحميدة بعد أن غادرنا إلى الدار الآخرة.

الأستاذ الدكتور عبد الوهاب حومد اسم كبير تردد على نطاق الساحة القومية علمًا وفضلًا ورويّةً واتزانًا وحكمة وبيانًا، إنه رجلُ المواقف الصلبة التي لا يساوم عليها، ولا يقبل التنازل عنها مهما تك المغريات.

كان رحمه الله قد جمع بين تخصصي الأدب والقانون، ولئن كان إيفاده إلى فرنسا للحصول على الإجازة في الآداب، وقد حازها بكل كفاية وجدارة، إن عزيمته الجبارة عزَّزت توجهه نحو دراسة الحقوق فحاز هذا التخصص أيضًا، وبذلك اجتمع في شخصه رجل القانون ورجل الأدب.

ويبدو أن نزعته الإنسانية هي التي دفعته إلى دراسة القانون أيضًا، وإلى أن يؤثر هذا التخصص في حياته العملية، إذ إن وقوفه إلى جانب المستضعفين ومن تغتصب حقوقهم ينسجم ونوازع الخير في نفسه وكراهية الظلم، ذلك لأن من عرف الحق

عزّ عليه أن يرى مظلومًا، بيدَ أن شعورًا دفينًا بقي يلازمه، وهو أنه ليس غريبًا عن الأجواء الأدبية التي تقلب في أحضانها زمنًا قبل أن تنتزعه من جناتها الوارفة وأنغامها الشجية صرامة القانون وتجهم قسمات مواده المستعصية التي لا تنشر الدفء دومًا في النفس على حدّ تعبيره.

ولئن كان قد اجتمع في شخصه رجل القانون والأدب فإن هذا يدلُّ على تنوع في المواهب وتعدد في القدرات وتميز في الكفايات، وقوة في الإرادة وعلو في الهمة، ولقد رافقته هذه السمات في حياته العملية فكانت له صولات في ميدان السياسة نائبًا ووزيرًا مرارًا، وليس من قبيل المصادفة أن يختار لشغل مناصب متعددة تنوعت مهامها ووظائفها، فكان وزيرًا للعدل وللمعارف والمالية وللخارجية بالوكالة، ووزيرًا للتخطيط في القاهرة إبان الوحدة بين سورية ومصر. وفي هذه المواقع كافة أثبت جدارته وتميزه، كما أثبت إخلاصه ونزاهته واستقامته، فكان نعم الوزير، شرفت به المناصب وازينت به المواقع.

أسهم في وضع الدستور السوري عام ١٩٤٩م، واختارته الجمعية التأسيسية لوضع الدستور أن يكون مقررًا عامًّا للجنة فقام بأعباء هذه المهمة بكل كفاية واقتدار، وصاغ الدستور في مائة وست وستين مادة، وكان أول دستور عربي يقرر في المادة الأولى منه أن سورية جمهورية عربية ديمقراطية نيابية وذات سيادة، وأن الشعب السوري جزء من الأمة العربية، وقد منحته الحكومة آنذاك وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة، كما منحه الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٥٥م وسام الجمهورية المصرية من الطبقة الأولى تقديرًا لمواقفه القومية.

آمن رحمه الله بأن إعداد الأطر البشرية وتنميتها إنما يجيء في مقدمة الأولويات للنهوض بالوطن والارتقاء به. ومن هنا عندما تسلّم وزارة المعارف مرتين إحداهما عام ١٩٥١م والثانية ١٩٥٦م قام بإيفاد ما يزيد على ستمائة موفد إلى الجامعات المصرية والجامعات الغربية، إلى جانب تعزيزه مجانية التعليم بعد أن نص الدستور السوري عليها، فسعى جاهدًا إلى ترسيخ المجانية واقعًا في جميع مدارس التعليم العام التابعة لوزارة المعارف.

كان رحمه الله وانطلاقًا من عاطفته القومية وإيمانه بالعروبة من أشد أنصار الوحدة بين سورية ومصر والحريصين على استمرارها، إلا أن صدمته كانت كبيرة في الانفصال، وظل ولاؤه للوحدة قائمًا طوال عهد الانفصال، وكانت فرحته عارمة لدى سقوط رموز الانفصال وعودة سورية إلى مسيرتها الوحدوية القومية، فعاد إلى ممارسة نشاطه السياسي لفترة قصيرة، ثم انصرف كليًّا إلى التدريس الجامعي خارج سورية في المغرب والكويت حيث تولى رئاسة قسم القانون الجنائي في جامعتي الرباط والكويت.

درّس في كلية الحقوق في الجامعة السورية إلى جانب ممارسة العمل السياسي القومي مواد القانون، ووضع في مجال التأليف مؤلفات خمسة مشهورة أعيدت طباعة بعضها عدة مرات ومن هذه المؤلفات:

«الإجرام السياسي والإجرام الدولي وأصول المحاكمات الجزائية ودراسات معمقة في الفقه الجنائي المقارن والمفصل في شرح قانون العقوبات، وأضاف إليها شرح قانون الجزاء المغربي، وشرح قانون الجزاء الكويتي».

وتجدر الإشارة إلى أنه ترك جامعة دمشق مع وقوع الانفصال ولم يعد إلى التدريس فيها بعد هذا التاريخ إثر صدمته الكبرى في الانفصال.

من سماته العلمية الموضوعية وكراهية التعميم، ذلك لأن التعميم ينأى عن الموضوعية. ومن هنا رأيناه في دفاعه عن نفر من المستشرقين خدموا الثقافة العربية يقول: «وتقتضيني الأمانة العلمية أن أشير إلى أن المستشرقين الجواسيس قلة. أما هؤلاء الذين أحبوا الحضارة العربية وساعدوا في نشر كنوزها، وألفوا عنها المؤلفات العميقة والرائدة وعلَّمونا طرق البحث في تاريخنا وآدابنا فإنهم الكثرة الكاثرة، ولقد عرفت من بينهم رحمهم الله من كانوا أساتذة لي، وكانوا يعلنون عن ضرورة احتلال الحضارة العربية مكانها المرموق، حتى إن منهم من شارك العرب في مظاهراتهم التي طالبوا فيها باستقلال الجزائر وفي قلب باريس، ولن أذكر من أعمالهم الرائعة إلا:

« L’encyclopédie de L’islam »

ومؤلفات بروكلمان وبلاشير وغوستاف لوبون وغولدزيهر... وليس من حقنا أن نرميهم جميعًا بسوء القصد».

وانطلاقًا من إيمانه بوحدة الثقافة العربية ونظرته القومية إلى الأدب العربي، يؤيد الأستاذَ المرحوم الدكتور شكري فيصل في دراسته الجادة عن مناهج الدراسة الأدبية، ونبذه النظرية الإقليمية في دراسة أدبنا العربي وفق التقسيمات الإقليمية؛ فلنستمع إلى الدكتور حومد يقول: «وللأمانة أنا علُّمت طوال حياتي أهمية البيئة الإقليمية في حركة الإجرام بعد أن استهوتني لفترة طويلة نظرية الوراثة، ولكن

شتان بين الانحراف الخلقي من البيئة الفاسدة وبين حركة إبداع منطلقة من روح شاعرية تتحسس بالواقع دون شك، ولكنها تظل تحوم في الأجواء العليا التي هي مواطن الوحي والإلهام».

وتعود النظرية الإقليمية في جذورها الأدبية إلى الفرنسي Taine، ومنطلقها قاعدة مادية هي أن لكل واقعة سببًا، ولكل نتيجة مقدمة. ولكن إذا صح تفسير القوانين المادية بهذه الحتمية المتزمتة، فإن في الحياة الأدبية نوازع وأخيلة وعواطف وإلهامات تتمرد على كل القيود والقوالب المادية... وفي أيامنا نجد بروز نظرية نفسية في تعليل الإجرام، إلى جانب نظرية البيئة التي يرفع لواءها عاليًا الأستاذ الأمريكي سذرلاند...

وإذن فالعناصر الذاتية تبقى في حياة الأدب أقوى المؤثرات الإبداعية.

ويتابع الدكتور حومد قائلًا: «نحن الذين نشأنا على الإيمان بوحدة العرب، نشعر بشيء من الصدمة والامتعاض حين يراد أن يفرض على مشاعرنا مفهوم إقليمي لا يمكن أن تستسيغه نفوسنا...».

ومن سماته أيضًا أنه كان رحمه الله لا يجامل في قول الحق، إذ إنه يرى أن إثبات الحقيقة ولو كانت مرة المذاق أثمن في نظر العالم المتبتل من أحاديث المجاملة التي تدغدغ بعض الأحلام لأهداف غير علمية، ولكنها تسيء إلى الحق والتاريخ.

وهكذا رأيناه لا يجامل أستاذنا المرحوم الدكتور شكري فيصل في بيان أسباب تخلفنا، إذ إن المسؤول عن أسباب تخلفنا في نظر الدكتور شكري فيصل هذه القوى غير المجهولة... قوى أعداء الإنسانية الذين يؤمنون بالتمايز ويضعون الشعوب طبقات، أولئك أكلة لحوم البشر الذين يختلسون ثروات هذه الشعوب ويجهضون ثوراتها.

ويعقب المرحوم الدكتور حومد على هذا الرأي قائلًا: أليست لنا مسؤولية مباشرة وضخمة في تخلفنا؟ إننا نشهد اليوم ميلاد عملاق ضخم في أوربا التي تناست دولُها أحقادَها القديمة والدماء التي سفحت بغزارة في ساحات الحروب قرونًا طويلة، واندمجت في مجموعة اقتصادية كبرى وهي تعمل جاهدة على الذوبان في كيان سياسي مدهش، ومع ذلك فنحن ننظر كالمبهوت الذي لا يتعظ ولا يستوعب.

ويعلنها مدوية إلى درجة اليقين: ويقينًا لو أن الله مد في عمر الدكتور شكري وعاش أحداث ١٩٩٠ و١٩٩١م المبكية على الساحة العربية لكان أدخل تعديلًا جذريًّا في تفكيره القومي وفي تحديد المسؤولية عن أسباب تخلفنا.

**سيداتي سادتي:**

«الذكر للإنسان عمر ثان» يذكره طلبته في الجامعات التي تتلمذوا على يديه فيها بكل إجلال وإكبار، ولعمري يكفي المرء شرفًا أن يجل في الحياة والممات وأن يعطر ذكره المجالس في حياته وبعد مماته في الوقت الذي يشار فيه إلى نفر على أنهم أحياء يتنقلون، ولكن ضمائرهم ماتت ومشاعرهم الإنسانية تجمدت، فإذا هم أموات ولكنهم يعدون أحياء، ورحم الله شاعرنا إذ يقول:

**مـوت النقـيّ حيـاة لا نفـاد لهـا  قد مات قوم وهم في الناس أحيـاءُ**

ولا يمكننا أن ننسى مواقف الحنين والشوق لدى فقيدنا الغالي فعندما قرر العودة إلى سورية عام ثلاثة وثمانين حاول المسؤولون في جامعة الكويت ثنيه عن قراره، وعن رغبته في عدم تجديد عقده، ولكنه ظل مصرًّا على موقفه لينصرف إلى البحث والتأليف وكتابة المقالات وإلقاء المحاضرات بعد أن استبد به الحنين إلى دمشق، فلنستمع إليه يقول:

**كويتُ لا تعتبي إني على عتبِ بيني وبينك موصول من النسب**
**وبي لجلق تحنان يؤرقني شوقًا كنار الغضا مشبوبة اللهب**
**بها الأماسيُّ باقات معبقة لو تاب كل محبّ عنها لم أتب**
**وفيك يجتاحني إحساس مغترب يا بؤسها غربةً في موطن عربي!**

وعلى هذا النحو من رقة المشاعر وتأجج العواطف خاطب رحمه الله ابنه غسان يوم عرسه في الخامس والعشرين من شباط ١٩٧٩م قائلًا:

**غسان يا مهجتي يا فلذة الكبد يا متعة النفس في دنياي يا ولدي**
**طال انتظاري ليوم أنت فارسه والعمر يعصف بالأحلام والجسد**
**خلف المحيطات في الأسحار تؤنسني وأنت مهوى الهوى المخضل في بلدي**
**وأدمعي حين تشكو الضرَّ من مرض نارٌ تسيل على الخدين في كمد**

رحمك الله **يا أبا غسان** الرحمة الواسعة، سعة ما قدمته لأمتك من عطاء امتد على نطاق ساحتها القومية من المحيط إلى الخليج، من المغرب إلى الكويت، وكان ألقه في قلب العروبة سورية الموقف والمبدأ، الوفية دائمًا لقيمها، والمتمسكة دائمًا بثوابتها القومية، والمنافحة دائمًا عن الحق العربي بكل إباء وشموخ وكبرياء.

وستبقى الأجيال تقف أمام سيرتك العطرة والزاخرة بالعطاء مواقف الإجلال والإكبار والزهو والافتخار.

عزاؤنا ما خلفته وراءك من أبناء هم صنع يديك خلقًا وسلوكًا وأداءً، وما تركته من سيرة زاخرة بالقيم عبقة بالمثل تتخذ منها الأجيال قدوة لها في قوة الإرادة ونزاهة السلوك، ومؤلفات علمية هي ملاذ القانونيين ومراجع لهم، وأعمال جليلة هي محل تقدير محبيك وعارفي فضلك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

## كلمة الأستاذ مظهر العنبري

في حفل تأبين المرحوم الدكتور عبد الوهاب حومد

**أيها الحفل الكريم**

قال شاعر غريب في رثاء شاعر «لا يستطيع الزمن أن يقتطع جناح الطير من الطائر، الطير والجناح يسقطان معًا كريشة واحدة، لا النسر ولا الشاعر ولا كل من حلق مرة في حياته، يمكن أن يموت ويمضي كما يموت سائر الأشياء».

واجتماعنا اليوم ههنا دليل آخر على أن من حلق مرة في حياته، لا يمضي ويطوى كما يمضي سائر الناس.

لم أقف هذا الموقف لأتحدث عن موهبة قانونية، والموهبة كما تعلمون نعمة تمنحها السماء لمن تشاء، وليس للبشر فضل فيما تمنحه السماء من عبقريات ومواهب، وإنما يسأل الناس عن تعهدهم لما أودع الله فيهم من أسرار.

وفي كل حال، فإنني لا أضع الموهبة في الاعتبار الأول، وإنما البحث في تصرف الموهوب بموهبته، هل بذل جهده في إنمائها وصقلها وخدمتها ليبلغ بها ما يستطاع من الكمال وما لا يستطاع؟ هل وضعها في طريق الحق والخير؟ هل حمل الأمانة التي تأبى السماوات والأرض والجبال أن يحملنها؟ هذا كله يتصل بإرادة الإنسان ويسأل عنه يومًا أمام الله والناس.

وليس مصادفة أن يقول شوقي:

**واعلم بأنك سوف تذكر مرة فيقال أحسن أو يقال أساء**

في خدمة القانون، استكمل الفقيد أداة العلم، وبذل جهدًا موفورًا في دراسته، بحيث نال الدكتوراه من فرنسا، وعاد إلى الوطن فدرّس الحقوق الجزائية في كلية الحقوق بدمشق، وشارك في عام ١٩٥٠ مع المرحوم الأستاذ جورج جبارة، – المستشار في محكمة النقض، والقاضي رياض الميداني في إدارة التشريع في وزارة العدل، في اقتباس قانون أصول المحاكمات الجزائية من قانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني، وهو مأخوذ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الفرنسي مع بعض التعديلات البسيطة – وألف من بعد كتبًا في القسم العام لقانون العقوبات وفي قانون أصول المحاكمات الجزائية وفي الجرائم السياسية.

ويعد سنين استقال من جامعة دمشق، وقام بالتدريس أربع سنوات في جامعة الرباط، وخمس عشرة سنة في جامعة الكويت، وألف خلال هذه الفترة بعض الكتب في القسم العام لقانون الجزاء الكويتي، وفي قانون الإجراءات الجزائية الكويتي، وفي الإجرام الدولي.

وبعد عودته إلى الوطن، أعاد طباعة كتابه في القسم العام من قانون العقوبات السوري، وكتابه في قانون أصول المحاكمات الجزائية السوري، بحيث زاد فيهما بعض المعرفة وعدل بعض آرائه فيهما. وطبع كتابًا آخر بعنوان دراسات معمقة في الفقه الجنائي المقارن.

والحق يقال، إن كتبه سدت فراغًا كبيرًا في المكتبة القانونية، بعلم غزير وقلم مبين ورأي سديد.

وضع الأستاذ حومد علمه في خدمة القضايا الكبرى، فقام بواجب قومي بتقديم هذه الدراسات القانونية، ورجا أن يتابعها رجال القانون الجزائي عن طريق

الخبرة دفاعًا عن الحق والقانون، ورأى أن صيانة الكرامة الإنسانية، أقدس الواجبات التي تلقى على المشرع ورجل الحكم، ولا يمكن أن يكون أي وطن كريمًا، ما لم تكن كرامة كل فرد فيه مصونة.

ورأى أن الصرح الجنائي يتعرض اليوم إلى هبوب تيارات عاصفة عليه، نقدًا وتجريحًا، بسبب تفاقم الجريمة وفشل المساعي التي تبذلها المجتمعات المعاصرة في وقف تصاعدها المستمر، فعمد إلى أن تكون دراسته المعمقة في الفقه الجنائي المقارن، وهي آخر كتبه، وصفية تتقيد بالمذاهب القانونية، دون إغفال لمقتضيات التطبيق في الحياة الاجتماعية العملية، واقترح بعض الاقتراحات في مجال النظر والعمل، حتى لا تبقى دراسته نقدية تكتفي بتشخيص المرض، دون المساعدة في البحث عن العلاج.

عمل الفقيد محاميًا في حلب في مستهل حياته العملية، والمحاماة دون شك، مهنة الجبابرة، ورسالتها أرفع الرسالات، ولعلها المهنة الوحيدة التي يغادرها صاحبها إلى أرفع مناصب الدولة، فإذا ترك المنصب لم يتردد في المسارعة إلى العودة إليها أكثر اعتزازًا بالانتساب إليها، وفخرًا بوصل ما انقطع من استظلال بظلها الوارف، ومساهمة في رفع علمها الخفاق، وما من شيء يستطيع إنسان أن يطمع في تحقيقه في حياته تعجز المحاماة عن تزويده به وإفاءته عليه، سواء كان ذلك الشيء مالًا أو مجدًا أو شهرة أو خدمة عامة أو قدرة على إحقاق الحق وتحقيق العدالة ونجدة المحتاج ورأب صدوع النفس البشرية، ففي ميدان المحاماة متسع لتحقيق كل هدف وإرواء كل ظمأ، وليس تزيدًا أن يقال إن المحاماة، لو لم تكن مهنة عظيمة لكانت هواية ممتعة مثيرة. ولكن المحاماة كانت أبدًا، وستبقى أبدًا، أشق

المهن وأقساها وأحفها بالمخاطر والمهالك، وطريقها طويل، ومستهله، بخاصة، مليء بالعراقيل والعقبات، ومهما كان في المحاماة من مال ففي غيرها من المهن مال أكثر، ومهما كان فيها من شهرة أو مآرب مادية فإنها ليست الوسيلة المثلى لتحقيق هذه الأغراض المادية، أما رسالتها، أما مثلها العليا، أما بطولاتها الأسطورية، فهذه كلها أهداف، لا يمكن أن يصل إليها إلا معصوم من الزلل، راغب في تحمل المكاره، لا يبالي في أداء واجبه بتضحية أو بخسارة من أي نوع. وتاريخ المحاماة حافل بصور لفحول من المحامين دفعوا أبهظ الثمن في سبيل العدالة وفي سبيل الحق، وبلغوا مرتبة الشهداء قيامًا بواجبهم كما فهموه، وكثيرًا ما سبقوا في فهمه جيلهم والمجتمع الذي فيه يعيشون.

وجد الفقيد أن المعرفة النظرية وكنوز الثقافة العامة تنتج صناعًا شرفاء لمهنة، ورأى أن الأولى تنشئة أشخاص مختارين تبهرهم العدالة الحية ويرفعون شعلة المثل العليا نقية صافية إلى العلاء في سماء التقدم الاجتماعي، فآثر أن يكون أستاذًا للمحامين، فقام بتدريس القانون، وخرّج أجيالًا من المحامين بهرتهم المعرفة النظرية كما بهرتهم العدالة الحية. ودرس على يديه أجيال أصبحوا قضاة يفخر الوطن بهم وبعلمهم وبأخلاقهم.

عملتُ وزيرًا للعدل، بعد تركه الوزارة بأمد غير طويل، ودرّست قانون العقوبات الذي كان يدرس، واعلم أنه كان في وزارة العدل حريصًا على تطبيق القانون، وعلى حماية القضاة وتمكينهم من أداء مهمتهم على أكمل وجه وأفضل أسلوب، وكان في التدريس، راغبًا في إفادة الطلاب وحفز همتهم للاستزادة من المعرفة.

**أيها السادة**

من القصص الروماني أن ممثلًا شهيرًا يدعى (فلورنس) سأل صاحبه الحكيم (اغريبينوس) ألا تنـزل الآن لحضور الاحتفال، قال: لا، قال الممثل: وأنا ألا أذهب، إن عليّ أن أقوم بدور في المسرحية أمام قيصر والجمهور ولا أستطيع أن أتخلف، فقال له صاحبه: أما أنت فاذهب وقم بدورك في المأساة أمام قيصر والجمهور، فتعجب الرجل وقال: كيف تشير علي أن أذهب وتأبى أنت أن تذهب، فقال اغريبينوس وقد نفد صبره: أنت يا صاحبي الخيط العادي في الرداء فلا تحملني أن أكون خيطًا عاديًّا آخر من الخيوط، أنا، أنا خيط الأرجوان الذي يعطي الرداء لمعانه وتألقه وامتيازه، فامض إلى شأنك ودعني وشأني.

في نسيج الحياة الباهت السقيم، كان عبد الوهاب حومد خيط الأرجوان.

لقد تحدثت عن الفقيد كأننا غرباء

**كأن لم يكن بين الحَجون إلى الصفا أنـيس ولم يسـمُر بمكـة سـامر**

وإنني لأعرف أن زملاءه وتلاميذه يذكرونه دائمًا، وأيّ وشاح ترتديه الجامعات التي درّس فيها، في حاضرها أو في مستقبل الأيام، لن يخلو من خيط أرجواني الرفعة والسناء، أضافه الأستاذ حومد إلى نسيج الحياة فيها، سيظل يلمع ويتألق ما بقيت هذه الجامعات، وما بقي فيها من رغبة في زيادة العلم والمعرفة، واستشراف المستقبل، والتطلع إلى الوحدة، والدفاع عن حقوق الإنسان العربي.

* * * * *

## كلمة الدكتور أسعد حومد

في حفل تأبين شقيقه المرحوم الدكتور عبد الوهاب حومد

تحدث أساتذتنا الكرام عن عبد الوهاب حومد بما عرفوه عنه عن قرب، وهم الأقدر على إيفائه حقه، ووضعه بما يستحق.

وسأتحدث أنا باسم الأسرة عن بعض ما عرفناه من جوانب حياته الخاصة والعامة: حياتِه في أهله وأسرته وأقاربه وأصدقائه، وحياتِه في بعض نواحي العملِ العام، لتستبين جوانب أخرى من شخصيته.

أما حياته في أهله وأسرته فقد كانت حياة سهلة لينة، يسودها الحب والود والاحترام، والبعد عن التسلط والاستبداد بالرأي. وكان عطوفًا ودودًا رحيمًا مخلصًا يتعبُ ويشقى ليسعد غيرُه ويرتاح، ويسهرُ ليهدأَ غيره وينامَ قريرَ العين. كان ذلك حاله في أيام الخير واليسر، وكان ذلك دأبه في أيام الشدة والعسر، يظهر الرضا دائمًا بما يسره الله له.

كان يكره الاستبداد بالرأي وينفر ممن يحاولون فرض آرائهم على الآخرين، ويعد ذلك عيبًا في شخصية المستبد برأيه.

وكان يجيد الاستماع إلى محدثيه ليستوعب مقاصدهم لكيلا يتهم إذا ما ناقشهم في آرائهم بأنه يرد على ما لم يستوعب. وكان دائم العمل لا يتعبُ ولا ينصبُ، ولا يتشكى من ضغط العمل.

**دراسته:**

بدأت حياته الدراسية في مدرسة السلطاني بحلب (وكانت الثانوية الوحيدة فيها). وفي مطلع العام الدراسي ١٩٣٠- ١٩٣١ دخل دار المعلمين. وكان أستاذُنا الجليل الشيخُ بدر الدين النعساني - طيب الله ثراه - هو الذي يدرس الأدب واللغة العربية للصفوف العليا في الثانوية وفي دار المعلمين، وكان هذا الأستاذ قديرًا متميزًا، يفرض احترامه على طلابه، ويوظف هذا الاحترام في دفع الطلاب إلى العمل. وكان ينصح طلابه بحفظ ما يستطيعون حفظَه من القرآن ومن الشعر الجيد الذي يصقل النفوس، ويُمدها بالمادة اللازمة للكتابة السليمة، ولصوغ الشعر الجيد، فحفظ عبد الوهاب ما استطاع حفظه من القرآن، وحفظ كمًّا كبيرًا من الشعر. وساعدته ذاكرته الجيدة على سهولة الحفظ، كما ساعده حضور البديهة الذي تميز به على الاستشهاد بما يحفظ.وساعده حفظه الشعر الكثير على صياغة الشعر، وله شعر جيد ولكنه قليل.

**عمله في التعليم:**

عيّن بعد تخرجه من دار المعلمين معلمًا في مدرسة أولية في الجزيرة، ثم نقل إلى دير الزور ومنها إلى بلدة الباب.

وفي مطلع العام الدراسي ١٩٣٧- ١٩٣٨ نقل معيدًا إلى مدرسة السلطاني بحلب.

**سفره إلى فرنسا:**

وفي أواخر عام ١٩٣٨ أعلنت وزارة المعارف عن مسابقة لانتقاء مرشحين يوفدون للدراسة في فرنسا فتقدم إلى مسابقة دراسة الأدب العربي ونجح فيها فسافر إلى فرنسا.

**دراسته الحقوق مع دراسته الأدب:**

وفي فرنسا وجد أن دراسة الأدب لا تستغرق وقته كله فتسجل في معهد الحقوق، ونجح في الحصول على شهادة الليسانس في الأدب، وشهادة الليسانس في الحقوق. وحينما طال أمد الحرب قرر أن يحضر شهادة الدكتوراه في الحقوق، ونجح في الحصول عليها عام ١٩٤٣.

**رؤى سياسية جديدة:**

لم يكن في سورية في الفترة التي حكمت خلالها فرنسا سورية (١٩٢٠- ١٩٤٥) كثير من المثقفين السوريين الذين زاروا فرنسا، وعرفوا حال شعبها في بلاده، واطلعوا على الصراع السياسي الذي يدور بين الأحزاب المختلفة وخصوصًا بين أحزاب اليمين واليسار، لذلك كان الناس في سورية يظنون أن رجال الاستعمار الفرنسي في سورية هم الممثلون الحقيقيون للشعب الفرنسي، وأن هؤلاء الموظفين الاستعماريين يمثلون الديمقراطية التي يأخذ الشعب الفرنسي بها في بلاده لذلك كره الناس الديمقراطية الفرنسية، كما كرهوا الشعب الفرنسي كله. وأخذت تؤثر فيهم الدعاية النازية والدعاية الفاشية، وصار كثير منهم يتمنون أن ينتصر هذان النظامان الشموليان على الديمقراطيات الغربية لعل أمتنا تتحرر من نير الاستعمارين الإنكليزي والفرنسي.

ولكن بعد أن عرف الموفدون السوريون حال الشعب الفرنسي وحال الديمقراطية التي يأخذ بها في بلاده، أخذت تتبدل آراء بعضهم، وصاروا يؤمنون بالديمقراطية كنظام للحياة السياسية للأمم التي تريد التمتع بعيش كريم، والسيرَ في طريق التقدم الحضاري، والانعتاق من الظلم. وكان عبد الوهاب ممن تأثروا بالفكر الديمقراطي، وصار يؤمن أنه الأفضل للشعوب المستضعفة، واستمر في قناعته هذه حتى آخر أيامه.

**عمله في كلية الحقوق:**

عين عبد الوهاب بعد عودته مع رفاقه من فرنسا في آب ١٩٤٥ مدرسًا للأدب العربي في مدرسة السلطاني بحلب. وفي عام ١٩٤٦ أراد الأستاذ ساطع الحصري أن يصلح مؤسسات التعليم، وخصوصًا منها المؤسسات الجامعية، فاختار عددًا من العائدين من فرنسا ليدرسوا في كليات الجامعة. وكان عبد الوهاب ممن وقع الاختيار عليهم ليدرس الحقوق الجزائية في كلية الحقوق وفي أول العام الدراسي ١٩٤٦-١٩٤٧ انتقل إلى دمشق وباشر عمله في كلية الحقوق، وأقبل على العمل بجد كبير، وهو يأمل أن يقابل الطلاب هذا الجهد بمثله من قبلهم. وكان عبد الوهاب يتمتع بمقدرة خطابية فكان يلقي أكثر دروسه على الطلاب ارتجالًا، وبلغة فصيحة متميزة فزاد ذلك في إعجاب الطلاب به، وتقديرهم له. وثقة الطالب بكفاءة أستاذه تشده إليه، وتدفعه إلى العمل للتميز لديه.

ولم يترك العمل في الجامعة إلا حينما فرض أديب الشيشكلي على الموظفين أن يقسموا يمين الولاء للدولة، وأن يمتنعوا عن العمل في السياسة ماداموا موظفين، فلم يقبل بأن يلتزم بترك العمل السياسي.

وفي أيام الوحدة اختير ليكون وزيرًا للعدل في أول حكومة تألفت بعد تحقيق الوحدة، ثم سمي وزيرًا للمالية، وبعد ذلك صدرت تعليمات من الحكومة المركزية في القاهرة تقضي أن لا يجمع الوزراء عملهم في الوزارة مع عملهم في الجامعات، فترك العمل في الجامعة مرة أخرى.

وفي عام ١٩٦٤ اختارته جامعة الرباط ليدرس القانون الجزائي في كلية الحقوق لديها، واستمر عاملًا فيها حتى ١٩٨٣.

**مؤلفاته وآثاره العلمية:**

وضع خلال عمله الجامعي في دمشق والرباط والكويت مجموعة من المؤلفات في الحقوق الجزائية بلغت السبعة، وكان وضع كتابًا عن الإجرام السياسي باللغة الفرنسية نال عليه لقب دكتور في الحقوق.

وقد كتب مقالات كثيرة وبحوثًا في موضوعات علمية وقانونية وسياسية نشرت في الصحف والمجلات العربية والسورية. وسطّر مذكراته في حوالي ثلاثة آلاف صفحة.

**عمله في السياسة:**

في عام ١٩٤٧ حدث تصدع في صفوف الكتلة الوطنية، وانشق عنها بعض المثقفين الشباب: رشدي الكيخيا وناظم القدسي في حلب، وعلي بوظو ورشاد جبري في دمشق، وراتب الحسامي في حمص. وتقدم رشدي الكيخيا إلى انتخابات عام ١٩٤٧ بقائمة من المرشحين الشباب في حلب ضمت إضافة إليه: ناظم القدسي ومعروف الدواليبي وعبد الوهاب حومد وأحمد قنبر. وجاءت نتيجة الانتخابات أن المثقفين الشباب من أبناء الشعب فازوا بمناصب نيابية كثيرة. وهكذا ظهرت أول مجموعة معارضة في البرلمان.ثم تحول المعارضون إلى حزب سمي حزب الشعب.

وبعد انقلاب الحناوي على حسني الزعيم اتجهت نية الحكومة الانتقالية إلى وضع دستور جديد للبلاد، واختير عبد الوهاب ليكون مقررًا للجنة الدستور، وقد منحته الحكومة وسام الاستحقاق من الدرجة الممتازة تقديرًا لتميزه في العمل في إعداد الدستور وصياغته.

**نشاطه في الوحدة:**

كانت الوحدة العربية دائمًا حلمًا غاليًا على قلوب الناس في سورية، ولم يكن لهم أمنية تتقدم على تحقيقها لأن فيها العزة القومية وفيها التحرر من جميع الأسواء التي عانت ومازالت أمتنا تعاني منها.

وفي عام ١٩٥٨ تحققت أول وحدة في تاريخ العرب المعاصر بين مصر وسورية، وفرح الشعب بها فرحًا كبيرًا ولكن هذه الوحدة كانت قذى في عيون أعداء العروبة من عرب ومن غيرهم، فأخذت المؤامرات تحاك ضدها في السرِّ والعلن إلى أن نجح الأعداء في تحقيق غايتهم فتم الانفصال في عام ١٩٦١.

وحينما عاد عبد الوهاب من مصر بعد الانفصال استمر على مواقفه الوحدوية، وألف مع مجموعة من إخوانه المؤمنين بالوحدة مجموعة عمل تسعى في سبيل إعادة الوحدة بين مصر وسورية. وقد أوذي هو وإخوانه كثيرًا، ونسفت سيارته، وسجن مع بعض إخوانه، ولكنهم ظلوا أوفياء لما آمنوا به.

**ومن بعض ما يؤثر له:**

كانت له مشاركة في المساعي الخيرة الهادفة إلى جر المياه من الفرات إلى حلب فارتوت بعد طول عطش.

وكانت له مشاركة فعالة في تقرير إلزامية التعليم ومجانيته.

وكان هو أول من قرر مبدأ إيفاد البعثات الدراسية إلى الخارج على أساس المحافظات وبذلك زال الغبن الذي كانت تشكو منه المحافظات النائية التي لم يكن لدى طلابها أساتذة قديرون يجعلونهم في مستوى زملائهم في أمهات المدن الكبرى، فكان ذلك عدلًا أنصف الجميع، وسرّهم كثيرًا.

وأخيرًا فإنني أشكر الأستاذ الدكتور رئيس مجمع اللغة العربية وزملاءه الكرام الذين تفضلوا فرعوا هذه الأمسية، كما أشكر الأساتذة الكرام الذين تفضلوا فشاركونا بإلقاء كلماتهم معبرين بها عن صادق ودهم لفقيدنا الغالي. وأشكر جميع الأخوة الذين تفضلوا بالحضور مد الله في حياتهم جميعًا، ولا فجعهم بعزيز غالٍ عليهم.